

sharif mahmoud



الجميع
القراءة
مهرجان



للشاعر: محمود عيسى

قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج

د. يونان لبيب رزق



قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج

د. يونان لبيب رزق



مهرجان القراءة للجميع مكتبة الأسرة

برعاية السيدة / سوزان مبارك

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

المشرف العام

د. ناصر الأنصارى

الإشراف الطباعى

محمود عبد المجيد

الفلاف والإشراف الفني

صبرى عبد الواحد

تقديم

- منذ خمسة عشر عاماً أطلقت السيدة الفاضلة سوزان مبارك فكرتها الرائدة عن مشروع القراءة للجميع، هادفة إلى إتاحة فرصة القراءة لجميع أفراد الشعب، بعد أن كانت أسعار الكتب قد وصلت إلى أرقام كبيرة لا تحملها ميزانية كل راغب في القراءة والمعرفة.
- ولأشك أن أى مؤرخ للحركة الثقافية في مصر سوف يتوقف كثيراً عند فكرة هذا المشروع، وأثره الكبير على الثقافة والمثقفين في مصر في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين.
- وقد أسهمت الهيئة المصرية العامة للكتاب في هذا المشروع «بمكتبة الأسرة» التى تصدر بانتظام منذ أحد عشر عاماً، وتستعد لخطوة أخرى من التطوير فى عامها الثانى عشر.
- لقد قدمت هيئة الكتاب على مدى السنوات من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٤م ومن خلال مكتبة الأسرة بسلاسلها المختلفة

٣١١٣ عنواناً فى مختلف فروع المعرفة، طُبعت منها أكثر من ٣٧ مليون نسخة وطُرحتها فى الأسواق بأسعار زهيدة فى متناول الجميع، تبدأ من عشرة قروش وتترج، ولا تزيد عن ثلاثة أو أربعة جنيهات للكتب الكبيرة الحجم، أو متعددة الأجزاء.

● وهذه الأرقام تعطى دلالة لعدد المستفيدين من القراء، ولعل جزءاً كبيراً منهم من القراء الجدد.

● ولكن المستفيد لم يكن القارئ وحده فقد عادت الفائدة أيضاً على مجموع الكتّاب الذين أسهموا فى مكتبة الأسرة، وقد بلغ عددهم ١٣٦٨ كاتباً كما عادت الفائدة أيضاً على المطابع، ودور النشر الأخرى التى شاركت فى المشروع. وبالتالي فالفائدة قد عمّت كل الأوساط الثقافية المهتمة بالكتاب.

● وقبل انطلاق مكتبة الأسرة لعام ٢٠٠٥م خلال الشهر القادم نعيد طرح حوالى مائة عنوان فى ثوب جديد، ويُعتبر ذلك مقدمة لانطلاقة أخرى لمكتبتنا.

● فإلى اللقاء مع مكتبة الأسرة ٢٠٠٥م الشهر القادم بإذن الله.

ناصر الأنصارى

القاهرة

مايو ٢٠٠٥

مقدمة

ربما يختلف هذا العمل عن غيره من الأعمال التي صدر أغلبها في عجلة عن حرب الخليج في امرين ..

الأمر الأول : انه قد وضع بقدر ما وسعنا الجهد على أسس مختلفة ، فقد حاولنا على قدر الإمكان طرح اتحيازاتنا القطرية جانباً والتعامل مع الأحداث من منطلق قومي .

الأمر الثاني : السعى الى تفاصيل الأحداث تاريخياً ثم الخوض في تفاصيل ما يجري على ضوء هذا التأصيل مما قد يعطى بعداً لهذا العمل ربما لم تحظ به سائر الأعمال .

وتأسيساً على هذين الأمرين فقد انطلقنا نتعامل مع أحداث حرب الخليج منذ انطلاق شراراتها الأولى بالاجتياح العراقي للكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ وحتى لحظة الانتهاء من هذا العمل في منتصف عام ١٩٩١ بكل المضاعفات التي صاحبت هذه الحرب والتي رأينا انه قد يكون من الفائدة لأحد العاملين في حقل الكتابة التاريخية أن يقدم رؤية لها او قراءة على هامشها ..

وبحكم الصنعة لم يكن بالإمكان نشر مثل هذه القراءة دون دعمها بقدر معقول من التوثيق مما دعانا الى تضمينها عدداً من الملاحق التي نتمنى أن تعين القارئ على متابعة الموضوعات المختلفة التي شملتها هذه القراءة التاريخية .

والكتاب بذلك محاولة لرصد الحدث الجارى والتأصيل التاريخي والتوثيق الذي يضيف على هذا التأصيل مصداقيته مما تأمل معه أن يقدم للقارئ العربي عملاً مفيداً وسط هذا السيل من الكتابات التي جاء بعضها على قدر من الفائدة وجاء البعض الآخر قليل الفائدة ، ثم كان البعض الأخير عديم الفائدة !

وعلى الله قصد السبيل ..

المؤلف

الموضوع الأول

حول بعض الدعاوى والممارسات العراقية

عبد الناصر وصدام حسين ملاحظات تاريخية

بقدر ما يتسم تشبيه صدام حسين بجمال عبد الناصر بالفجأة بقدر ما يصطليح رفض هذا التشبيه بالانفعال وعدم التريث !
وأول ما يلفت النظر أن التشبيه قد صدر من معسكرات متناقضة كل يدعم به مواقفه السياسية ..

التشبيه صدر عن الدوائر الغربية التي أرادت أن توقف داخل الرأي العام في بلادها مشاعر الخطر على المصالح التي أصبحت تجسرية عبد الناصر رمزاً لها ..

والتشبيه صدر في الوقت نفسه عن العراق وبعض القوى المؤيدة لسياسات صدام حسين في المنطقة العربية انطلاقاً من أن ما يفعله الئيس العراقي إنما يضعه في موقع المناهضة لخصوم الأمة ، وهو ما فعله عبد الناصر !

أما رفض التشبيه فقد أصبح في الغالب عن خصوم تقليديين لعبد الناصر ، ليس دفاعاً عن الرجل بالطبع ، وإنما خطأ من قدر صدام حسين الذين يشنون عليه حملتهم ، مما يصعب بالأساس ياقه رفض نقائم على ظرف سياسي عابر وليس عن اقتناع حقيقي ..
ولعل أكثر ما يلفت النظر في هذا الجانب أن الناصريين أو عبيداً من

فصائلهم بدلا من أن ينبروا رفضا للتشبيه ، فانهم وإن لم يرفضوه فقد سكتوا عنه على الأقل ، انطلاقا من موقف سياسى أيضا ، وهو النزوع عن التورط فى حملة على صدام حسين حتى لا يقفوا فى صف واحد مع خصوم الرجل من الأمريكيين والدول الغربية عموما الذين كانوا فى الوقت نفسه خصوم عبد الناصر والأعداء التقليديين لطموحات الأمة العربية .

وعندما تصنع (الدوافع السياسية) ذات الطبيعة الآتية المواقف. فلا نملك الا توصيفها بالانفعال وعدم التريث ، فان الأحكام ينبغى أن تتأسس على اعتبارات أكثر معقولة واقناعا .

يقينا فان صدام حسين ليس عبد الناصر ولن يكون ، وذلك لأسباب تتعلق بالتاريخ والجغرافيا والتكوين السياسى ، وتصل من بين ما تصل له الى المواقف الآتية :

حقائق الجغرافيا :

(جغرافيا) فان العراق ليست مصر ، فالعراق دولة أطراف ومصر دولة قلب ، وشتان ما بين الأطراف والقلب . ومجتمعات الأطراف بطبيعتها مجتمعات تحوطها المخاطر ، وهى فى العادة بين خيارين ، اما سلطة مركزية ماحقة تحفظ لها وجودها ، واما تعرض هذا الوجود نفسه لأشد المخاطر .

وتتعدد المخاطر التى يتعرض لها العراق كدولة أطراف ، بدءا من القوى المجاورة غير العربية ، إيران وتركيا ، ومرورا بالانقسامات العرقية الحادة ، - أكراد وتركمان وأشوريون - الى جوار الأغلبية العربية ، وصولا الى الانقسامات المذهبية ، شيعة وسنة !

ومثل هذا الموقع فى العادة يملئ على السلطة المركزية أن تكون ذات قبضة حديدية لتحفظ لهذا المجتمع تماسكه فى الداخل وأمنه مع الخارج .

يختلف الأمر مع دولة مثل مصر ، فهى دولة قلب تقع فى وسط البحر العربى بعيدا عن مخاطر الأطراف ، وتتسم بالتالى بقدر كبير من التماسك. مما يوفر بالطبيعة للسلطة المركزية الظروف الطبيعية لتأدية وظيفتها دونما حاجة كبيرة الى استخدام العنف الذى ينظر اليه ، فى حالة استخدامه ، باعتباره من الأمور المكروهة ، بل والمستهجنة .

وتتطبق هذه القاعدة ليس فحسب على الظروف العادية بل أحيانا

على الظروف الاستثنائية عندما يحدث تغيير عنيف في البسطة ، سواء على شكل ثوري أو على نحو انقلابي . • قبيما يحدث هذا في دولة القلب باقل قدر من الخسائر البشرية ، الأمر الذي جعل رجال ثورة يوليو ١٩٥٢ يتباهون بانها « ثورة بيضاء » مما أضفى على شخصية عبد الناصر طابعها الانساني ، فانه يحدث في دول الأطراف على أشلاء من الجثث ، وتاريخ تغيير السلطة أو الاحتفاظ بها في العراق منذ عام ١٩٥٨ ، وحتى يومنا هذا مفروض بجماجم العراقيين • الأمر الذي يدفع الكثيرين الى تصوير « صدام » وقد استظل براءة القرصان المشهورة ، وهي صورة استولى الد خصور عبد الناصر أن يضعوه في اطارها !

دولة القلب أيضا قادرة بحكم موقعها ، وعندما يتوافر الظروف التاريخية الملائم ، وهو ظرف تصنعه اعتبارات عديدة وليس اعتبار شخصية الزعيم وحدها • هذه الدولة تكون قادرة على افراز ما يمكن توصيفه « بالزعامة الشاملة » ، وهي زعامة قادرة على أن تصل بتأثيرها لساكنات أنحاء الوطن ، وربما الى جهات لم تكن تخطر على بال ، في أعماق الصحاري أو في أحضان الجبال •

وفي تقديرنا أن ذلك لا يتوافر بنفس الدرجة لدولة الأطراف مهما حاولت بعض زعاماتها اصطناع اساليب التأثير ، وهي اساليب تتراوح بين اتفاق الأموال الطائلة والقيام بالأعمال التأميرية ، ونشر الأجهزة الدعائية • رغم كل ذلك فان هذا التأثير في النهاية لا يبدو الا على شكل « بقع » على جلد الأمة ، مما ينعكس كفارق هام آخر بين الزعامة الطبيعية الناشئة في القلب ، (عبد الناصر) ، والزعامة المصنوعة القادمة من الأطراف (صدام) •

وقائع التاريخ :

وتتسحب حقائق الجغرافيا على وقائع التاريخ ، قبيما تقتزن صورة الزعماء الذين عرفهم العراق بالعنف والدموية ، مما يشكل ظاهرة عادية على امتداد تاريخه الطويل ، فان هذا السلوك يرفضه الضمير الوطني المصري بكل قسوة •

ويبدو هذا الاختلاف قبيما يحفظه لنا تاريخ العراق القديم من صور الملوك غلاظ القلوب ، ويقدم الملك الاشوري المعروف « سنحاريب » - الذي كان يعمد الى فقاء عيون أسراه - احدى هذه الصور •

أما في تاريخه الوسيط فلا نظن أن صورة « أبو الخجاج الثقفي » قد عرفها بلد إسلامي كما عرفها العراق ، ناهيك عن « الحركات العنيفة » ذات الطابع الدموي •

وبالرغم من الاعتزاز العربي بروايات « ألف ليلة وليلة » التي جرت أغلب أحداثها في بغداد وما جوارها ، لا يملك المراقب الا أن يلاحظ أن الشخصية الرئيسية بين الرجال في هذه الروايات ، شخصية الملك شهريار ، كانت ذات مزاج دموي ظاهر ، ويقف الى جانبه من شخصياتها سيافه المشهور المدعو « مسرور » !

مقابل ذلك فان اسوأ ما تعيه الذاكرة التاريخية لجموع المصريين لحاكم من هذا النوع صورة « الحاكم بأمر الله » أحد خلفاء الفاطميين ، واسوأ ما تتقوّل عليه في هذا الصدد انه منع اكل « الملوخية » ، الأكلة الشعبية المعروفة ، أو حرم العمل بالنهار وأباحه ليلا ٠٠ وهى أقوال لا ترقى الى مرتبة الحقائق التاريخية ، ومع ذلك فان ترديدها وتبازل الأجيال لها انما يتم عن نفور طبيعى من جانب المصريين من استخدام أحد حكامهم لأساليب العنف ، الى حد أن يصبح معه رجل من هذا النمط اقصوصة يتداولها المصريون بقدر كبير من السخرية والمراوة !

وإذا كانت روايات التاريخ القديم والوسيط يحولها ألفموسخ أحيانا والشكوك أحيانا أخرى فان التاريخ الحديث يقدم أبطلالاً ما زال شهودهم على قيد الحياة .

فالى جانب « نوري السعيد » ، بكل ما اشتهرت به فترات حكمه فى العراق من أوقات غير سعيدة ، هناك « غيد الكريم قاسم » الذى سفك ماء غزيرة على طريق استيلائه على السلطة ، ودماء أغزر فى سبيل احتفاظه بها ، وتقدم مخاضات « المهداوى » التى كانت عادة ما ترسل من يمثلون أمامها الى العالم الآخر تجسيدا لهذه الحقيقة ، كما تقديم عمليات « السحل » التى عرقتها شوارع بغداد طسوال سنوات خمس (١٩٥٨ - ١٩٦٣) تجسيدا آخر لهذا اللون من العنف .

ولا يختلف « صدام حسين » كثيرا عن النموذجين السابقين . الا فى بعض التفاصيل ، فان مجموع تصرفاته تشى بعنف بالغ وبقدرة على التعامل مع البشر بقلب يارد ، أو بدون قلب على الإطلاق !

وبالمقابل لا يحفظ التاريخ المصرى الحديث شخصية على طراز هذه الأنوعية من الشخصيات . والحادثة الدموية اليتيمة فى هذا التاريخ ، والمطروقة « بمذبح القلعة » التى تخلص من خلالها « محمد على » من مجموعة من امراء المماليك عام ١٨١١ ، لا تزيد على بضعة عشرات . قد جرت فى إطار التخلص من عناصر كانت تمنع « الياسا » من بناء الدولة الجديدة التى كان فى طريقه لبنائها . فى مصر . كما جرت بين مجموعات تمثل قمة السلطة ، وهى مجموعات لم يكن للمصريين وجود فيها . ورغم

كل تلك المبررات فقيدها المصرون هذه الحادثة حتى ان الشيخ
« عبد الرحمن الجبرتي » المؤرخ المصرى المعروف قال عنها : « كانت هذه
الكائنة من اشنع الحوادث التي لم يتفق مثلها » ! (١)

ويؤكد ذلك ان هذه النماذج العراقية غير مقبولة على الاطلاق فى
مصر التي لا تستطيع ان تفرز الا نموذج « عبد الناصر » .. الحاكم الذى
يعزف عن سفك الدماء ، ولا يقبل هو او يقبل منه التاريخ المصرى سوى
ان يكون كذلك !

التكوين السياسى :

من حقائق الجغرافيا ووقائع التاريخ تدلف الى البعد الثالث من
الأبعاد التي تقضى الى الحكم « بفجاجة التشبيه » ، فالتكوين السياسى
لزعيم الضباط الأحرار وقائد ثورة يوليو يتناقض تماما مع التكوين
السياسى لرجل حزب البعث فى بغداد !

وهناك ملاحظة أولية فى هذا الشأن وهى ان المبادئ التي تقوم
عليها بعض الأحزاب العربية تنقسم بشكل ظاهر مع ممارسات أعضائها
الأمر الذى تكشفه تماما تجربة حزب البعث فى العراق

أبسط مظاهر هذا الانقسام متصلة بما يتضمنه دستور الحزب الذى
وضعه منذ وقت مبكر مؤسسيه من أمثال ميشيل عفلق وصلاح البيطار
من عملية تكوين أطر الحزب وقياداته والتي كان من المفروض ان تتم بشكل
ديموقراطى من خلال عمليات انتخاب حرة (٢) ، وهذا ما لم يحدث فى
العراق ، ولأسباب كثيرة .

فهناك القمع الذى لقيته كواكب الحزب من تنظيم الحكم المخابراتية
وهناك العمل السرى الذى لعبت اليه أعضاؤه ، وهناك أسلوب
العنف الذى عمدت اليه عناصر عديدة من الحزب ، كان جيلام حسين من
أبرزها .. كل ذلك منع وصول القيادات بالطريق الذى يريه دستور
الحزب وفتح له طريقا آخر !

ولعل العنفة البارزة فى هذه الظواهر ان « البعث » العراقي ، قبل اطلاقه
حالة من التشردم ، وبدا ما يمكن تسميته « حرب الأجنحة » ، حين أخذ
كل جناح فى تصفية الجناح الآخر ، وكثيرا ما كانت هذه التصفيات تتم
بشكل دموى ..

وتؤكد الروايات المتداولة عن الرئيس صدام حسين انه كان استأذا
فى فن « التصفيات الدموية » ، ليس فقط فى اتجاه ارتقاء سلم الرعاية

داخل الحزب ، وانما الأهم من ذلك فى اتجاه البقاء على قمة هندا
السنم !

وبينما تكون التصنيفات الدموية فى الاتجاه الأول ذات طبيعة مؤقتة ،
فهى تكون مرهونة بفترة الوصول الى القمة ، أما فى الاتجاه الثانى . .
اتجاه الحفاظ على القمة ، فتكون ذات طبيعة دائمة ، وتصبح وبالتالى
منهجاً من مناهج الحكم لعهد الرجل .

المشكلة الأخطر أن صدام حسين قد مارس استأذيته فى هذا القرن
بعد أن أصبح رئيساً لدولة ، دون ادراك كاف بأن ما يجوز فى بعض
الأنظمة الحزبية لا يجوز فى حكم الدولة ، ولعله من هذا التمييز بين
ما يجوز وما لا يجوز تأتى الصورة القاتمة لرئيس العراق فى العالم
صورة السفاح أو صورة قاطع الطريق ، وهى صورة كانت موجودة
من قبل ألا انها ازدادت قتامة بعد عملية غزوة الكويت .

وباختصار فإن الرئيس العراقى لم يستطع أن يخلع جلده الحزبى ،
بالرغم من وجوده على قمة السلطة لما يزيد على عقد من الزمان ، ولم
يتحول الى « رجل دولة » ذى تصرفات مسئولة ترقى الى مستوى زوج
العصر وأصول العلاقات بين الدول .

اختلف الأمر تماماً بالنسبة « لعبد الناصر » ، فبالرغم من أن
الرجلين قد انضويآ فى « العمل السرى » يلفت النظر انهما فيما دون ذلك
فقد سارا على طرقي نقىض .

يثير الدهشة أولاً فى التنظيم السرى الذى تزعمه عبد الناصر ، وهو
التنظيم العسكرى المعروف باسم « الضباط الأحرار » أن عملية اختيار
قيادته كانت تتم من خلال منهج ديموقراطى (٣) . وكان متوقفاً إلا يكون
كذلك بحكم طابعه العسكرى ، بالمقابل فإن التنظيم الحزبى الذى تزعمه صدام
حسين والذى كان مفروضاً أن تتم اختيارات قياداته من خلال الانتخابات
الحرّة ، سلك طريقاً عسكرياً ، فيما سبقت الإشارة اليه .

ويثير الدهشة ثانياً عزوف « عبد الناصر » والضباط الأحرار عن
سلوك طريق العنف ، وهو ما سجله الرجل فى « فلسفة الثورة » حين
تحدث عن المحاولة اليتيمة لاغتيال « حسين سرى عامر » قائد سلاح
الحديد ، وكان معلوماً أنه رجل القصر والانجليز ، وحين أبدى ارتياحه
الشديد لفشل المحاولة ، وكانت المحاولة الأولى والأخيرة (٤) . يثير
ذلك الدهشة بحكم ما هو مفروض أن العسكرىين يتجهون للعنف وهو
صناعتهم ، بينما حدث النقيض من التنظيم الذى قاده صدام حسين .
وبالرغم من الطبيعة المدنية والطابع السياسى لهذا التنظيم !

الملاحظة الأخيرة: عن فترة التكوين انه بينما خاض صدام حسين صراعا مريرا ودمويا لاحتلال مقعد الزعامة في الحزب وفي الدولة ، فان هذا الصراع لم يعرفه عبد الناصر ، فزعامته لم تلق تحديا ما في فترة الفعل السري في تنظيم الضباط الأحرار ، ثم ان التحدي الذي واجهته هزم الزعامة خلال الفترة القصيرة عامي ١٩٥٢ - ١٩٥٤ حين حاول محمد نجيب ، ان يكون رئيسا اسما وقبلا لم يستمر طويلا وخسّم بعد أزمة مارس من العام الأخير ، ودون اراقة نقطة دم واحدة (٥) وليس من شك ان فترة التكوين تلك قد انعكست في النهاية علي التعامل مع الخصوم . فأي سياسي ناجح لابد أن يكون له خصوم ، ولكن أدوات عبد الناصر في التعامل مع هؤلاء كانت مختلفة جدا للاختلاف في كفاءة عامة تعامل عبد الناصر مع خصومه من خلال « وضعهم في الظل » بطريقة أو بأخرى ، وباستثناءات محدودة جدا على مدى تاريخه الجافل تعامل مع هؤلاء الخصوم بالعنف ، ولا يكاد يذكر تاريخ الرجل في هذا الصدد الا محاكمات جماعة الإخوان المسلمين التي جرت في أعقاب جأثثة المنشية عام ١٩٥٤ ، والتي صدر حكم الأعدام فيها على عددا من زعامات الجماعة لا يتجاوز عددهم أصابع اليدين .

ويلاحظ انه عندما كان يلجأ عبد الناصر الى العنف ، فقد كان يلجأ اليه في أضيق نطاق ، كما كان يلجأ اليه ردا على العنف بعنف ، وأخيرا فقد كان يلجأ اليه اعتقادا منه انه يحمي من خلال ذلك الثورة التي قادها قبل أن يحمي امته « الشخصي » .

والفارق بين « الشخصي » و « العام » يصنع اختلافا آخر بين الرجلين ، ربما كان أهم الاختلافات التي تفسد كثيرا من جوانب الموقف الأخير .

« فالعام » هو الذي دفع عبد الناصر في سبتمبر عام ١٩٦١ الى رفض استخدام القوة ضد رجال الحركة الانفصالية في سوريا ، وبالرغم من كل ما كان يمثلته النزوع عن هذا الاستخدام من آلام شخصية للرجل فقد احتكم في هذا الموقف الى مبدأ « عدم سفك دماء عربية بأيد عربية » ، و « الشخصي » هو الذي قاد صدام حسين الى غزو الكويت بكل ما توثب على استمرار التمسك بالأرض المحتلة من نتائج وخيمة (٦) .

والفارق بين الوجود المصري في اليمن خلال الستينات وبين الاجتلال العراقي للكويت في مطلع التسعينات ، هو الفارق بين التضحية من أجل المبدأ ، بحكم ما كانت تدفعه مصر من أجل اخراج اليمن من ظلمات العصور الوسطى وتحرير الجنوب من بقايا الاحتلال البريطاني ، وبين

منطلق « الغنيمية » الذي تحكم القصرقات العراقية في الكويت ، وهو مرة أخرى فارق بين العام والخاص .

وإذا كان اختيار الأصدقاء يمثل معيارا أساسيا لاتجاهات الحاكم ، فإن انتقاء الخصوم وميادين المعارك يقدم المعيار لتيجهاته ، وبقينا فقد كانت توجهات عبد الناصر صحيحة في هذا الصدد على ضوء معطيات عصره ، خاضع القوى الإستعمارية وحاربها في مصر وطاردها في كل أنحاء الوطن ، وكان اختيارا صحيحا . واجه إسرائيل بكل قوته ، وكان واضحا أنه يسعى من خلال هذه المواجهة التي كلفته الكثير ، الأمن المصري والأمن القومي العربي . رفض طوال الوقت أن يرفع سلاحه في وجه عربي وكان مدركا أن مهمة الزعامة هي حماية أمن العرب وليس تهديدهم ، وهو ما لم يدركه الزعيم العراقي .

والاختيارات الصحيحة هي التي تصنع في النهاية الزعامة التاريخية وتخلق في الوقت نفسه جو التأييد العام ، بينما تؤدي الاختيارات الخاطئة إلى النقيض . ولعل وقوف العالم كله وراء « عبد الناصر في حبرب السويس ١٩٥٦ » ووقوف العالم كله « ضد » صدام حسين في استيلائه على الكويت يقدم الدليل على ذلك .

يبقى التفريق بين العمل الحربي والمغامرة العسكرية ، فالأول يتم في إطار إستراتيجية عامة لا خلاف على أبجدياتها ، أما الثانية فتحدث لتحقيق مصالح قريبة أو مجد شخصي رغم تناقضها مع الحقائق الاستراتيجية .

ولا شك أن فهم عبد الناصر لأبجديات الاستراتيجية ، وقد كان استنادا لها ، قد دفعه إلى التصرف في أطارها بشكل صارم ، الأمر الذي صنع زعامته التاريخية ، وهو ما افتقده صدام حسين الذي خرج عن نطاق هذه الأبجديات ووجه مدافعه إلى الاتجاه الخطأ ، مما سيضعه بدوره في التاريخ العربي ، ولكن في الاتجاه الذي اختاره !

وقد بدأ هذا الفهم في مناسبات عديدة في تاريخ عبد الناصر ، فهو قد رفض عام ١٩٦١ وفي أعقاب « حدث » الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة استخدام القوة ضد الإقليم السوري .

وهو قد أوقف ما عرف بحرب الاستنزاف عام ١٩٦٩ بعد أن وصل الطيران الاسرائيلي إلى العمق المصري ، وكانت القضية بالنسبة للرجل ليس مجرد التبحر بالصمود ولكن الأهم الثمن الذي يمكن أن يدفعه الوطن ثمنا لذلك !

إضافة إلى كل ذلك فإن التأييد العربي الذي لقيه عبد الناصر كان

تأييد شعوب ، وهو تأييد استمر طول الوقت ، في سنوات النصر
وسنوات الهزيمة ، على خلاف ما جرى بالنسبة لصدام فقد جاء التأييد من
بضع حكومات ولأسباب لا صلة لها « بالمواقف المبدئية » ، أما على مستوى
الشارع العربي فإن ما حدث من انتفاضات بدت وكأنها حركات تأييد
للموقف الصدامي لم تكن في حقيقتها تعبر عن هذا التأييد بقدر ما كانت
تعبر عن رفض عربي للتدخل الأجنبي ، وهو رفض له ما يبرره على ضوء
الماضي التاريخي !

حواشي الفصل الأول

- (١) عيد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار الجزء الرابع ص ١٣١ .
- (٢) Abu Jaber, Kamel ; Ba'athi Socialist Party.
- (٣) أنور السادات ، أسرار الثورة المصرية - بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية ص ١٥٩ - ص ١٦٧ .
- (٤) جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة .
- (٥) د . عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وأزمة مارس .
- (٦) محمد حسنين هيكل ، عبد الناصر والعالم .

أزمة الخليج « والموقع » العربى من التاريخ

ليس من قبيل جلد الذات وإنما من قبيل تقرير الحقيقة ومكاشفة النفس أن نقرر أن الممارسات العربية خلال أزمة الخليج ، وعلى وجه التحديد الممارسات العراقية ، إنما تشير الى حقيقة خطيرة ، وهى أن « الفعل العربى » لا ينتمى بحال الى روح العصر وممارساته ، بمعنى آخر أن هذا « الفعل » متخلف عن العصر بخمسة أو ستة قرون على الأقل .

قبين منطق « الاستباحة » وبين المسؤولية عن أملاك الأعداء تاريخ غير قصير ، وبين المنطق القبلى القائم على مصادرة كل البشر المقيمين فى « مضرب » القبيلة المعادية وأخذهم سبائا أو رهائن وبين التعامل مع الأعداء احتكاما لمجموعة من القوانين التى سنّها المجتمع المتحضر بامتداد قرون طويلة ، بدءا من الاعتراف بحق « الحماية » للمدنيين وحقوق « أسرى الحرب » للعسكريين ، دهر طويل . وبين حروب العصور الوسطى التى لم تميز بين المدنيين والعسكريين وحروب العصور الحديثة التى وضعت خطأ صارما بين الطرفين ، عمر تاريخى مديد . وأخيرا بين ارسال « الرسل » من معسكر جانب الى معسكر جانب آخر وهم يحملون رءوسهم على أكفهم وبين تطبيق مبدأ « الحصانة الدبلوماسية » عاشت البشرية تجارب طويلة ومزيرة حتى تصوغ هذا المبدأ !

والفجوة القائمة بين « بين وبين » وإن كانت قد جسدها ممارسات النظام العراقى خلال الأزمة فإن مما يستحق الخشية استعداد عدد من الأنظمة العربية أن تقدم على نفس الممارسات إذا ما ساقتها الأقدار الى

نفس المأزق الذى أوقع فيه النظام العراقى نفسه ، ولا تأتى هذه
الخشية من فراغ ٠٠

فمن ناحية فان الادانة العربية للممارسات العراقية التى أسقطت
من حسابها روح العصر ومتغيرات التاريخ انما صدرت عن « دوافع
سياسية » وليس عن اعتبارات مبدئية .

والمبادئ هنا ليست مجرد لفظ ميتافيزيقى وانما هو لون من
الممارسات اكتسب رسوخا حتى وصل الى مرحلة البدهيات فى سلوك
الحكومات وفى علاقات الدول .

والقول انها صدرت عن « دوافع سياسية » يكشف عنه السجل
الحافل للرئيس العراقى باغتيال الخصوم قيما وراء الحدود وانتهاك
سيادة الدول التى جرت على اراضيها هذه الاغتيالات ٠٠ وحربه مع
ايران التى انتهكت فيها كل الاعراف الدولية وتحولت الى حرب من حروب
العصور الوسطى وان كانت قد جرت بأسلحة العصور الحديثة ، وضربه
للثورات الداخلية ، خاصة حركة الاكراد الانفصالية ، من خلال أساليب
الايادة اللانسانية التى تقدم « حلابة » التى شهدت عملية اباداة قاسية
للاكراد بالغازات السامة ٠٠ تقدم نموذجا لها ، كل هذا ولم تصدر ادانة
من أية جهة عربية لهذه الممارسات ، على عكس ما حدث خلال الازمة
وبعدها مما يكشف عن الوجه السياسى لهذه الادانة .

من ناحية أخرى فان الدول العربية المتعاطفة مع الرئيس العراقى
انما تكشف عن وجه « شديد القبح » من خلال خيارها ، ومع أن الخيار
الذى طرحته حكومات هذه الدول قام على أساس أنها تتبنى « الحل
العربى » فى مقابل « الحل الأجنبى » فان الحقيقة تشي بأن هذا الخيار قد
قام على الانحياز ضد « الشرعية التاريخية » ، وفى نفس الوقت ضد
« روح العصر » ، وبالنسبة « لرجل الدولة » فانه يمكن أن يغفر له أى خطأ
الا عدم استيعابه لمفردات العصر التى تكون فى النهاية الاطار الذى يقود
بلاذه فى داخله ، ولكن هذا ما حدث !

ولنستعرض فيما يلى بعض هذه المفردات ٠٠

المفردة الاولى : متصلة بمفهوم الحرب ، فمن خلال تطورات
اقتصادية وسياسية وعسكرية طويلة جرت بين نهاية العصور الوسطى
وحتى النصف الأول من القرن العشرين الذى شهد الحريين العالميتين
المعروفتين ، تغير هذا المفهوم بشكل يكاد يكون تاما .

باختصار تحول هذا المفهوم من « كسر رقبة » الاعداء الى « كسر
ارادتهم » السياسية .

و « كسر الرقبة » كان مفهوما ومقبولا فى ظل الوحدات السياسية المحدودة ، قبيلة كانت أو اقطاع ، وفى اطار مجتمع يدور الصراع فيه حول مناطق الكلأ وقطعان الابل والأغنام ، أو مجتمع ريفى يتعرض لموجات الهجرة المسلحة من ابناء مجتمعات الرعى ٠٠ وهو ما لم يعد موجودا ٠٠ فقد جرت فى أنهار التاريخ مياه كثيرة منذ تلك العصور .

على المستوى الاقتصادى اختفت الكيانات الاقتصادية ذات الطابع « الصدفى » فى الاقطاع أو فى القبيلة والتي كانت تقوم على الاكتفاء الذاتى وأدوات الانتاج البسيطة ليحل محلها الاقتصاد الرأسمالى بكل أشكاله التجارية والصناعية والمالية ، وما اكب ذلك من بنايات شديدة التعقيد .

وبينما يجوز بالنسبة للكيانات من النوع الاول الذى ينتمى الى العصور الوسطى اتباع نهج « الغنيمة » على اعتبار أن كل ذى قيمة فى تلك العصور كان يندرج تحت توصيف « المنقول » فإن هذا غير جائز ، بل ومستحيل ، فى اطار الكيانات الاقتصادية التى نشأت وتطورت فى العصور الحديثة ٠٠ وتم ابتكار لغة جديدة للمنتصرين تتواءم مع المتغيرات التاريخية ٠٠

فقد عرف العالم فى خلال الحروب التى جرت خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن الذى يليه ما أسماه « بالغرامات الحربية » التى كان على المهزوم أن يدفعها صاغرا (١) .

وان كنا نسجل هنا مجموعة من الملاحظات حول هذا التغيير ٠٠

١ - ان « الغرامة الحربية » كانت لا تفرض الا بناء على نصر حاسم يحرزه أحد الجانبين المتصارعين .

٢ - ان هذه « الغرامات » كانت تقنن فى العادة ، اما من خلال اتفاقية منفصلة أو ضمن بنود الاتفاقية التى تنهى الحرب بين الطرفين .

٣ - انه كان يحدث أحيانا أن يتقاضى المنتصر الغرامة التى فرضها عينا ، على شكل مواد يستخرجها من باطن الأرض ، كما حدث بعد الحرب السبعينية بين فرنسا والمانيا (١٨٧٠ - ١٨٧١) أو آلات مصانع قيمها حصل عليه الاتحاد السوفيتى من ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية .

٤ - انه فى عالم ما بعد الحرب الثانية ، عالم الأمم المتحدة ونمو المجتمع الدولى ، ولنحو نصف قرن (١٩٤٥ - ١٩٩٠) لا يسجل التاريخ

أيا من حالات الحروب التي فرض فيها جانب ما ، مهما بلغ حجم انتصاره ،
على الجانب الآخر اية غرامات حربية .

بمعنى آخر أنه حتى منطق « الغرامات الحربية » أخذ في الزوال في
عالم القرن العشرين ، ناهيك عن الاحتكام الى نهج الغنيمة الذي تم تطبيقه
في الكويت مما ينم عن اتساع « الهوة التاريخية » التي تفصل بين ذلك
الذي جرى وبين فهم أبسط متغيرات العصر .

★★★

أما على « المستوى السياسي » فقد نشأت الدولة الحديثة بكل
مضامينها المختلفة عن مضامين دولة العصور الوسطى .

من هذه المضامين : السلطة المركزية ، التراب الوطني ، الحدود
السياسية ، الاعتراف الدولي ، مما جعل كيان هذه الدولة يتسم بقدر
كبير من الصلادة الذي لم تكن تتمتع به بالقطع دولة العصور الوسطى .

وبينما كان بالامكان في ظل الكيانات التي تنتمي الى تلك العصور
ادخال تغييرات متتالية ، بل ومتسارعة أحيانا ، على الخريطة السياسية ،
فقد أصبح ذلك بالغ الصعوبة ، ان لم يكن مستحيلا في العصور الحديثة ،
من خلال اجتياح سياسي لكيان آخر فيما كان يجري في العصور الوسطى .
فقد كان هذا الاجتياح في الغالب يحدث بين قبيلة وأخرى ، أو بين اقطاعة
وأخرى ، وكان يقتصر في العادة على الطرفين المتصارعين .

وباستثناءات محدودة نتج عنها تغييرات على الخريطة السياسية في
العالم ، وهي تغييرات جرت اتساقا مع روح العصر ، فاتحاد الفيتناميتين
أو الألمانيتين ، والذي حدث أولهما حربا وثانيهما سلما ، انما عبر عن
حقيقة الروح الوطنية التي عرفها هذا العصر .

ويختلف الأمر عندما يحدث العكس ، فالمحاولة العراقية ، وتحت أي
ادعاء ، بابتلاع « الوطن الكويتي » وبهذا الشكل من الفجاجة يتناقض تماما
مع كل معطيات العصر . الأمة ، الوطن ، الدولة ، الحدود السياسية ،
الاعتراف الدولي .

وإذا كان قد مر أكثر من أربعين عاما على المحاولة الاسرائيلية
لإلغاء « الوطن الفلسطيني » مورس خلالها كل إمكانات التفوق العسكري
والتواطؤات الدولية والألاعيب السياسية دون نجاح لهذه المحاولة ،
فما زال هذا الوطن موجودا بشكل أو بآخر بين فلسطينيي الداخل
وفلسطينيي الخارج ، فكيف يكون الموقف مع المحاولة العراقية ؟ !

★★★

يبقى « المستوى العسكرى » فان القوة الحربية التى نمت وتطورت خلال العصور الحديثة أصبحت شيئاً مختلفاً جد الاختلاف عن القوة الحربية التى كانت تعرفها العصور الوسطى .

الاختلاف رقم (١) انه بينما كانت هذه القوة خلال تلك العصور هى قوة الاقطاعى تدين له بالولاء وتحارب تحت أعلامه فانها قد تحولت فى العصور الحديثة لتصبح قوة الوطن تحارب دفاعاً عن كيانه أو تحقيقاً لسياساته .

وبينما كان بالإمكان فى الحالة الأولى إنهاء وجود هذه القوة العسكرية من خلال معركة حاسمة ، فان هذا أصبح مستحيلاً فى الحالة الثانية ، فقد ينهزم الجيش الوطنى مرة وممرات ولكنه يبقى ما بقى الوطن .

الاختلاف رقم (٢) انه كثيراً ما كان الاقطاعيون يلجأون الى تكوين قوتهم العسكرية من عنصر غير رعاياهم مما استتبعه انتشار أسلوب « الارتزاق » فى تكوين هذه القوات ، وهو الأمر الذى أصبح مستحيلاً مع اضافة الصبغة القومية على الجيوش الحديثة .

الاختلاف رقم (٣) بدأ فى انعكاس المتغيرات الاقتصادية والسياسية على القوة العسكرية بمفهومها الحديث ، فلم تعد هذه القوة مجرد مجموعة من الفرسان أو حملة الأقواس ورماة السهام ، وإنما تحولت الى مؤسسة هائلة شديدة التعقيد عالية التكاليف قادرة على أحداث قدر من التدمير المخيف .

وبينما يصعب بالنسبة للقوة العسكرية بوضعها الذى كان قائماً خلال العصور الوسطى . . وضعها موضع التقنين ، فانه يستحيل بالنسبة لهذه القوة فى « طابعها المؤسسى » أن تبقى دون تقنين .

والتقنين وإن كان قد بدأ بهدف ضبط حركة هذه الآلة الهائلة المعقدة فانه امتد بعد ذلك لتنظيم العلاقة بين هذه الآلات فى حالة نشوب الصراع بين دولها حيث يسعى كل طرف الى تعطيل آلة الآخر أو اعطائها على قدر ما يستطيع على اعتبار أنها فى النهاية تمثل ارادة هذا الطرف المطلوب تحطيمها .

والفارق بين كسر الرقبة ، مما كان سائداً فى العصور الوسطى ، وكسر الارادة ، الذى عرفته العصور الحديثة ، يتعكس بشكل ظاهر فى اهدار الدماء ، واخذ الرهائن ، وانتهاك الأعراض ، مما كان سائداً فى العصور الأولى ، وبين التفريق بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية وتنظيم معاملة الأسرى وتحريم استخدام بعض الأسلحة مما أصبح مقرراً

فى العصور الحديثة من خلال اتفاقات ثنائية تحولت بعد ذلك لتصطبغ بطابعها الدولى .

ومعنى تجاهل كل هذه الحقائق هو ببساطة تجاهل لكل المعطيات التاريخية التى صنعتها ، ولابد أن تصاب الانسانية بالهلع عندما تخرج من كهف التاريخ زعامات سياسية تحارب بأعتى الأسلحة التى ابتكرها التفوق العلمى الانسانى على مدى قرون عديدة والتى أصبحت لها قوانينها الخاصة .. تحارب بتلك الأسلحة باللاقوانين التى خرجت بها من الكهف!

★★★

المقدمة الثانية التى تكشف تخلف « الموقع التاريخى » الذى أسفرت عنه الممارسات العراقية تتجسد فيما أسماه المعلقون السياسيون « بحرب الرهائن » ، وهى حرب ليست جديدة على أية حال !

عرفت هذه الحرب للمرة الأولى فيما جرى من حصار السفارة الأمريكية فى طهران فى الأيام الأولى للثورة الإيرانية وإبقاء رجالها كرهائن بها لفترة غير قصيرة ، وإذا كان هناك ما يبرر الجولة الأولى من تلك الحرب فإنها قد حدثت فى ظروف « إيران الثورة » بعد سقوط « إيران الدولة » ، كما أنها قد جرت فى نطاق محدود .

الجولة الثانية من هذه الحرب جرت على الأراضى اللبنانية من خلال اختطاف بعض الجماعات المتناحرة فيها لعناصر أوروبية والاحتفاظ بها لتحقيق مآرب سياسية ، ومع غياب سلطة الدولة فى الأراضى اللبنانية فقد كانت هذه الجولة أيضا مفهومة باعتبارها تجسد جانباً من حالة الفوضى العامة التى عاشها لبنان لنحو عقد ونصف !

ما حدث فى العراق كان مختلفاً ..

فرغم وجود « مجلس ثورة » فى بغداد فإن نظام الحكم فيها أبعد من أن يقارن بوضع إيران فى أعقاب الثورة الإسلامية ، فالسلطة المركزية فى العراق موجودة .. بل وباطشة ، وهو الأمر الذى لا يصح معه أيضا مقارنة الوضع العراقى بالوضع اللبنانى !

من ثم فإن الجولة التى حدثت فى أزمة الخليج « لحرب الرهائن » .. هى جولة غير مسبوقه بكل المقاييس ..

مقياس وجود دولة مسئولة عن تصرفاتها ..

ومقياس الأعداد الكبيرة من الرهائن سواء من أولئك الذين كانوا

يعملون في الكويت أو أولئك الذين كانوا يعملون في خدمة الحكومة العراقية وهي نفس الحكومة التي حولتهم الى رهائن !

وأخيرا مقياس العمد في ايداء هؤلاء عندما وضعتهم قبل اطلاق سراحهم ، في مواقع استراتيجية ، أو فيما عمدت اليه من تجويعهم ردا على الحصار الذي تتعرض له أو توقيا للهجمة العسكرية التي تتوقعها .
وبعيدا عن « الاعتبارات الأخلاقية » التي قد ترى بعض الزعامات الميكافيلية ان من العار الالتزام بها فإن « حرب الرهائن » التي شنتها حكومة الرئيس صدام حسين وضعت نظامه وربما الحاضر العربي في موقع تاريخي شديد التدنى .

فهى في اضعف الايمان تقدم اعترافا عربيا صريحا « بقيمة » الانسان الأوربي ويد « لا قيمة » الانسان العربي ، رغم كل ما ادعته الأجهزة العراقية أو الأنظمة الموالية لها بغير ذلك .

ويؤكد هذا الاعتراف أن السلطات العراقية والحكومات الغربية .. كل منها لم يقل حرصا عن الآخر في الحفاظ على أرواح هؤلاء الرهائن ، وإن اختلفت الأسباب ، وهو ما لم تحظ به العناصر العربية التي كانت تعمل في الكويت أو في العراق ، وتقدم « النعوش الطائرة » للمصريين الذين كانوا يعملون في الدولة الأخيرة نموذجا على ذلك .

وليس من تفسير لذلك سوى أن العرب لم يلحقوا بعد بالعصور الحديثة بمفهومها الانساني ، وهو مفهوم بدأ قبل أكثر من أربعة قرون في أوروبا مع نشأة الحركة الانسانية Humanism والتي طرحت الفلسفات الانسانية بدلا عن الفلسفات الميتافيزيقية التي كانت سائدة خلال العصور الوسطى والتي كانت تجعل للحياة الانسانية دورا هامشيا ، بل وأحيانا جديرا بالاحتقار والتهوين .

وبين الشك واليقين مما كان يساور جموع المفكرين بشأن هذه القضية فإن الممارسة العراقية قد قطعت الشك باليقين ، ولم يعد أمام هؤلاء سوى أن يصححوا الموقع التاريخي للانسان العربي .. في مواجهة بعض حكامه ، وفي مواجهة الاستعلاء الغربى ، وقبل هذا وذاك في مواجهة ذاته !



تبقى المفردة الثالثة والتي مست ركنا من أهم أركان العلاقات الدولية في صميم .. فيما جرى على نطاق واسع من جاذب السلطات

العراقية من انتهاك الحصانة التي تكفلها القوانين والأعراف الدولية للديبلوماسيين ، وهو ارتداد آخر بالتاريخ !

وفكرة « الحصانة الدبلوماسية » نشأت وتطورت بدورها مواكبة لمعطيات تاريخية بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية . .

وفيما كان معروفا حتى أواخر العصور الوسطى من التعامل مع رسل الحكام الأجانب بحذر بالغ والنظر اليهم باعتبارهم جواسيس لهؤلاء الحكام ، وهو الحذر الذي كان يتبدى فى تقييد حركة هؤلاء ورصد كل صغيرة وكبيرة من تصرفاتهم حتى تنتضى فترة زيارتهم الموقوتة . . . هذا الذى كان معروفا أخذ فى الاختفاء تدريجيا ليصل محله لون من العلاقات الدبلوماسية تقوم على مجموعة من القواعد هى : التبادل والديمومة والحصانة .

فبينما تقضى القاعدة الأولى بأن يتم تبادل التمثيل الدبلوماسى بين أى طرفين على نفس المستوى فقد كانت القاعدة الثانية تقضى بسلام هذا التبادل من خلال وجود هيئة دائمة وليس على شكل زيارات متقطعة ، أما القاعدة الثالثة فقد كانت تكفل لرجال هذه الهيئة لونا من الحصانة التى تمنع التعرض لشخصهم أو لمواقع بعثاتهم باعتبارها تمثل جزءا من أرض الوطن الذى يمثلونه (٢) . .

وهذه القواعد عندما نشأت وترسخت فإن ذلك لم يأت من فراغ ، ذلك أن تشابك المصالح الاقتصادية فى ظل نشأة نظام السوق وتطوره ، وما استتبع ذلك من تعقد العلاقات السياسية ، وما ترتب على هذا وذاك من حركة دائبة للمجموعات البشرية من دولة الى أخرى ولسبب أو لآخر ، مضافا الى كل ذلك تقدم وسائل المواصلات مما أصبح يؤدى الى أن يزداد انعالم صغرا يوما بعد آخر . . كل ذلك أدى فى النهاية الى أن تصبح العلاقات الدبلوماسية بالشكل الذى ارتضاه المجتمع الدولى وبالقواعد التى أرساها أحد أركان العلاقات الدولية .

وخطورة الممارسة العراقية فى مخالفة هذه القواعد ليست على تلك العلاقات فإن ما تصنعه الظروف والاحتياجات التاريخية يصعب تغييره إلا بتغيير تلك الظروف أو الاحتياجات ، وإنما تتمثل هذه الخطورة فيما تكشفه عن عجز بالغ فى فهم كنه التاريخ لا يملك أى عربى إلا أن يتمنى أن تقتصر على نظام صدام .

ويبقى بعد كل ذلك ومع كل ذلك السؤال معلقا . . الى متى العجز عن التعامل مع معطيات التاريخ والبقاء خارج دائرة المعاصرة ؟ !

حواشي الفصل الثاني

(١) انظر ما جاء عن التعويضات في شروط صلح فرساي

G. P. Gooch ; History of Modern Europe Vol. III, pp. 683-684.

(٢) انظر د. يوتان ليبب رزق ، الخارجية المصرية •

الموضوع الثانى

مصر وأزمة الخليج

الفصل الثالث :

قوات مصر خارج الحدود - الخروج الرابع :

الفصل الرابع :

اثر الأزمة على العلاقات مع السودان

النظام السودانى بين الخطأ السياسى والخطيئة التاريخية •

قوات مصر خارج الحدود

الخروج الرابع !

دون ما حاجة الى الدخول فى متاهات أصحاب « النظريات السياسية » ، فالتاريخ يقدم حقيقة بسيطة وهى أن الحكم بصحة خروج القوات المسلحة الوطنية عبر الحدود أو خطئه مرهون بطبيعة المهمة التى خرج من أجلها . . . تحقيق مصلحة وطنية ، أو احراز أمجاد شخصية للحاكم ، أو خضوعا لمتطلبات دولية . . .

والقول « بخروج القوات المسلحة الوطنية عبر الحدود » يتطلب توفر معطين ، الوطن والحدود ، وهما معطيان بدأ بشكل شاحب فى التاريخ المصرى الحديث خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بعد أن شرع ياشا مصر المرموق محمد على فى بناء ما اصطلح المؤرخون على تسميته « بالدولة الحديثة » ، وازداد بروزا فى عهد الخديو اسماعيل ، واستقر تماما بعد ثورة عام ١٩١٩ .

ومنذ ذلك الوقت عبرت القوات المسلحة المصرية الحدود الوطنية للقيام بأعمال قتالية فى عهود اربعة من الحكام . . . محمد على ، اسماعيل ، جمال عبد الناصر ، ثم يأتى هذا الخروج الأخير فى عهد مبارك ، والذى صنعتها أزمة الخليج ، فيما تسميه « الخروج الرابع » !

وليس من السابق لأوانه إصدار حكم على هذا « الخروج الأخير » بعد أن اتضحت أغلب قسّماته ، وهو حكم يعوزه الدقة على وجه اليقين إذا تم بمعزل عن السوابق التاريخية « لخروج » القوات المسلحة المصرية فى المرات الثلاث السابقة !

غير أنه قبل استعراض ما جرى فى تلك المرات ينبغى التنبيه الى بضع حقائق :

١ - استبعاد الحروب العربية الاسرائيلية من هذا السياق بحكم أن تلك الحروب كانت فى عمومها حروبا دفاعية من الجانب المصرى أكثر مما كانت خروجا للقوات المصرية عبر الحدود الوطنية .

٢ - اغفال بعض الاشتباكات التى جرت فى بعض المناسبات على الحدود ، والتى لا تشكل بدورها خروجا للقوات المصرية من التراب الوطنى على الرغم من أنها قد عبرت بالفعل هذه الحدود ، ولعل أبرز تلك المناسبات ما جرى فى عهد الرئيس السادات من اشتباكات على الحدود المصرية - الليبية .

٣ - أثر اختلاف الوضعية التاريخية لمصر فى القرن التاسع عشر عنها فى القرن العشرين ، فقد انعكست التبعية المصرية للدولة العثمانية على شكل « الخروج المصرى » فى مرتبة الأوليين (محمد على واسماعيل) وهو ما اختفى حين حلت « الرابطة العربية » محل « عالم العثماني » ، والتى أصبحت العنصر الأكثر تأثيرا فى صنع عملية «الخروج» .

الخروج الأول ١٨١١ - ١٨٤٠ :

وهو الخروج الذى يقترن باسم محمد على كما يقترن فى نفس الوقت ببناء أول « جيش مصرى » فى التاريخ الحديث ، وهو الجيش الذى حل محل الحامية العثمانية ومحل قوات المماليك « المصرلية » التى اختفت كقوة عسكرية بعد مذبحة القلعة الشهيرة .

وقد قاتلت القوات المصرية الحديثة البناء خارج الحدود فى أربعة ميادين : شبه الجزيرة العربية ، السودان ، المورة ، بلاد الشام .

فى ميدانين من تلك الميادين الأربعة خرج المصريون استجابة لمطلب الباب العالي ، شبه الجزيرة العربية وشبه جزيرة المورة .

وإذا كانت الاستجابة بالنسبة لشبه الجزيرة العربية تتفق مع الصوالح المصرية الأمر الذى أدى الى طول البقاء المصرى فيها (نحو ثلاثة عقود) ، فانه لم يكن بالنسبة لشبه جزيرة المورة يتفق وهذه

الصوالج مما دعا محمد على إلى أن يستحب قواته فيها فى أول فرصة (١) .

فى الميدان الثالث ، السودان ، جاء خروج القوات المصرية تلبية لمصلحة مصرية ملحة بدت بعد تلك التطورات التى عرفتها البلاد فى شبكة الرى أصبح معها تأمين مورد مصر المائى على درجة كبيرة من الحيوية ، وان تم هذا الخروج بمباركة من الدولة العثمانية (٢) !

الميدان الأخير كان فى الشام وجاء الخروج المصرى إليه رغم انقب الباب العالى ، بل وتحدياً له ، مما ترتب عليه أن جاءت الحرب فى ذلك الميدان ضد القوات العثمانية نفسها !

وتتعدد الملاحظات حول هذا « الخروج الأول » :

فهو من ناحية قد أعاد إلى مصر مكانة الصدارة فى المنطقة ، وهى مكانة ظلت تتمتع بها بامتداد الدول الإسلامية التى نشأت فيها والتى استمرت تهيم على الشام وعلى مناطق واسعة من شبه الجزيرة العربية حتى سقطت تلك المكانة بسقوط القاهرة فى أيدي السلطان سليم الأول عام ١٥١٧ ، وتحول مصر إلى مجرد ولاية من ولايات الدولة العثمانية .

وهو من ناحية أخرى قد مكن المصريين من حكم « بلاد الجوار » التى طالما حكموها ، ولفترات غير قصيرة ٠٠ شبه الجزيرة العربية لنحو ثلاثة عقود والشام لنحو عقد .

الأهم من ذلك أنه استبقى لمصر الأراضى الجنوبية التى شكلت ما عرف لفترة غير قصيرة فى التاريخ « بالسودان المصرى » ، وهى أراض كانت تشكل أهمية حيوية بالنسبة لمصر (٣) .

وهو من ناحية ثالثة قد وضع مصر على خريطة « الصراعات الدولية » وهو وضع بدأ منذ قدوم نابليون إليها عام ١٧٩٨ ، ولكنه كان قد بدأ بالنظر إلى مصر باعتبارها ميداناً للصراع ، أما بعد « الخروج » فقد اكتسب بعداً آخر ، فوضع مصر على تلك الخريطة هذه المرة جاء من خلال تحولها إلى « قوة إقليمية » ينبغى أن توضع فى حسابان القوى الدولية التى تصنع الخريطة ، والحال هنا قد اختلف عن الحال فى أعقاب القدوم الفرنسى فى أواخر القرن الثامن عشر (٤) .

ولنا أن تشير هنا إلى قصة معروفة وهى أن دولة عظمى من دول ذلك العصر ، وهى فرنسا ، حاولت فى تلك الحقبة التحالف مع مصر لضرب بلد عربى ، وهو الجزائر ، غير أن محمد على رفض العرض

الفرنسى فلم يكن الرجل ليتصور أن يتحالف مع دولة أوربية ، مهما بلغت درجة صداقتها له ، لضرب بلد اسلامى ، المهم أن هذه القصة تشير الى ما أصبحت تتمتع به مصر كقوة اقليمية يمكن أن تسعى إليها قوى عظمى لتحقيق بعض سياساتها :

وهو من ناحية أخيرة قد كفل لمصر « وضعية خاصة » لم تتوفر لأية ولاية عثمانية أخرى ، وهو وضع كان أشبه بالاستقلال الذاتى وربما يفرقه فى بعض الناحى (٥) .

وإذا كان « الخروج الأول » قد أسسهم فى صنع تلك الوضعية الخاصة ، فإن تلك الوضعية بدورها هى التى كانت وراء صنع « الخروج الثانى » !

الخروج الثانى ١٨٥٣ - ١٨٧٦ :

تشمل هذه الفترة جانباً من عصر كل من عباس الأول وسعيد وأغلب سنى عصر اسماعيل ..

فى عصر عباس وسعيد . عبرت القوات المصرية الحدود مرتين وكانت نتيجة الخروج فى المرتين بالسلب ..

المرّة الأولى خرجت دعماً للقوات العثمانية فى حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) ، ولنا أن نلاحظ هنا أن القوات المسلحة المصرية عملت فى تلك الحرب فى صفوف جيش « الدولة العلية » ولم تعمل أبداً باسم مصر أو تحقيقاً لمصالحها كما جرى بشكل ظاهر فى أغلب مرات الخروج الأول !

كانت المرة الثانية الأكثر سوءاً ، فالقوات المصرية لم تعبر فحسب الحدود فى تلك المرة ، بل عبرت المحيطات !

فيناء على مطلب من الامبراطور الفرنسى « نابليون الثالث » من صديقه باشا مصر « سعيد باشا » بحث هذا الأخير بالفصائل السودانية من القوات المصرية الى المكسيك لتجارب الى جانب القوات الفرنسية فى صف « الامبراطور مكسميليان » الذى كانت تدعّمه فرنسا (٦) .

ومع أن الخروج المصرى فى تلك المرة قد ذهب الى أبعد مما ذهب اليه فى أية مرة من قبل أو من بعد ، ومع أنه استمر لأربع سنوات متتالية (١٨٦٣ - ١٨٦٧) فإنه كان الخروج غير المفهوم من وجهة نظر تحقيقه لأية مصلحة مصرية .

اختلف الموقف فى عصر اسماعيل كما اختلفت التوجهات ..

فهو قد ابتعد بالقوات المصرية عن عبور الحدود باتجاه الشرق
بعد أن نال جده ما نال من عسداء الدولة العثمانية أو عسداء القوى
الأوربية نتيجة للمعبور فى هذا الاتجاه .

من ثم جاء الخروج المصرى فى تلك الحقبة باتجاه الجنوب ، فتم
استكمال ما أصبح يشكل السودان الحديث من خلال وصول القوات
المصرية الى الغرب بانتهاء وجود سلطنة دارفور الشهيرة ، ومن خلال
وصولها أيضا الى الجنوب بتكوين ما سمي وقتذاك بمديرية خط الاستواء
التي أصبحت تشكل فيما بعد مديريات السودان الجنوبية .

عبرت القوات المصرية أيضا فى هذا « الخروج الثانى » الى سواحل
البحر الأحمر .. الى الصومال ومنطقة الساحل التي أصبحت تسمى
بعد ذلك ياريتريا (٧) .

وكان هذا « الخروج الثانى » فى عمومهِ وثيق الصلة بما شهدته
مصر من تطورات فى عصر اسماعيل ..

فاستكمال الهيمنة على السودان ، خاصة الوصول الى منابع النيل
الجنوبية كان وثيق الصلة بالتطورات الاقتصادية الهائلة التي شهدتها
مصر خلال النصف الأول من الستينات والتي تحولت بمقتضاها الى أكبر
مزرعة للقطن الطويل التيلة فى العالم ، واكتسبت من خلال ذلك مكانة
مميزة فى السوق العالمى .

والسعى للسيطرة على كل الشاطئ الغربى من البحر الأحمر كان
وثيق الصلة بما جرى فى أواخر الستينات من افتتاح قناة السويس
للملاحة العالمية مما اكسب هذا البحر مكانة خاصة كان قد فقدتها منذ
أواخر القرن السادس عشر بعد اكتشاف واستخدام طريق رأس الرجاء
الصالح .

صحيح أن اسماعيل قد فشل فى محاولته ضم الحبشة فيما جرى
فى حروبه ضدها (١٨٧٥ - ١٨٧٦) إلا أن هذا الفشل لا يؤثر كثيرا فيما
نجح فى تحقيقه « الخروج الثانى » من أهداف استراتيجية .. تأمين
مصادر المياه المصرية وتأمين طريق الملاحة المار عبر القناة المصرية
التي ربطت أرجاء العالم وهى مهمة رأت مصر أنها المنوطة بها وليست أية
قوة دولية أخرى .

الخروج الثالث ١٩٦٠ - ١٩٦٧ :

لما يقرب من قرن ، أو لخمسـة وثمانين عاما على وجه التحديد ،
توقف عبور القوات المصرية للحدود ، ولسبب ظاهر .

فقد وقعت مضر أغلب تلك الفترة (١٨٨٢ - ١٩٥٦) تحت الهيمنة
اقتربطانية وإن اتخذت تلك الهيمنة مسميات مختلفة * احتلال وجماعة
وتصريح ومعاهدة ، وكانت سياساتها بالتالى تصنع فى لندن قبل أن
تصنع فى القاهرة ، ولم يكن منتظرا فى ظل تلك الظروف أن تلعب أى دور
كقوة اقليمية ، وهو الدور الذى كان يتيح للقوات المصرية « الخروج »
لوضع هذا الدور موضع التطبيق .

وبامتداد تلك الفترة الطويلة كانت قد تغيرت أوضاع كثيرة ، فقد
اختفت المنظومة القديمة التى جمعت المنطقة لتحل محلها أكثر من منظومة
جديدة . . . الجامعة العربية كتنظيم اقليمى ، الدائرة الافريقية التى لم
تلبث أن عبرت عن نفسها بمنظمة الوحدة الافريقية ، مجموعة الدول
الحديثة الاستقلال والتى عبرت عن نفسها بدورها فيما سسمى بمجموعة
« الحياض الايجابية » أو « عدم الانحياز » فيما بعد ، والملاحظ أن مصر
قد لعبت دورا « تأسيسيا » فى كل مؤسسات المنظومة الجديدة .

وفى ظل هذه المنظومة جاء الخروج المصرى الثالث ، وهو الخروج
الذى اقترن باسم « جمال عبد الناصر » فقد حدث فى عهده ، ونتيجة
لسياساته ، وهى سياسات متعددة الجوانب . .

وقد تعرض الرجل منذ السبعينات لحملة ضارية تحت دعوى أنه لم
يرسل القوات المصرية عبر الحدود الا لتحقيق امجاد شخصية وانه قد
نسب فى افكار مصر نتيجة لهذا الارسال ، وهو أمر غير صحيح .

فالمرة الوحيدة التى كان على الرجل أن يرسل بتلك القوات عبر
الحدود حفظا لهيئته الشخصية ، مع حدث الانقصال السورى فى سبتمبر
عام ١٩٦٦ ، تكس على عقبه ولم يفعل !

المرات الأخرى كانت تنفيذا لسياسات ، وهى سياسات كانت فى
مجموعها تنفيذا لاستراتيجية عامة تتفهم مكانة مصر فى المنطقة وضرورة
أن تتصرف وفقا لهذه المكانة لمصلحتها ، ولمصلحة المنطقة .

وتأسيسا على هذا الفهم جاء الخروج المصرى الى الكونغو تحت راية
الأمم المتحدة حفاظا على وحدة واستقلالية الجمهورية الافريقية الوليدة .
الأهم من ذلك الخروج المصرى الى الساحة العربية ، وقد حدث أكثر
من مرة خلال الستينات . .

ربما تكون المرتان اللتان ذهبت فيهما القوات المصرية الى شبه
الجزيرة العربية أهم تلك المرات . .

المرة الأولى عام ١٩٦١ الى الكويت في أعقاب الأزمة التي أثارها العراق في عهد عبد الكريم قاسم والتي جدد خلالها دعاويه التاريخية بتبعية الكويت للعراق ، وهي الأزمة التي ترتب عليها تواجد عسكري بريطاني في الامارة الحديثة الاستقلال ، وهو التواجد الذي انزاح بعد وصول القوات العربية التي تزعمتها مصر الى الكويت .

وقد حدث الخروج في تلك المرة على نطاق محدود ، سواء من ناحية القوة التي تم ارسالها أو من ناحية الفترة التي بقيتها ، والتي لم تتجاوز العامين ، فضلا عن أنها قد ذهبت تحت مظلة الجامعة العربية (٨) .

المرة الثانية بعد قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ ، وقد اختلف الخروج هذه المرة فقد تم على نطاق أوسع من أي خروج سابق ، بالإضافة الى أنه استمر لأكثر من خمس سنوات ، ولم ينته الا كنتيجة من نتائج حرب يونيو عام ١٩٦٧ .

وقد لقي هذا « الخروج الكبير » انتقادات حادة من خصوم عبد الناصر في الداخل والخارج لما ترتب عليه مما اعتبره هؤلاء تضييعات مصرية جسيمة ، بيد أن المدافعين عن سياسات الرجل يرون أنه بالرغم من أي شيء فإن ذلك الخروج قد وضع اليمن على خارطة العالم الحديث بعد أن كان غائبا عنها .

والحقيقة أن حسابات القيام « بالدور المصري » لا تتم على هذا النحو وإنما تتم على ضوء الحسابات بمدى تحقيق الاستراتيجية الوطنية ونظن أن الحساب من هذا المنطلق كان صحيحا ، فعبد الناصر لم يرسل المصريين الى شبه جزيرة القرم للدفاع عن عرش آل عثمان كما لم يبعث بهم الى المكسيك حبا في سواد عيون امبراطور فرنسا وإنما أرسلهم سواء لمعاونة اليمنيين على التخلص من أكثر الأنظمة تخلفا في العالم أو من الوجود البريطاني في الجنوب ، وهو ما تحقق ، وهو ما تقاضت مصر بعض ثمنه عام ١٩٧٣ بإغلاق مضيق باب المندب في وجه الملاحة الاسرائيلية خلال الحروب .

الخروج الرابع ١٩٩٠ :

ما جرى من عبور القوات المصرية للحدود في اغسطس الماضي باتجاه شبه الجزيرة العربية يقدم المرة الثالثة من مرات خروج تلك القوات في ذات الاتجاه ، ورغم ما يبدو من أن هذا الخروج في مرحلة « الصناعة التاريخية » الا أنه يمكن تشخيص هذا الخروج على ضوء سوابق التاريخ !

١٠١ أول ملاحظة في اتجاه هذا التشخيص أنه يفصل بين هذا الخروج والسابق عليه نحو ربع قرن (١٩٦٧ - ١٩٩٠) ، ويعزى ذلك في تقديرنا في جانب منه الى انشغال مصر بقضية التحرير الوطنى فى أعقاب حرب ١٩٦٧ ثم انه يعزى فى جانب آخر الى ما حدث بعد كامب ديفيد من انعزال مصرى عن الشؤون السياسية العربية ، وهو انعزال يقدر ما أثر فى مكانة مصر العربية فقد أثر فى نفس الوقت فى درجة الاستقرار العربى .

الملاحظة الثانية مترتبة على سابقتها فقد أدى الغياب المصرى الى سعى حثيث من قوى عربية عديدة لاحتلال المكانة الخاصة التى خلت من جراء هذا الغياب ، كان اظهرها العراق تحت حكم الرئيس صدام حسين الذى لم يأل جهدا فى سبيل تحقيق هذا الهدف ، بدءا من دوره النشط فى مؤتمر بغداد الذى جمد عضوية مصر فى الجامعة العربية ، وانتهاء بمحاولة تحييدها من خلال انشاء « مجلس التعاون العربى » الذى قام واستمر بمبادرة عراقية .

الملاحظة الثالثة متصلة بما شهدته السبعينات والثمانينات من تخلخل واضح فى المنظومة العربية تبعه انشاء مجموعة من « المجالس » خليجية ومغاربية وعربية ، وهى وان عبرت عن شعور بانحسار المظلة التى حافظت على الحد الأدنى من العمل العربى المشترك فقد تبعها قدرة الطامعين فى الزعامة على الحركة لتحقيق المطامع .

ونرى أن المناخ الذى صنعتته تلك الملاحظات هو الذى أغرى القيادة العراقية على القيام بعملها العسكرى الساعى الى محو الكويت من على الخريطة ، وهذا العمل وان كان قد وضع العالم فى جو الازمة فهو يقينا قد وضع القيادة المصرية فى موقع « الخيارات الصعبة » .

فهذه القيادة فى عهد الرئيس مبارك قد اتسعت فى جانب منها بما عمق بالغ الحذر بكل ما يتصل بإرسال قوات مصرية عبر الحدود ، وهو موقف بدا فى أكثر من مناسبة . وبالرفض القاطع لطلب أمريكى متكرر بالقيام بعمل عسكرى ضد ليبيا رغم توتر العلاقات بين البلدين ، وبالاكتفاء بتقديم السلاح والمستشارين للعراق فى حربه الطويلة مع إيران .

وهذه القيادة كانت تؤثر اعادة مصر الى مكانتها الطبيعية داخل المنظومة العربية بالوسائل الدبلوماسية دون غيرها من الوسائل ، خاصة الوسائل العسكرية ، وبالرغم من أن هذا النهج يتطلب وقتا وصبرا الا أنه يبدو أن الادارة المصرية فى عهد الرئيس مبارك كانت مستعدة ان تبذل الاثنين !

بيد أن ما أحدثه الاجتياح العراقى للكويت قد وضع هذه الادارة فى موقف يصعب معه استمرار الالتزام بالحدز .

والقول بأن مصر قد بادرت للتحرك من أجل « حفنة دولارات » متمثلة فى اسقاط جانب من الديون أمر يستحيل تصديقه ، ثم ان القول بأنها قد أرسلت أبناءها خارج الحدود لأول مرة من ربع قرن بسبب المبادئ وحدها أمر يصعب تصديقه !

والحقيقة ، فيما نراه ، أنه كان على القيادة المصرية أن تصنع « الخروج الرابع » أو أن تقبل بواقع يقوم على :

١ - انهيار سياستها العربية التى اتبعتها بصبر وإناة طويلين بامتداد الثمانينات .

٢ - القبول بتقزيم دورها العربى ، وهو تقزيم لن تنصرف آثاره على مصر وإنما ستسحب تلك الآثار على مستقبل الاستقرار العربى بحكم ان الدور المصرى كان دائماً صانع هذا الاستقرار .

٣ - توسيع الرقعة التى يتحرك فيها « الآخرون » لصناعة مستقبل المنطقة سواء كان الآخرون من القوى الدولية الطامعة أو من قوى اقليمية غير عربية .

ونعتقد أنه تأسيسا على هذه الاعتبارات جاء القرار المصرى بالخروج الرابع ، ونرى أنه حتى هذه اللحظة تشير كل الايماءات أن هذا الخروج يسير فى الطريق الصحيح ، للحساب المصرى والعربى بالأساس ، مما يتأكد من جملة التصريحات المصرية فى هذا الشأن .

أهم هذه التصريحات متصل بالرفض المصرى المشاركة فى أى قتال على أرض العراق ، وبالتحذير المصرى من أى تدخل اسرائيلى فى الأزمة لأنه سيكون لمصر فى هذه الحالة « موقف مختلف » ، وأخيراً برفض القيام بدور شرطى المنطقة وهو الدور الذى تتوق أمريكا أن تجد من يقوم به ، وهى كما اشرنا تصريحات تؤكد أن « الخروج الرابع » استمر فى طريقه الصحيح رغم كل الضغوط والاغراءات !

حواشي الفصل الثالث

- (١) د. جوزف حجار : (ترجمة بطرس الحلاق ، ماجد نعمة) : أوروبا ومصر المشرق العربي - حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية ، الفصل الأول .
- (٢) د. لطيفة محمد سالم : الحكم المصري في الشام (١٨٣١ - ١٨٤١) .
- (٣) د. محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان - تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩ .
- (٤) Ghorbal, Shafik; The Beginings of the Egyptian Question and the Rise of Mohammed Ali.
- (٥) معاهدة لندن ١٨٤٠ ، فرمان فبراير ١٨٤١ - انظر ملحق رقم (١) .
- (٦) رايت ، ليونر تشامبرز ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ازاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤ (ترجمة د. فاطمة علم الدين عبد الواحد) ص ٩٦ - ٩٩ .
- (٧) عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل - الجزء الأول ص ١٠٤ - ١٩٢ .
- (٨) انظر قرار الجامعة العربية بارسال قواتها الى الكويت - ملحق رقم (٢) .

أثر الأزمة على العلاقات مع السودان

« النظام السوداني »

بين الخطأ السياسى والخطيئة التاريخية !

فى غيبة المؤسسات الرقابية أن يرتكب أى من الأنظمة العنصرية أخطاء سياسية فهو أمر وارد ، بل كثير الحدوث ، أما أن ينزلق الى الوقوع فى مستنقع الخطيئة التاريخية فهو الأمر الذى يتوجب التنبيه اليه بحكم ما يترتب على ذلك الانزلاق من مخاطر مستقبلية لا تقتصر على عمر هذه الأنظمة مهما طال ، ونخشى أن يكون حكم « جبهة الانقاذ » القائم فى الخرطوم قد انزلق الى المستنقع !

و « الخطأ السياسى » فى العلاقات بين الأنظمة العربية شائع ، بل ومعتاد ، وهو ينتهى فى العادة ببقاء الرؤساء أو الملوك ، بدون سبب مقنع للناس ، وربما يكون قد بدأ بدون سبب مفهوم لهؤلاء !

يختلف الأمر بالنسبة « للخطيئة التاريخية » التى تتجاوز فى العادة شخوص الحكام وتلحق بمناطق مفروض أنها محرمة فى العلاقات العربية ٠٠ مناطق مصالح الشعوب ومستقبلها !

وإذا كان يوم ٢ أغسطس الحزين قد أرخ لحقبة جديدة ٠٠ حقبة دخول العلاقات العربية - العربية فى المناطق المحرمة بكل مضاعفاتها التى تمخضت عن هذا الدخول ، فإن هناك مخاوف لها ما يبررها أن يكون

نظام « جبهة الانتقاء » فى الخرطوم لديه ما يغيره على هذا الولوج بالنسبة للعلاقات المصرية - السودانية ، وهو ولوج محفوف بالمخاطر على وجه اليقين ! ، ثم انها خطوة ، وعلى امتداد تاريخ العلاقات المصرية - السودانية ، التى توصف « بالأزلية » ، لم تجرؤ أية سلطة ، مهما كان كنهها ، وسواء فى الخرطوم أو فى القاهرة من خطوها ! ، ويحفل تاريخ العلاقات بين البلدين بالأمثلة .

أهالى الجهات البحرية !

فقد لا يعلم الكثيرون أنه فى الفترة التى عرفت فى التاريخ السودانى بدولة « المهديّة » (١٨٨٥ - ١٨٩٨) ، وهى الفترة التى شهدت أشد أنواع التوتر بين السلطتين فى الخرطوم والقاهرة ، كان قادة الدولة الثورية فى السودان أدركوا كثيرا من الدخول الى المنطقة المحرمة ، هاجموا حكام مصر وأنذر محمد أحمد المهدي الخديو توفير فتيق بالويل والثبور حتى انه كتب اليه يتوعده بأن الله « كم أهلك من قبلك من الملوك أهل الحصون المنيعه من هو أشد منك قوة وأكثر جمعا (١) ، ولكن وصلت هذه القيادة عنيد المنطقة المحرمة وتوقفت !

فالمهدي والخليفة عبد الله يبعثان برسائل ودية لقطاعات عدة من الشعب المصرى ٠٠ الى « من بمصر من العلماء على اختلاف طبقاتهم وتفاوت درجاتهم وخصوصا مشايخ الاسلام ذوى العقول والأحلام » ! ، والى « الأعيان المصريين وزعماء القبائل فى الصعيد » (٢) ، والى « أهالى الجهات البحرية » ، ولم تعتبرهم فى أى وقت عنصرا معاديا ، مما ينم عن فهم رقيقا فطريا ، ولكنه عميق ، يحدود المنطقة التى لا ينبغى الاقترب منها !

وقد لا يعلم الكثيرون أيضا انه فى ظل وجود سلطة استعمارية فى كل من القاهرة والخرطوم ، وهى سلطة لم تال جهدا فى تقطيع الروابط المصرية - السودانية ، فإن هذه السلطة لم تجسرو على الاقترب من المنطقة المحرمة .

تشير الى هذه الحقيقة قصة اخراج شخصية من أهم شخصيات الاستعمار البريطانى من مصر ٠٠ الفيلد مارشال اسموند اللبنى ، أشهر القادة العسكريين خلال الحرب الأولى ، والرجل الذى أرسلته لندن الى مصر لمواجهة الأحداث الدامية لثورة ١٩١٩ ، والشخصية التى كانت وراء «ضدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ٠٠ كل ذلك لم يشفع للرجل عندما اقترب من المنطقة المحرمة من العلاقات المصرية - السودانية ، ولم

تجد السلطات البريطانية مناصباً من سحبه من القاهرة نتيجة لارتكاب
الخطيئة !

تبدأ هذه القصة فى أعقاب حادثة اغتيال سردار الجيش المصرى ،
الأنجليزى الجنسية ، السير لى ستاك ، فى أحد شوارع القاهرة فى ١٩
نوفمبر عام ١٩٢٤ . وقد حملت دار المندوب السامى الحكومة المصرية
برئاسة سعد باشا زغلول مسئولية الحادث ، على اعتبار أن سياساتها
التهيجية هى التى أدت فى النهاية الى دفع أولئك الذين أركبوا الحادث
على القيام بفعلتهم .

وقرر الفيلد مارشال اللبى توجية إذار للحكومة الزغلولية تضمن
عدة مطالب بالاعتذار والتعهد بالبحث عن الجناة ودفع تعويض ، ثم
الأهم من كل ذلك ما جاء فى المطلب السادس من الإذار بتبليغ « المصلحة
المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأيطان التى تزرع فى
الجزيرة من ٣٠ ألف فدان الى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه
الحاجة » .

وكان المندوب السامى فى القاهرة فى عجلة من أمره فلم ينتظر
وصول موافقة لندن على الطلبات التى تضمنها إذاره .

وبالرغم من أن الخارجية البريطانية كانت مشوقة للتخلص من الوزارة
الزغلولية ، وبالرغم من كل ما كان للفيلد مارشال اللبى من مكانة هائلة
سواء فى دوائر الحكومة أو فى مصر ، فإن رجال الخارجية فى لندن
قد رأوا أنه قد تجاوز « المسموح » ، ودخل فى المنطقة المحرمة من
العلاقات المصرية - السودانية .

وتقدم قراءة الوثائق البريطانية فى هذا الصدد الفهم الكامل من
جانب هؤلاء لطبيعة تلك العلاقات ، وهو الفهم الذى لم يخطئه
رجال الدولة الهديده قبلهم .

تقول المذكرة الطويلة التى وضعها ريسال الإدارة المصرية فى
الخارجية البريطانية إنه كان على اللبى إنتظار رد لندن قبل تقديم
إذاره ، وأنه لو كان قد إنتظر لما تقدم بهذا الإذار وقد جاء فيه
هذا التهديد المستتر بالانقاص من « موارد مصر المائية » ، وهى مسألة
شديدة الحساسية فى مصر ، ويمكن أن تؤلب جميع المصريين ضد ضائعى
أى سياسات تقترب منها ! (٣) .

وقد كلف هذا الخطأ اللبى منصبه فى القاهرة ، فقد تقرر أرجاعه
الى لندن بعد شهور قليلة من تقديمه لإذاره المشؤم ، ثم أن الحكومة

البريطانية قررت بعد شهرين فقط من تقديم الانذار سحب هذه المادة التي اثارته الخلاف مما تم في رسالتين متبادلتين بين أحمد زبور باشا رئيس الوزراء المصرى الجديد وبين المندوب السامى فى القاهرة ، طلب الأول فى رسالته بالا يكون توسيع نطاق الرى فى السودان من شأنه يحال من الأحوال الاضرار بالرئ فى مصر ولا المساس بما يتوقع انفاذه من المشاريع التى تدعو اليها الضرورة » .

وجاء فى رد المندوب السامى أن الحكومة البريطانية سوف تصدر التعليمات لحكومة السودان « بأن لا تنفذ ما سبق ارساله اليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسيعا لا حد له » ، وخرج البريطانيون بذلك من المنطقة المحرمة !

صناعة المنطقة المحرمة :

المناطق المحرمة فى العلاقات بين الشعوب لا تصنعها الحكومات ولكن تتم صنعتها على مدى طويل ومن خلال عملية شديدة التعقيد ، ومن هنا تكتسب عمقها التاريخى ، وتكتسب فى نفس الوقت صلابتها ، كما تكتسب حرمتها ! .

وتتداخل عناصر صناعة المنطقة المحرمة فى العلاقات المصرية - السودانية على نحو غير مألوف فى العلاقات بين الشعوب ، الأمر الذى دعا الى اطلاق توصيفات خاصة عليها .. اقليمية وأبدية وما الى ذلك من توصيفات .

بعض هذه العناصر لا يمكن تحديد بدايتها التاريخية ، فمنذ وقت غير معروف كانت تأتي من السودان ، من سنار وكردفان على وجه التحديد ، القوافل الى أسبوط محملة بالمنتجات السودانية وقافلة فى طريق عودتها بالسلع المصرية ، ومنذ وقت غير معروف أيضا كان أبناء الصعيد ، وخاصة أبناء « نقادة » يرسلون ا ثواب التى اعتاد السودانيون على ارتدائها فى أعراسهم والمعروفة باسم « الفرقة » .

وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وبعد الانتقال من عصر الزراعة الاقطاعية الى عصر الزراعة الرأسمالية فى مصر ، وما استتبع ذلك من بذل عناية خاصة بمشاريع الرى ، أخذت العلاقة بعدد

آخر ، وهو البعد الذى صنعه محمد على من خلال ما يمكن تسميته «تنظيم العلاقات المصرية - السودانية» .

وبينما يجنح الخصوم التاريخيون لهذه العلاقة ، خاصة من أبناء المدرسة الانجليزية فى كتابة تاريخ السودان ، الى توصيف هذا التنظيم مرة بالفتح ومرة بالغزو ، فان الحقيقة التاريخية تشير الى غير ذلك .

فالفتح أو الغزو يتم لحساب من يقوم به ، وهذا لم يحدث عام ١٨٢٠ ، وإذا كان هناك من مستفيد فهو الطرفان ، الجانب المصرى الذى أمن على موارده المائية ، والجانب السودانى الذى أنفق المصريون عليه أموالا طائلة لاقامة بنيته الحديثة ، والذى أمكن لملمة أطرافه ليتشكل لأول مرة فى التاريخ ما أصبح يكون دولة السودان الحديث .

ويدون أى افتتات على الحقيقة التاريخية فان كثيرا مما فى السودان بدأ مصرية ٠٠ المدن والطرق والسكك الحديدية والرى والتعليم والثقافة والصحافة ، بل والجيش والتجمعات الشعبية ، ولنا هنا وقفة .

فقد لا يعلم الكثيرون ان الجيش السودانى الحديث فى أصله كان فرعا من الجيش المصرى ، فان هذا الجيش الذى اكتسب وجوده المنفصل بعد حادثة السير لى ستاك عام ١٩٢٤ تحت اسم « قوة دفاع السودان » قد تشكل وقتئذ من الفرق السودانية فى الجيش المصرى ، وذلك بعد اخراج هذا الأخير من السودان على أيدي الاتجليز .

اما بالنسبة « للتجمعات الشعبية » فالمعلوم ان « العمل السياسى » فى السودان منذ نشأته أوائل القرن ، وربما حتى يومنا هذا . يصنع قبل أى شئ « موقفه المصرى » ، فالنظام الطائفى عندما ارتدى ثوبا سياسيا ، فقد كان يحكم طبيعة هذا الثوب « موقفه المصرى » ، مع مصر أو ضدها ، والأحزاب الوطنية التى نشأت أولا فى كنف النظام الطائفى كان يحدد مدى قبولها فى الشارع السودانى نفس الموقف ، أكثر من ذلك ان التجمعات الايديولوجية ، مثل الشيوعيين والاشوان المسلمين ، عندما تشكلت فقد قامت امتدادا للتجمعات الايديولوجية المصرية ! (٤) .

يسهم فى صنع « المنطقة المحرمة » وجود سودانى قوى فى مصر ووجود مصرى قوى فى السودان ، ويجمع هذا الوجود بين طابعه الشعبى والرسمى ، وبينما يقدر عدد السودانيين الموجودين فى مصر بنحو ٢ مليون نسمة ، فان أعدادا كبيرة من المنحدرين من أصول مصرية ، خاصة

من أقباط الصعيد ، قد استوطنوا في السودان وكونوا طبقة يورجوازية متميزة ، بالإضافة الى الوف من العاملين في حقل الري وفي مؤسسات التعليم المصرية المنتشرة بطول السودان وتعرضه ، وعلوم أن حجم التعليم المصري ، الذي يقبل عليه السودانيون ، لا يقل عن حجم التعليم الحكومي ، ومعلوم أيضا أن الفرع الوحيد لجامعة مصرية في الخارج هو فرع جامعة القاهرة في الخرطوم (٥) .

ثم انه يسهم في صنع قداسة نفس المنطقة الاعتبارات الاستراتيجية، فبينما تمثل السودان عمقا استراتيجيا لمصر بدا في مناسبات تاريخية متعددة ، فإن مصر كانت وستبقى النافذة السودانية الى عالم البحر المتوسط ، وإن اغلاق هذه النافذة يؤدي الى لون من ألوان الاختناق السوداني !

العمق الاستراتيجي بدا في مناسبات متعددة لعل أقرها التفكير في انتقال النكبة المصرية الى الخرطوم عندما أهدت بمصر قوات المحور خلال الحرب العالمية الثانية ، والانتقال الفعلي لبعض مؤسسات الجيش المصري الى الأراضي السودانية في أعقاب حرب ١٩٦٧ استعدادا لمواجهة الخطر الاسرائيلي المهدد بالحق ياراضي شمال الوادي !

الخطيئة :

تشير السوابق التاريخية الى حقيقتين ..

اولهما : ان أية سلطة في القاهرة قد تقبل بالهجوم عليها من جانب أي نظام في الخرطوم ، وفي كثير من الأحيان قد تتسامح أو تتغافل عن مثل هذا الهجوم وذلك حتى لا يستغل الخلاف ويتحول الهجوم من الخطأ الى الخطيئة بالإقتراب من « المنطقة المحرمة » !

ولعل الرئيس مبارك كان يعبر عن هذه الحقيقة في تصريحاته المتكررة بأنه يتسامح فيما يخصه ولكنه لا يتسامح فيما يهدد الأمن المصري .

والثانية : ان اقتراب أي نظام سوداني من « المنطقة المحرمة » كان يتم في العادة على حساب المصالح المصرية - السودانية ويتم على الأرجح بفعل قوى خارجية أو بوسوسة من الآخرين !

وتأسيسا على هاتين الحقيقتين تتوالى الشواهد التاريخية ..

يشير شاهد من هذه الشواهد الى أن سببا من أهم الأسباب التي دفعت محمد على باشا الى ارسال القوات المصرية الى السودان عام

١٨٢٠ كان الخطر الذي بدأ يمثلته الممالك الهاربون الى الجنوب والذين بدأوا يشكلون قوة عسكرية يستعدون بها للانقضاض على مصر .

يشير شاهد آخر الى أن الدافع الاساسى وراء القرار بتقدم الجيش المصرى الى السودان عام ١٨٩٨ فيما سمي « بحملة الاستعادة » كان ما نبه اليه المسيو برومت المهندس الفرنسى بوزارة الاشغال المصرية .

ففى محاضرة القاها الرجل فى القاهرة ذكر أن اية قوة تستطيع أن تسيطر على احدى المناطق الضيقة فى اعالى النيل تتمكن من الامساك « برقبة مصر » بكمية صغيرة من الاحجار تعترض مجرى النهر وكان معلوما أن فرنسا مرشحة للقيام بهذا العمل ، وهو ما حدث بالفعل من خلال تقدم حملة مارشان المشهورة فى اتجاه فاشودة ، الأمر الذى عجل باريس « حملة الاستعادة » وانتهى بالمواجهة الشهيرة بين القوتين المصرية والفرنسية حول هذه البقعة مما صنع أزمة كبيرة لم تنته الا بجلاء الفرنسيين (٦)

ولعل ما يصنع « مناخ الأزمة » فى العلاقات بين حكومتى الخرطوم والقاهرة فى الوقت الحالى ليس بعيدا عن هاتين الحقيقتين .

ونظن ، ونرجو أن نكون مخطئين ، ان النظام القائم فى السودان ، والذي اسمى نفسه « بجمية الانقاذ الوطنى » ، والذي لقى دعما واضحا من القاهرة مع قيامه ، قد بدأ بالفعل يعبر فى نطاق العلاقات بين البلدين من مجال الخطأ السياسى الى مستنقع الخطيئة التاريخية !

والتمييز بين الخطأ والخطيئة فى سياسات حكومة الخرطوم يبدو من خلال التمييز بين سياسات الحكومة الحزبية التى كان يرأسها السيد صادق المهدي وحكومة الانقلاب العسكرى التى يرأسها الفريق عمر البشير .

فالزعم بأن العلاقات المصرية - السودانية كانت جيدة على عهد الحكومة الأولى هو زعم غير صحيح ، الا أنه يمكن القول ان المسئولين فى هذه الحكومة من « السياسيين » كانوا مدركين بطبيعة « المنطقة الحرام » التى لا ينبغى الوصول اليها .

فقد كان اقصى ما وصل اليه هؤلاء اتهام الحكومة المصرية بالتدخل فى الشؤون السودانية ، أو الاعراب عن عدم الرضاء من تقاعس سلطات القاهرة عن تقديم المعونات الكافية لضرب حركة جون قرنق ، أو بعض الهجمات الصحفية ، ومع ذلك فقد كانت قنصوات الحوار مفتوحة بين الجانبين المصرى والسودانى طول الوقت حتى ان الصادق عندما اراد

ابقديم الى العاصمة المصرية اختار نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة للحديث ، وهو فى هذا أراد أن يؤكد على أن علاقته الفاترة بالحكومة المصرية لا تنصرف الى الشعب المصرى !

اختلف الأمر بالنسبة لزعامات الحكومة الحالية من «العسكريين» التى يبدو أنها لا تملك نفس القدر من الادراك ، سواء لنقص الخبرة السياسية أو للموقع تحت تأثير الجبهة الإسلامية المتصلية ، أو اغراءات خارجية !

ومع انه كان يطيب لكثير من الحكومات السودانية تحمىل مصر اسباب بعض المتاعب الداخلية التى تواجهها فان حكومة «البشير» تواجه قدرا من المتاعب ربما لم تواجه حكومة سودانية سابقة بدءا بحركة «جون قرقى» فى الجنوب التى اتخذت طابعا سودانيا عاما ، وانثناء الى أزمة اقتصادية طاحنة وصلت بالسودان الى حافة المجاعة ، ووصولاً الى تجمع قوى المعارضة الوطنية فى جبهة تهدف الى الاطاحة بحكومة الانقاذ التى لم تقفل فى رأيهم أى شئ للانقاذ ! ، ومع تضخيم المتاعب تزداد الرغبة فى تحمىل القاهرة «المسئولية» ، ولكن ليس الى حد الدخول للمنطقة المحرمة !

وقد اتخذ هذا الدخول اشكالا عدة ، بمضايقات شديدة للمصريين العاملين فى السودان ، وبتشجيع لبعض العناصر التى تقوم بأعمال تخريبية فى مصر ، وبعلاقات مشبوهة مع بعض القوى الخارجية المعادية لمصر ، ثم أخيرا بتهديدات خفية «باعتداء ما» على المنشآت الحيوية المصرية ، وعلى وجه التحديد السد العالى ، وهو أمر تحول من مجال الاشاعات الى نطاق التقارير الى هتافات المتظاهرين فى شوارع العاصمة السودانية المدعومين بتأييد الحكومة السودانية . وقد غاص النظام السودانى بهذا الفعل فى بئر الخطيئة الى الأعناق !

وليس من شك أن قرارات حكومة القاهرة باغلاق المؤسسات التعليمية فى السودان ، فرع جامعة القاهرة ومدارس البعثة التعليمية ، وبوقف رحلات مصر للطيران الى الخرطوم انما جاءت كرد لفعل لموقع النظام السودانى فى البئر ، وهو ما عدلت عنه القاهرة بعد فترة قصيرة ، بحكم أن الجميع يسعون الى اخراج العلاقات المصرية - السودانية من بئر الخطيئة وليس انزلاق الجميع اليه !

حواشي الفصل الرابع

- (١) نص كتاب المهدي الى توفيق . ابراهيم فوزي ، السودان بين يدى غوردن وكنتشمر ج ٢ ص ٤٦ - ٥١ .
- (٢) د- يونان لبيب رزق ، العلاقات الخارجية للدولة المهدية - رسالة ماجستير غير منشورة .
- (٣) د- يونان لبيب رزق ، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩ - ١٩٢٤ ص ٤٧٤ - ٤٨١ .
- (٤) د- يونان لبيب رزق ، قضية وحدة وادي النيل ١٩٢٦ - ١٩٤٦ ص ١٦٩ - ١٧٦ .
- (٥) د- يونان لبيب رزق ، التعليم المصري في السودان الهلال - سبتمبر ١٩٦٥ .
- (٦) Langer, William ; The Diplomacy of Imperilism.

الموضوع الثالث

الحرب

الفصل الخامس : الحرب الملعونة

الحرب الملعونة !

نظن أنه في التاريخ العربي المعاصر سيحتل ما جرى بين أغسطس ١٩٩٠ ويناير ١٩٩١ على الساحة العربية مكانة متفردة لسبب بسيط وهو أنه خارج عن السياق العام لهذا التاريخ ، وهو خروج يستحق اللعنة !

واللعنة هنا ليست تعبيراً عاطفياً فحسب ، ومن الصعب إبراء النفس في مواجهة ما جرى من قدر من التأثير العاطفي ، وإنما هي قبل ذلك توصيف لحادثة تاريخية تخلف آثاراً سلبية على مستقبل الشعب العربي في كل مكان ومستقبل غير منظور !

وفي رأينا أن الرئيس العراقي عندما استولى على الكويت على هذا النحو ، وما ترتب على ذلك من مضاعفات ساهم في صنعها من خلال رهانات مرجحة الخسران ٠٠ في كل ذلك فهو لم يراهن على مستقبله السياسي أو حتى على مستقبل العراق ، بل راهن على المستقبل العربي كله ، وهو رهان يؤكد كل الدلائل أنه في غير صالح هذا المستقبل وفي صالح خصوم العرب التاريخيين !

ماذا قبل ؟

يقتضى ذلك التذكير بمفردات الحركة التاريخية للشعب العربي خلال ما يقرب من نصف القرن الأخير ٠٠

وقد تعددت هذه المفردات ..

أولى هذه المفردات متصلة بالعلاقات العربية - العربية .

فقد استمرت هذه العلاقات وتحت أى ظروف تتمتع بحد أدنى مما يمكن أن نسميه « خط الرجعة » سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو على مستوى العلاقات الجماعية ، بمعنى آخر فقد حرصت جميع الأطراف على الإبقاء على « شعرة معاوية » .

وإذا نحينا جانبا « حرب الميكروفونات » ، وهى حرب لا تسكاد تتوقف الا لتبدا مما يجعل من الصعوبة بمكان « التأريخ » لها فانه تبقى جملة من الحوادث السياسية التى تدهورت فيها العلاقات العربية - العربية نخترنا منها هنا أكثرها حدا فى التدهور ، ما صاحب حرب اليمن وما ترتب على الاتفاق فى كامب دافيد .

جاء التدهور فى حرب اليمن على المستوى الثنائى ، بين الجمهورية العربية المتحدة وبين المملكة العربية السعودية ، بكل ما صاحبه من حرب اعلامية كثيفة وبمحاولات من الجانبين لضرب التدخل فى شئون اليمن .
٠٠ الرياض التى رأت أن وجودا عسكريا مصرية فى تلك البلاد يمثل تهديدا للمملكة ، والقاهرة التى رأت أن دعم السعودية للعناصر اليمنية المحافظة يمثل خطورة على الثورة اليمنية الوليدة .

وقد وصل هذا التدهور الى مداه عندما قامت طائرة مصرية بالقاء بعض قنابلها على العاصمة السعودية ، وكان مفهوما أن الهدف من وراء هذا العمل احداث فرقة سياسية قبل استخدام القوة العسكرية .

رغم هذه الحدة فى تدهور العلاقات الثنائية بين البلدين فقد بقيت شعرة معاوية دون انقطاع الامر الذى بدا بعدما ترتب على هزيمة يونية عام ١٩٦٧ من آثار ، وما جرى فى مؤتمر قمة الخرطوم من اسقاط الخلافات بين الدولتين تماما وعودة التكاتف العربى لمواجهة التهديد الاسرائيلى .

أما فى كامب دافيد فقد اختلف الامر ، فلم يكن الخلاف ثنائيا هذه المرة وإنما جاء بين مصر وبين غالبية المجموعة التى تشكل الجماعة العربية والتى اجتمعت فى مؤتمر بغداد الشهير فى مارس عام ١٩٧٩ ، فان قرارات هذا المؤتمر ، رغم قسوتها ورغم حملة الكراهية العنيفة التى شنت على مصر وقتذاك ، قد ابقت على شعرة معاوية .

بدا هذا الإبقاء فى قراراتين من القرارات التى اتخذت فى هذا المؤتمر ..

القرار الأول الخاص (بتجميد) عضوية مصر في جامعة الدول العربية ، الأمر الذي يبدو معه أن المجتمعين في بغداد ، ورغم كل مشاعر المراهبة لدى بعضهم ، والاحباط لدى البعض الآخر ، والخوف من الابتزاز من البعض الثالث ٠٠ ان هؤلاء لم يستطيعوا الوصول بقراراتهم الى (طرد) مصر من الجامعة .

والفارق بين الطرد والتجميد كبير هو الفارق بين اجراء نهائى واجراء مؤقت ، وهو الفارق بين قطع شعرة معاوية والابقاء عليها !

القرار الثانى الخاص باختيار تونس (كمقر مؤقت) للجامعة العربية ، وهو قرار يتحدث عن نفسه ويسير فى نفس الاتجاه . فقد كان يعنى ان المجتمعين لا يمارون فى حقيقة ان القاهرة ستبقى المقر الدائم بكل ما يعنيه ذلك من الحفاظ على الشعرة ! (١) .

واذا كانت قواعد التاريخ فى العلاقات العربية - العربية تسمح بالذهاب فى اتجاه التوثيق الى ما شاء الله ٠٠ الى حد الوحدة أو الاتحاد ، فانه لا تسمح بالسير فى الاتجاه المضاد الا لحد محسود ، فلن يجد السائر فى هذا الاتجاه الا ابوابا موصدة ، أو مفتوحة الى جهنم ! مما يكسب شعرة معاوية متانة مستمدة من تلك القواعد !



المفردة الثانية خاصة بالموقف العربى من الوجود الاسرائيلى فى المنطقة ولا نظن ان قضية لقيت اجماعا عربيا فى التاريخ المعاصر بقدر ما لقيته قضية الاستشعار بالخطر الاسرائيلى ، وهو استشعار بدأ فى اعقاب حرب ١٩٤٨ وتزايد فى اعقاب حرب ١٩٥٦ واستفحل بعد حرب ١٩٦٧ .

ويلاحظ ان هامش الاختلاف العربى - العربى حول تلك القضية استمر محدودا ان لم يكن منعذما ، فعند التعامل مع هذا الخطر كان يختفى الحديث عن المحافظين والتقدميين ، وتتناوى المصالح القطرية وراء المصلحة القومية ، فقد كان ، وما زال ، هذا الخطر فى عموميته اكبر كثيرا من حصر ضرره فى قطر واحد .

وتشير الف باء الدراسات الاستراتيجية ان عدو الوطن هو الذى يمثل خطرا قائما على مقومات الوطن وأمنه ، وتأسيسا على هذه الحقيقة فقد استمرت اسرائيل ، ورغم أية تطورات ، تمثل بالنسبة للعرب العدو الاستراتيجى رقم (١) .

وقد استمر هذا الفهم يحكم تصرفات الحكومات العربية ، كما استمر فى نفس الوقت يحكم علاقات هذه الحكومات بعضها ببعض أو علاقاتها

المتألم الخارجى : مهنا تباينت سياسات تلك الحكومات ومهما تغيرت
مواقعها سواء بالنسبة لأنظمتها الداخلية أو بالنسبة لسياساتها مع العالم
الخارجى .

★★★

المفردة الثالثة فى المنظومة العربية فى فترة ما قبل الاجتياح
العراقى للكويت متصلة بتأثير الوضع الدولى فى العلاقات بين الدول
العربية . وهو ميدان شهد اختلافات عربية مخومة !
نبح هذا الاختلاف من حقيقتين ..

الحقيقة الأولى ذات بعد تاريخى ، فعصر الاستعمار قد خلف ما
يمكن توصيفه بالخاوف التاريخية من الدول الاستعمارية ، خاصة وأن
حركات التحرر فى البلدان العربية قد اختلطت فى غالب الأمر بالدماء
وكثير من مشاعر الكرامة ..

ومن الصعب القول ان تلك المشاعر قد غاضت بعد رغم بعد الشقة
بين انتهاء العصر الاستعماري فى العقد التالى لانتهاى الحرب الثانية
وبين مطلع التسعينات ..

ولا شك أن الوجود الاسرائيلى وما ترتب عليه من احباطات عسكرية
وسياسية ، فضلا عما توافر لهذا الوجود من أسباب الدعم من الغرب ،
المصدر الدائم لدعم اسرائيل ، قد أدى الى استمرار الشكوك وتزايد
شغور المرارة من الدول الغربية صاحبة السجل السابق فى العصر
الاستعماري .

الحقيقة الثانية : ما عرفته نفس الفترة من ظهور الكتلتين واحتداد
الحرب الباردة مما أدى الى توجه عديد من الدول العربية على رأسها
مصر الى توثيق علاقاتها بالاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا .

وقد استتبع ذلك أشكال من الانقسام العربى - العربى ، وبينما كان
الاتجاه فى صف الدول العربية المتجهة الى الكتلة الشرقية قبل عام
١٩٦٧ فانه قد أخذ يرجع الى الاتجاه الآخر بعد ذلك ، وإن استمرت
الخلافات قائمة وحادة فى المرحلتين ..

وماذا بعد ؟

يلجأ المؤرخون الى حيلة قديمة لتبيان حجم التغيرات غير المتصورة
التي تحدثت فى مرحلة قصيرة لا يسهل استيعابها !

يمكن أن نطلق على هذه الحيلة حيلة « أهل الكهف » ، وهى تقوم
على تصور أن هناك شخصاً ما دخل الكهف ، وفى هذه المرة لفترة قصيرة

لا تزيد عن بضعة شهور ، ولدى خروجه من الكهف فإن ما شاهده من
تغييرات لم تكن لتخطر لأكثر المتشائمين على بال !

فسوف يجد صاحبنا مجموعة من الأحداث غير المسبوقه كان يصعب
على أى عاقل تصور حدوثها مهما اشتطت التصورات .

سوف يجد أولاً ، ولأول مرة فى تاريخ العالم المعاصر ، مجسوة
من قرارات مجلس الأمن الصادرة باجماع الدول الاعضاء بما فيها
الاتحاد السوفيتى والصين ، وهى قرارات تدين دولة عربية عضو بالجامعة
العربية باحتلال دولة عربية أخرى عضو بنفس الجامعة ! ثم انها
قرارات وصلت الى حد السماح باستخدام القوة لانهاء هذا الاحتلال (٧) .

ولعل أخطر ما فى هذا الاجماع أن الاحتلال العراقى للكويت قد
أتاح الفرصة للتأكيد أن ما حدث من متغيرات على صعيد العلاقات
الدولية خلال النصف الثانى من الثمانينات قد صنع نظاما جديدا قائما
على « وحدانية القطبية » بعد تلك القطبية الثنائية التى استمرت لما يزيد
عن أربعين عاما بعد الحرب العالمية الثانية .

وسوف يجد أنه لأول مرة فى التاريخ تقف دولة صغيرة ، مهما بلغ
شان قوتها العسكرية أمام ارادة عالمية يصنعها القطب الوحيد مما
يصلح تسمية لمصرية تحت عنوان « رجل ضد العالم » وهو موقف
انحازى أكثر منه موقف بطولى !

سوف يجد ثانيا ، وكأمر غير مسبوق فى التاريخ العربى المعاصر
أرضا عربية وقد تحولت الى ميادين للاقتتال بين جيوش عربية ، وسماء
العرب تحوم فيها صواريخ عربية لتضرب أهدافا عربية أو طائرات
وصواريخ غير عربية ولكنها تضرب أيضا أهدافا عربية !

سوف يجد ثالثا العدو الاستراتيجى وقد تهמש مكانه فى صف
العداء فيعد أن استمرت اسرائيل لأكثر من أربعين عاما تقوم بدور
« المعتدى » فى التاريخ العربى تخلت عن هذا الدور لتتركه لآخرين يحققون
نفس أهدافها ، بل ويزيد .

والتخلى (المؤقت) والمتكفل عن دور المعتدى تقاضت اسرائيل من
العالم ثمنا باهظا له ، ونعتقد انها لن تفوت الفرصة وستتقاضى ثمنا
آخر .. من العرب هذه المرة !

وسوف يجد رابعا شعبا عربيا يتعرض لهجمة عسكرية شديدة
الشراسة تقوض ليس فقط قوته العسكرية ، وإنما الأخطر من ذلك « البنية

الأساسية» التي يفترض أنها ثمرة جهود طويلة وأموال طائلة مطلوب إعادة بذلها وانفاقها .

وسوف يجد خامسا انقساما عربيا لا نظن أن تاريخ العرب المعاصر قد شهد مثله من قبل ، والكارثة التي يصنعها مثل هذا الانقسام أن ما تعود عليه العرب من قبل من « انقسامات الأنظمة » قد حل محله هذه المرة انقسامات الشعوب ، وبينما كانت تنتهى الانقسامات من النوع الأول من خلال الوساطات أو لقاءات الحكام وتبادل القبائل العربية المعروفة فإن هذا النوع من الانقسامات يتطلب وقتا طويلا للتخلص من آثاره ، خاصة عندما تكون تلك الآثار ملوثة بدماء العرب ، وهى أيضا قد بذرت شكوكا بين الشعوب العربية لا نعتقد ، ومهما بلغت درجة التسامح العربى أنها ستزاح بسهولة ، باختصار فإن الانقسام العربى هذه المرة قد انقطعت معه شعرة معاوية الشهيرة .

ومما قد يثير زعر صاحبنا ملاحظة أن الانقسام هذه المرة قد دخل البيت العربى فاختلف الناس فيما بينهم بين ادانة الغزو العراقى للكوييت وبين رفض التدخل الغربى لضرب العراق ، بل لعل هذا الانقسام تسلسل داخل كل انسان عربى فأصبحت تتنازعه مشاعر الرفض المتناقضة . . . رفض الاستيلاء العراقى على الكوييت ورفض ضرب العراقيين حتى النخاع فيما حدث خلال الحرب الجوية والبرية .

ولابد أن هذا « الخارج من الكهف » سنتجأحه كل مشاعر الحزن وهو يرى ما صنعه التخلف العربى . .

فهذا التخلف قد صنع أغلب قسمات الحرب . . الحرب الملعونة . . « فالبطل » فى التاريخ صناعة بشرية قديمة على أن يكون هذا البطل استجابة حقيقية لمطالبات عصره ، مما يجعله اضافة صحيحة لتاريخ الشعب الذى خرج منه ولتاريخ الوطن الذى قاده .

يقضى هذا أن يكون « البطل » صاحب قضية عادلة ، ولابد أن صاحبنا سوف ينزعج أشد الانزعاج عندما يشاهد هذا الخلط الهائل للسائد على الساحة العربية الذى أصاب مفهوم البطولة فى التسارىخ ، فالفارق كبير عندما يحارب « البطل » من أجل التحرير أو أن يزج آخر بيلاذه والمنطقة فى حرب من أجل تحقيق اطماع اقليمية صغيرة أو كبيرة . . باختصار فإن البطل التاريخى يجب أن يكون صاحب « قضية وطنية عادلة » ليدخل من بوابة الأبطال . . أما الرئيس العراقى فنظن أنه سيدخل من بوابة أخرى . . « بوابة أبطال اللاقضية » !

وسيحزن صاحبنا عندما يقرأ هذا « الاتفاق غير المكتوب » والذى

استمر لفترة غير قصيرة في تلك الجسر الملعونة بين الطرفين المتحاربين ، وهو الاتفاق الذي يقوم على إخفاء حقيقة الخسائر العراقية ..

القيادة الأمريكية وكان يدفعها الى ذلك مخاوف من اثاره الرأى العام سواء في دول التحالف أو لدى بقية شعوب العالم ، فان كم النيران الهائل التي اسقطت على العراق والكويت خلال أسابيع الحرب لابد أن يكون لها ألوف الضحايا .

و « الزعامة التاريخية » للعراق كانت تخشى الإفصاح عن حجم الخسائر حتى لا يفت ذلك في عياد أبناء الشعب ، من المحاربين أو من المدنيين ، وليس مهما بعد ذلك أن تقود هؤلاء وأولئك الى الجحيم .

وسياسة التجهيل التي استمرت تتبعها القيادة العراقية سمة أخرى من سمات التخلف التي يجب أن تحاسب الشعوب قياداتها عليها لأن تلك السياسة تعني أن يبقى الشعب العراقي منوما حتى وهو في حالة حرب الى أن يستيقظ على حجم الكارثة .

ويندرج تحت التوصيف بالتخلف هذه الفرحة التي تملكت بعض الدوائر العربية بالتدخل الأمريكي لضرب صدام ، إذ ينبغي الإدراك أن هذا التدخل تحت أي مسمى ، تحالف أو قوة الجنسيات المتعددة هو شر ، حتى لو كان شرا لا بد منه ، فالتاريخ يعلمنا أن مثل تلك التدخلات يكون لها في العادة ثمن ، وهو ثمن لن يدفعه سوى العرب ، من حاضريهم ومن مستقبلهم !

ونعتقد أيضا أنه من قبيل التخلف ما عمد اليه البعض في المنطقة من توصيف الحرب الملعونة « بالحرب العالمية » الأمر الذي قد أدخل لونا من السعادة الزائفة في قلوب بعض العرب الذين قد يرضيهم أننا قد نجحنا أخيرا في اثاره حرب .. وحرب عالمية !

ومن يقرأون التاريخ ويعرفون ألف باءه يعلمون أن « الحرب العالمية » لها مواصفات لا تتوفر بحال للحرب الملعونة ، الذي يمكن قوله في هذا الصدد أن الحرب التي دارت جر بفيها بعض الأسلحة التي كان مقترضا استخدامها في الحرب العالمية التي لم تقم أبدا ، وكانت القدرة التدميرية العالية لهذه الأسلحة من أهم أسباب منعها ، وهي الأسلحة التي وجدت في المنطقة العربية حقلا مناسباً لتجاربها .

ولو أدرك السعداء بقولة الحرب العالمية التي اثارها الرئيس صدام

هذه الحقيقة لحلت الأحزان بدلا من مشاعر التفاخر الكاذبة ، ولكنها يقينا
سنة أخرى من سمات التخلف .

ونظن أن « الخارج من الكهف » لن يجد مناصا بعد كل تلك المشاهد
الناسوية المحيطة من التعجيل بالعودة إليه !

حواشي الفصل الخامس

- (١) انظر قرارات مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ (ملحق رقم ٣) .
- (٢) انظر قرارات مجلس الأمن بإدانة الاحتلال العراقي للكويت (ملحق رقم ٤) .

الموضوع الرابع

الحدود - اللغم المدفون في العلاقات العربية - العربية •

الفصل السادس : صناعة الحدود العربية - العربية •

الفصل السابع : الحدود الكويتية - العراقية - اللغم الذى تفجر !

الفصل الثامن : الحدود المصرية - السودانية - خصام الأخوة !

الفصل التاسع : الحدود المغربية - الجزائرية - لغم يهدد الوحدة
المغاربية !

(١) صناعة الحدود العربية - العربية

تلك الخطوط المستقيمة أحيانا كالسيف القاطع والمتعرجة أحيانا أخرى كالثعبان المتلوى والتي تظهر على خريطة الوطن العربي لتصنع الحدود السياسية بين الدول العربية ، خطوط حديثة لم يكن يعرفها العرب قبل مطلع القرن العشرين ، وعلى وجه التحديد قبل بدايات تداعى الامبراطورية العثمانية التي كانت تحكم القسم الأكبر من هذا العالم .

والتشبيه بالسيف القاطع صحيح فى مجمله لأن هذه الخطوط ظلت فى كثير من الأوقات مصدر فصل للعلاقات العربية - العربية قبل أن تكون أداة وصل ، أما التشبيه بالثعبان المتلوى فهو أكثر واقعية بحكم ما تملكه من صفات الثعابين ، فالمشاكل حولها تظل كامنة لوقت طويل ثم لا تلبث أن تخرج ، وفى أوقات غير مناسبة على الأرجح ، لتلدغ الاستقرار العربى ، وكثيرا ما تكون هذه اللدغة فى مقتل ، الأمر الذى يتطلب عقد دراسات ، ليس حول الحدود العربية فهذه قصة يطول شرحها وإنما حول الحدود العربية - العربية ، والتي تشكل لغما مدقونا فى العلاقات بين الحكومات العربية .

وقبل التعرض لقصة صناعة الحدود العربية - العربية يجدر تسجيل عدد من الملاحظات :

١ - بينما كان مفروضا أن تلتهب خطوط الحدود بين العرب من

جانب وبين القوميات المحيطة من جانب آخر ، خاصة أن تلك الحدود قد رسمت بدورها في عهود الاستعمار ، وتم خلالها اقتطاع مناطق عربية أو على الأقل ذات أغلبية عربية كبيرة ، فإن الحكومات المعنية قد اكتفت باليحاء على المناطق السليبية ، مثل عريستان أو الاسكندرونة (١) ، أو لم تعد تذكرها أصلا ، كما حدث في بعض مناطق شرق السودان التي حصلت عليها اثيوبيا ، بينما كانت مستعدة في كل لحظة بأن تشمر عن سواعدها لتتبرر قضية الحدود مع نظام عربي آخر ، مع العلم أنه يترتب على الحالة الأولى تغير في هوية مناطق الحدود المقطعة ، وهو ما حدث بالفعل بالنسبة لحالتى عريستان والاسكندرونة .

٢ - أن قضية الحدود العربية - العربية في هذا الإطار تثيرها الأنظمة لتحقيق مكاسب سياسية صغيرة دون النظر الى ما يترتب على انثارها من أحداث اضطراب بالغة هي العلاقات بين الشعوب العربية .

والمفروض في التعامل مع هذه القضايا وضع المصلحة القومية فوق أى اعتبار آخر ، أما أن يحاول نظام من الأنظمة إخفاء أخفاقاته في الداخل أو في الخارج باثارة قضايا مع حكومة عربية مجاورة فهو ما نعتل / نفي / نقديرنا / قمة / الخيانة القومية ، وهي خيانة استمراتها بعض الأنظمة الأمر الذى حان التنبيه اليه .

ويقدم الموقف المصرى خلال الثمانينات نموذجا لفهم هذه الحقيقة فمصر لديها مشاكل حدودية مع السودان في المنطقة الشرقية من الحدود ، حلايب وما حوالها ، ومصر أيضا لديها مشاكل حدودية مع ليبيا من خلال اثارة قضية واحة جغبوب التي اعتبر بعض المصريين ما جرى من تنازل حكومة زيور عنها في اتفاقية ديسمبر عام ١٩٢٥ بمثابة هزيمة وأية محزنة ، وهي اتفاقية لا زال كثيرون يشكون في شرعيتها . ورغم كل ذلك ، ورغم أن أيما من تلك المناطق المتنازع عليها فصلت في مساحتها إلى وضع مئات من الكيلومترات المربعة ، فإن حكومة القاهرة لم تتوان عن أن تقاوم في حرب قانونية وتاريخية وجغرافية بحسب ما لا يزيده مساحتها عن كيلومتر واحد على الحدود المصرية - الإسرائيلية في معركة طابا الشهيرة (٢) بينما تركت قضايا الحدود الأخرى لتحل من خلال الاتصال بين الأخوة العرب ، وهو موقف لم يقتصر قط على عهد الرئيس مبارك ، وإن كان قد برز فيه بحكم قضية طابا ، ولكنه كان موقفا مصريا دائما تركه سياسات الرئيس عبدالناصر من الأهمية الشهيرة التي تفجرت حول الحدود المصرية - السودانية عام ١٩٥٨ ، والتي أثرت مصر وقتها الالتزام بسياسة التهدئة ، رغم كل ما كانت تملكه من أسباب القوة السياسية والقانونية في مواجهة الطرف الآخر .

٣ - يكتسب النزاع حول بعض مناطق الحدود العربية - العبرية حساسية خاصة ، وهى المناطق ذات الأهمية الاقتصادية المتميزة ، وليس من شك فى أن النزاعات على الحدود فى المناطق النفطية ، خاصة فى الخليج تتعاظم خطورتها بحكم ما تمثله كل بضعة كيلومترات من تلك الحدود من عشرات الملايين من البراميل التى تترجم إلى مئات الملايين من الدولارات (٤)

ويتحول النزاع فى العادة حول مثل تلك المناطق من نزاع بين طرفين إلى نزاع متعدد الأطراف ، وفى كثير من الأوقات يكون بعض هذه الأطراف من غير العرب !

٤ - يلاحظ أنه فى العالم الذى نشأت نتيجة لتطوراته التاريخية فكرة الحدود السياسية Political Boundaries ، هو العالم الذى دخل أرضية « القوميات » فى غرب أوروبا ، والذى أصبحت الحدود فيه لها وظيفة معروفة وهى أن تكون إطارا للدولة التى تضم قومية بعينها . . . فى هذا العالم ، ونتيجة للتطورات الاقتصادية وقيام السوق الأوروبية المشتركة وما ترتب عليها من أشكال من الارتباطات السياسية أخذت هذه الحدود تكتسب بقدر كبير من المسامية ، وصار اجتيازها لا يشكل عقبة تذكر أمام شعوب هذا العالم .

سار الأمر فى اتجاه معاكس بالنسبة للحدود العربية - العربية إذ كلما مر الوقت اكتسبت قدرا من الصلابة ، حتى أن عبورها فى بعض الحالات أصبح مغامرة محفوفة بالمخاطر ، بالرغم من أن القائمين على الجانبين عرب ، وقد يرفعون فى كثير من الأحوال شعارات العروبة الملتهية . . . ولعل الشريط السينمائى الذى قام ببطولته الفنان السوري الساخر « دريد لحام » باسم « الحدود » كان يجسد هذه الحقيقة أصدق تمثيل وأكثرها مديعاة للحرز !

عالم اللحدود :

« الحدود السياسية » حقيقة من حقائق التاريخ الحديث ، فما كان يفصل بين الدول قبل ذلك هو « التخوم » ، وهى شيء مختلف جد الإختلاف عن الحدود .

فبينما تمثل « التخوم » منطقة فاصلة ، فإن الحدود تمثل « خطا » معيناً ومعلماً ، أى تحديد مساره مجموعة من العلامات

والحدود هى إطار للدولة بمعناها الحديث ، بكل ما يصنع الدولة

من مقاميم الوطن والأمة ، وهى أمور قد صنعتها عملية تطور طويلة فى التاريخ الحديث بدأت فى أوروبا .

بعض هذه التطورات (سياسية) ، وهى التطورات التى بدت فى جانب منها فى قيام « الحكومة المركزية » التى كان مطلوبا أن تفرض سلطانها على كل شبر من الأراضى التى تحكمها ، وكان مطلوبا بالتالى أن تجدد تلك الأراضى .. بالشبر أيضا !

وتمثلت فى جانب آخر فى بروز « الطابع القومى » لهذه الدولة بكل ما صاحب هذا الطابع من تعميق فكرة الوطن والتمسك بترابه ، وكان معنى ذلك وجوب تحديد اطار هذا التراب وعدم التفريط فيه ، الامر الذى قد يضل الى خوض القتال « دفاعا عن كل حبة رمل » ، كما يقال ، ولو على سبيل المبالغة !

وبعض هذه التطورات (استراتيجية) ، فكلما توفر لهذا الخط امكانات دفاعية طيبة ، فهو ادعى للتمسك به والدفاع عنه ، وهى امكانات تتفاوت بين مرتفعات مانعة ووديان عميقة وانهار عريضة !

تطورات اخرى (اقتصادية) ، وهى تطورات ارتبطت بنشوء الرأسمالية ، وما تبع ذلك من قيام « السوق الوطنى » الذى يشمل كل الوطن بديلا عن السوق الاقطاعى القديم المحدود . كما انها ارتبطت فى جانب آخر بما يحويه باطن الارض من ثروات تكون محل نزاع بين الرأسماليات الوطنية التى نجحت فى الوصول الى السلطة فى دول أوروبا .. الدول التى نشأت فيها فكرة « الحدود » .

بيد ان كل هذا تأخر فى الوطن العربى فى ظل « عالم العثماني » ، فقد بقيت دولة الخلافة فى استنبول تنتمى بشكل أو بآخر الى عالم العصور الوسطى الاقطاعى أكثر مما تنتمى الى عالم العصور الحديثة الرأسمالى بكل قيمه ونظمه .. عالم (التخوم) لا عالم (الحدود) !

فلم تكن هناك ثمة حاجة للحدود السياسية بين مجموعة الولايات التى تشكل الامبراطورية ، ليس فقط لأسباب قانونية ، بحكم أنه لا يصح أن تفصل بين ولايات دولة واحدة هذا النوع من الحدود وإنما لأنه كانت هناك أسباب تمنع قيام مثل هذه الحدود ..

كان هناك وحدة الانتماء التى جمعت بين أولئك المنضوين تحت راية الدولة ، وهو الانتماء الدينى .. فقد استمرت الدولة العثمانية منذ أن حكم العثمانيون العالم العربى ابتداء من القرن السادس عشر يحرصون على التأكيد على أنها دولة الاسلام الكبرى .

وفى هذه الظروف كانت فكرة « الوطن » غائبة ، ولم يزد مسمى
أى بلد من البلاد العربية عن كونه مسمى جغرافيا ، أو عن كونه « موطننا »
لبعض فئات الدولة الإسلامية الكبرى .

والاختلاف كبير بين الوطن والموطن مما يتأكد من أن كثيرا ممن لم
يكونوا ينتمون لأوطان عربية اكتسبوا مسمى هذا الوطن لمجرد أنهم
عاشوا فيه لفترة قصيرة أو طويلة .

تستخرج هذه الحقيقة من كتابات الشيخ عبد الرحمن الجبرتي
المؤرخ المصرى الذى قدم شهادة دقيقة للعصر العثمانى ، وفى جانب من
هذه الكتابات يتحدث عن « الأمراء المصرية » ، ويقصد بذلك المماليك
الذين جاءوا الى مصر واستوطنوها وحكموها رغم أنه لا تربطهم بمصر
أية صلة . وفى جانب آخر يتحدث عن المغاربة البلديين ، ويقصد بهم
أبناء المغرب الذين جاءوا الى مصر واستقروا فيها ، رغم أن أولئك كانوا
يعيشون في حارات منفصلة (٥) .

من الوجهة الاقتصادية فمن جانب كان الوطن العربى يوسف فى ظل
النظام الإقطاعى بمواصفاته المعروفة ، اكتفاء ذاتى لكل وحدة منهما بلغت
ضآلة حجمها ، واحتياجات محدودة لا تسوغ البحث عن أسواق الأقى
اضيق الصدود !

ومن جانب آخر كانت القوافل المعروفة التى تتحرك بين البلاد
العربية تكفى وتزيد . قوافل من المغرب الى مصر والحجاز ، وقوافل
من السودان والشام الى مصر ، ومن أنحاء أخرى من الدولة العثمانية
الى سائر المناطق العربية ، وكانت هذه الصيغة تمنع من التفتك فى
الوضوح الصواجز بين أجزاء الدولة . سواء على شكل حدود أو
غيرها . فضلا عن ذلك فقد كان نظام الحكم فى كل ولاية يعتبر نفسه
مسئولا عن تأمين الحركة التجارية بين أنحاء الدولة ، رغم كل أسباب
الاضطراب التى كانت تحوط بالولايات العربية ، خاصة فى القرن الثامن
عشر (٧) .

وتتعدد الاشارات فى هذا الصدد ، ربما كان أهمها ما جرى فى
مصر حين تقرر أعدام أحد الأمراء المماليك الذى كان مسئولاً عن حماية
التجار المغاربة فى طريقهم الى الأراضى المقدسة الإسلامية فاهمل فى تلك

المهمة مما عرض هؤلاء لمخاطر شديدة من العريان مما أدى إلى احتجاج شديد من قبل سلطان المغرب على هذا الإهمال ، وهو الاحتجاج الذى أودى بحياة « خليل بك قطامش » عام ١٧٤٥ ! (٨) .

تبقى الوحدة الدينية التى كانت تقف بدورها حائلا تجاه صناعة الحدود ، فقد كانت مواكب الحجيج تذهب وتعود من أقصى العالم العربى إلى الأراضى المقدسة دون ما أى عائق . وكان أداء هذه الفريضة بالإضافة إلى طابعها الدينى تخلق مناسبات سنوية لتتلاقى المسلمين بكل ما يترتب على هذا التلاقى من حصاله انتعاش ثقافى واقتصادى ظاهرة .

غير أن كل هذا العالم قد أخذ فى الانهيار وأخذت تنهار معه موانع صناعة الحدود !

صناعة الحدود العربية - العربية :

أدعياء المعرفة التاريخية الذين يتحدثون عن أن الحدود العربية - العربية صناعة استعمارية إنما يقدمون رؤية قاصرة للعوامل التى صنعت تلك الحدود .

لفظاهرة على هذا القدر من الأهمية لا يمكن أن تكون نتاجا لعنصر واحد من عناصر صناعة التاريخ مهما كانت أهميتها ، حتى لو كان الاستعمار الأوروبى للعالم العربى ، وإنما تكون نتيجة لمجموعة من الخيوط المتشابكة التى يمكن أن نستخرج منها ثلاثة خيوط أساسية . . ظهور الوطنيات ، وانهيار الامبراطورية العثمانية ، الاستعمار الأوروبى الذى جاء ليقرر واقعا أكثر مما يصنعه !

ظهور الوطنيات فى العالم العربى بدأ على استحياء خلال القرن التاسع عشر ، وهو ظهور قد صيغته عوامل عديدة ، لعل أهمها كان ما نتج عن الانفتاح تجاه أوربا ، وما استتبع ذلك من سياسات تحديثية عرفت بها أوطان عديدة فى شتى الأرجاء العربية ، فى مصر والعراق ولبنان وتونس والمغرب حيث تهددت أسماء الحكام الذين لغيوا الأدوار البارزة فى صنع تلك السياسات ، محمد على وإسماعيل فى مصر ، داود باشا فى العراق ، بشير الشهابى فى لبنان ، محمد الصادق فى تونس والجسن الأول فى المغرب .

وكان من أولى ثمار هذه السياسات التحديثية خلق حكومات مركزية فى تلك الأنحاء عمر بعضها طويلا وانقضت الأخرى بعد فترات قصيرة لكنها مع ذلك تركت أثرا . .

وإذا كان الملوك في أوروبا هم الذين بنوا وطنياتهم في مطلع العصور الحديثة من خلال تحد ظاهر للبابوية والأمبراطورية الرومانية المقدسة ، فإن هؤلاء الحكام في العالم العربي قد قاموا بنفس الدور وبشكل من التصدي أيضا للامبراطورية العثمانية التي كانت تجمع بين السلطتين المدنية والدينية !

أدى التحديث أيضا إلى تسلل عديد من الأفكار التي لم تكن ضمن شواغل الذهن العربي في ظل دولة الخلافة الإسلامية ، وحتى لو كانت عثمانية ! ، وقد جاءت الفكرة الوطنية كواحدة من أهم تلك الأفكار .

يقدم رفاعة رافع الطهطاوي الفكر المصري باعتباره رائدا في هذا الميدان . يقدم تلك الحقيقة في كتاباته العديدة التي جاء في أحداها : « لا يشك أحد أن (مصر) وطن شريف ، أن لم نقل أنها أشرف الأمكنة ، فهي أرض الشرف والمجد في القديم والحديث ، وكم ورد في فضلها من آيات بينات وأثار وحديث » (٩) .

ولقد كان لرفاعة قراء عرب عديدون تغنوا « بحب الوطن » وإن كانوا قد تأخروا عنه قليلا ، يحكم سبق مصر في الاتجاه إلى سياسة التحديث ليس أكثر !

وبينما كان الشعور بالوطنية يزيد على هذا النحو كانت مشاعر الانتماء العثماني على الجانب الآخر تفيض ، ولأسباب عديدة ربما يكون أهمها تلك الصدمات التي تفجرت بين دولة الخلافة من جانب وبين حكام الأوطان الجديدة ، والتي وصلت في أكثر من مناسبة إلى الاحتكام للسلاح ، خاصة في أوطان المشرق العربي التي كانت تقع تحت الحكم المباشر للمباب العالي ، وهو صدام عرفته مصر ولبنان والعراق ، بل بعض المشيخات المطلية على الخليج !

ولا شك أن ما أصاب دولة الخلافة من تضعضع نتيجة للهزائم العسكرية التي أخذت تلاقيها خلال ذلك القرن في حروبها مع أوروبا قد دفع العرب إلى الاعتقاد بأن حكومة استنبول لم تعد قادرة على تقديم الصيغة المناسبة لحمايتهم ، وأخذوا في البحث عن صيغة جديدة ، وقد فهم عديدون منذ وقت مبكر أن هذه الصيغة كانت « الوطن » بديلا عن دولة الخلافة ، وهو ما عبر عنه الأستاذ أحمد لطفي السيد بمجموعة المقالات التي وضعها تحت عنوان « سياسة المناقع لا سياسة العواطف » !

بيد أن الحقيقة التاريخية تقرر في نفس الوقت أنه لفترة غير قصيرة تداخلت مشاعر الانتماء الوطني مع مشاعر الولاء الديني ، الأمر الذي

تجسد في كثيرين من زعماء تلك الحقبة من أمثال مصطفى كامل في مصر وعبد الرحمن الكواكبي من سوريا وغيرهما كثيرون .

على أي الأحوال فقد ارتبط هذان الخيطان على نحو ظاهر ، فان تآكل الدولة العثمانية وحلول الأوطان محلها كان يتطلب بالضرورة تأطير هذه الأوطان ، أو بمعنى آخر صناعة حدودها !

وجاء الاستعمار الأوربي ليستكمل المهمة ، سواء بهدف الاجهاز الكامل على ما بقي للدولة العثمانية من وجود أو سعيا وراء تصديد مناطق النفوذ أو استجابة لمتطلبات ادارية .

الشكل الأول بدا في حالتين على الأقل ٠٠ اتفاقية عام ١٩٠٦ التي عينت خط حدود مصر الشرقية مع الاملاك العثمانية الواقعة على الجانب الآخر ، ولاية جدة ومترقية القدس ، وهي الاتفاقية التي ابرمت بعد أزمة سياسية كادت تؤدي الى حرب بين بريطانيا والدولة العثمانية واضطرت حكومة استنبول في النهاية الى الخضوع لاذنار انجليزى شهير في هذا الشأن ، واتفاقية عام ١٩١٣ الخاصة بالحدود الكويتية ، وهي الاتفاقية العثمانية - البريطانية والتي وقعتها الدولة لتعيين حدود انمشيخة مع سائر اراضي الدولة العثمانية المحيطة بها (١٠) .

الشكل الثانى جاء لتحديد مناطق النفوذ ، ولعل خطوط الحدود التي رسمت في أعقاب الحرب بين مناطق الانتداب البريطانى فى العراق وفلسطين والأردن ومناطق الانتداب الفرنسى فى سوريا ولبنان تقدم نموذجا على ذلك .

الشكل الأخير نتج عن أسباب ادارية ، ففي داخل كل منطقة انتداب رسمت خطوط وخطوط ، على الجانب البريطانى الخطوط بين العراق وشرق الأردن وبين هذا الأخير وفلسطين ، وعلى الجانب الفرنسى خطوط عديدة استقرت أخيرا على الخط بين سوريا ولبنان .

وحول تلك الخطوط دارت معارك ومعارك !

حواشي الفصل السادس

- (١) انظر - مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لامارة عربستان العربية (القاهرة ١٩٧١) .
- مجيد غدوى ، قضية الاسكندرونة (دمشق ١٩٥٣) .
- (٢) انظر كتاب محسن محمد تحت هذا العنوان .
- (٣) انظر كتاب د. يونان لبيب رزق ، طابا - قضية مصر (القاهرة ١٩٨٩) .
- (٤) مثال على ذلك النزاع حول حقل الرميطة على الحدود العراقية - الكويتية ، والنزاع على المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت .
- (٥) انظر - عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار الجزء الثاني .
- (٦) انظر - جب وباون ، المجتمع الاسلامي والغرب - ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى جزء أول .
- (٧) د. يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، العلاقات المصرية - المغربية حتى عام ١٩١٢ .
- (٨) رفاة رافع الطهطاوى ، المرشد الأمين للبنات والبنين ، الباب الرابع .
- (٩) نص اتفاقية ١٩٠٦ - انظر الملحق رقم (٥) .
- (١٠) انظر ملحق رقم (٦) نص اتفاقية ١٩١٣ .

(٢) الحدود العراقية - الكويتية اللفم الذي تفجّر !

هذا الحدث المأسوي الذي بدأ فجر يوم الخميس ٢٠ أغسطس عام ١٩٩٠ بالغزو العراقي للكويت ، والذي خلف مضاعفات على الواقع العربي ربما لم يخلفها حدث مماثل منذ حرب فلسطين عام ١٩٤٨ . هذا الحدث يقدم نموذجاً مثالياً للمخاطر التي يمكن أن يواجهها الحاضر والمستقبل العربيين من جراء تفجير أحد الألفام المذمومة في العلاقات العربية - العربية .
والتوصيف « بالحدث » مقصود الأمر الذي يختلف عن « الجائحة » ، فبينما تجري الأخيرة بشكل مفاجئ وقدرى في أغلب الأحوال ، فإن الحدث يشكل واحداً من مجموعة من « الأحداث » التي تصنع وضعاً تاريخياً .

وتأسيساً على هذا الفهم فإن هذا الحدث كان الفصل الأخير من قصة طويلة بدأت عام ١٩١٣ وقت تعيين Delimitation الاتفاقية البريطانية العثمانية لخط حدود بين الكويت والأملاك العثمانية المحيطة بها ، وهي قصة لا نستطيع أن نزعم أنها قد انتهت بالهزيمة العسكرية لنجيش العراق أو حتى باختفاء نظام صدام حسين ، على فرض حدوثه ، وإنما سوف تنتهي فقط عندما يضع ممثلو حكومة بغداد توقيعهم على خريطة تعليم Demarcation الحدود الكويتية العراقية ، والشرق في

بناء علامات الحدود الدولية بين الجانبين ، وهو الأمر الذي لم يحدث حتى هذه اللحظة !

ومرور ما يقرب من ثمانين عاما (١٩١٣ - ١٩٩١) على تعيين خط الحدود بين دولتين دونما تعليم هذا الخط ، ومعنى آخر عدم وضعه على الأرض ، إنما يمثل سابقة فريدة في تاريخ خطوط الحدود بين الدول ، وهي سابقة قد يكون لها ما يبررها !

المعركة حول خط ١٩١٣ :

في يوم ٢٩ يوليو عام ١٩١٣ وقع مندوبون عن الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية اتفاقا حول « منطقة الخليج الفارسي » خص الكويت منه عشر مواد وحسبت مادتان من تلك المواد العشر حدود الكويت ، احدهما وهي المادة الخامسة عينت الحدود البحرية والأخرى ، وهي المادة السابعة عينت الحدود البرية (١) .

وإذا كان المجال لا يسمح هنا بإيراد « النصوص » فإنه يتطلب على الأقل التعرف على فحوى هاتين المادتين ..

المادة الخامسة أقرت بتبعية عدد من الجزر للكويت أهمها جزر وربة وبوبيان وفيلكة ، وهو الأمر الذي كان محلا لرفض طويل من الجانب العراقي .

المادة السابعة التي حددت الخط البري والذي يبدأ من « خور الزبير » ، وهو الخور الذي راه العراقيون حيويا لخروجهم الى الخليج ويمر جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام ، وهي الأماكن التي تقبصر تتبعها لولاية البصرة ، ويستمر الخط حتى الباطن ويتجه منها الى الجنوب الغربي ليصل الى حفر الباطن لتضم الكويت عددا من الآبار حتى يصل الى البحر بالقرب من جبل منيفة . وقد أرفق بالاتفاق خريطة مبينا عليها هذا الخط باللون الأخضر (٢) .

وحول ما تقرر في اتفاقية عام ١٩١٣ دارت المعارك ..

الجانب العراقي رفض الاتفاقية برمتها ، وقد تذرع في هذا الرفض بحجتين :

الحجة الأولى : أن هذا الاتفاق الذي وقع عليه الجانبان بالأحرف الأولى لم يتم التصديق عليه أبدا ، ولهذا قصة ..

فقد نصت الاتفاقية في مادتها الثانية عشرة على أنه سيجري تبادل

التصديق عليها فى لندن حالما يتسنى ذلك ، على أن يتم التصديق فى غضون ثلاثة شهور من توقيعها على أقصى تقدير .

على الرغم من هذا النص فقد أدلى حقى باشا ، ممثل تركيا فى المفاوضات ، بتصريح له فى نفس يوم الاتفاقية جاء فيه أنها لن تصبح سارية ما دامت الحكومة البريطانية متمسكة بالتحفظات التى كانت قد تقدمت بها والتى علقت موافقتها على الاتفاقية بقيام الدولة العثمانية ببعض الإصلاحات الضريبية وتوقيعها على اتفاقية السكك الحديدية . وبعد محاولات من الجانبين للتغلب على الصعاب التى تعوق التصديق على الاتفاقية تم تحديد يوم ٣١ أكتوبر عام ١٩١٤ تاريخاً لتبادل وثائق التصديق وهو ما لم يتم أبداً نتيجة لانجراف الطرفين للحرب العالمية الأولى . كل فى جانب !

الحجة الثانية : ان الخط على هذا النحو قد صنعه البريطانيون ، ولاسيباب تتعلق بالسياسات الاستعمارية ، وهو بذلك لا يحقق أية مصلحة عربية !

وتكتسب هذه الحجة « وقعا خاصا » على ضوء أن كل ما فعله الاستعمار شر ، وهو وضع استثماره الجانب العراقى على نحو ملحوظ .

بالمقابل فقد فند الكويتيون هذه الحجج ، وقد اعتمدوا فى هذا التقيد على ما اعتبروه مجموعة من حقائق التاريخ .

اعتمدوا أولا على أن توقيع البريطانيين على الاتفاقية لا يقلل بحال من فاعليتها ، فهذه كانت روح العصر ، وأنه لو طبق هذا المنطق لتهاوت الغالبية العظمى من خطوط الحدود ، ليس فى العالم العربى فحسب ، بل بين أغلب دول العالم الثالث ، بكل ما يستتبع ذلك من حالة من الفوضى الدولية .

واعتمدوا ثانيا على أن عدم التصديق على اتفاقية عام ١٩١٣ لا يجردها من فاعليتها ، وذلك لأكثر من سبب .

فمن ناحية ، وبعد سقوط الامبراطورية العثمانية تم الاعتراف بهذا الخط من السلطة التى كانت على الجانب الآخر ، فى بغداد ، ولأكثر من مرة .

مرة عام ١٩٢٣ ، بعد فرض الانتداب البريطانى على العراق وتنصيب فيصل الأول ملكا عليه ، فقد طلب الشيخ أحمد الجابر شيخ الكويت من النظام الجديد فى العراق الاعتراف بخط حدود عام ١٩١٣ ، وحصل عليه على شكل خطاب موجه من السير برسي كوكس المندوب

السامي البريطاني في بغداد الى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، وهو الخطاب المؤرخ في ١٩ ابريل عام ١٩٢٣ والذي جاء فيه « ان الحدود الكويتية العراقية معترف بها من قبل حكومة صاحب الجلالة ، بصفتها الحكومة التي اوكل لها الانتداب على العراق » .

ومرة أخرى عام ١٩٣٢ بعد اعلان استقلال العراق ، وقد جاءت الموافقة العراقية هذه المرة على شكل مذكرة وجهها نوري السعيد رئيس وزراء العراق الى المندوب السامي البريطاني في بغداد في ٢١ يوليو من ذلك العام (٣) .

ومن ناحية أخرى فقد رأى الكويتيون أن الطرفين قد احترما الخط الذي اقرته اتفاقية عام ١٩١٣ ، وأنه رغم الانتهاكات العراقية لهذا الخط في مناسبات عديدة الا أن القوات التي كانت تنتهكه كانت لا تلبث أن تتسحب وراءه مما أعطى له اعترافا ضمينا من الجانب العراقي ، خاصة خلال فترة السبعينات .

هذا عن الحجج وعن تنفيذ الحجج ، فماذا عن الحقيقة التاريخية .

الحدود والوجود !

بعد استقلال العراق عام ١٩٣٢ وحتى أزمة صيف عام ١٩٩٠ بكل ما ترتب عليها من مضاعفات سارت قضية تعليم الحدود الكويتية - العراقية في دائرة شبه مفرغة ..

الجانب الكويتي يسعى الى اتمام هذا التعليم والحكومة العراقية تنتحل أعدارا لا أول لها ولا آخر لابقاء الوضع على ما هو عليه .. مجرد خط على خريطة ! ، وكان لكل من الجانبين أسبابه .

أما الأسباب العراقية للمتنع الذي كان كثيرا ما يتحول الى امتناع فيمكن ترتيبها على النحو التالي :

١ - أن الحدود على النحو الذي رسمت به عام ١٩١٣ كانت تحول الى حد كبير من أن تصبح العراق دولة خليجية نتيجة لضيق الشرفه التي كانت تطل منها على الخليج ، ويرى الكويتيون أن هذا الضيق قد حدث لأسباب لا ذنب لهم فيها ، فهو قد حدث نتيجة لاتفاقيات وقعها العراق مع الجانب الفارسي ، مرة عام ١٩٣٧ حين وقعت في طهران في ٤ يوليو من ذلك العام اتفاق حد كثيرا من الاطلالة العراقية على الخليج ، ومرة أخرى في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ، ومرة ثالثة بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية في الثمانينات بلا منتصر ولا منهزم .

وكان يستتبع التضييق على الجانب الشرقى من الخليج اتجاه حكومة بغداد الى الجانب الآخر ٠٠ الجانب الكويتي ، وكان معنى (تعليم الحدود) أن يفقد العراقيون ورقة هامة للضغط أو للمساومة بهدف توسيع الشرفة !

٢ - ما اتضح في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبعد أن بدأ تدفق النفط الكويتي ، من أن الإمارة الصغيرة أصبحت أغني بقلعة على الخليج ، الأمر الذي رأت معه حكومة بغداد على اختلاف عهودها أن « تعليم » الحدود مع هذا الجار الصغير الغني سوف يحرمها من أكثر من مزية ٠٠ فهو سيحرمها من فرصة إقتطاع بعض الأراضي الواقعة على الحدود التي قد يتواجد فيها النفط ، ويقدم بئر الرميطة نموذجا لذلك ، كما أنه قد يحرمها من فرصة الضغط على الحكومة الكويتية للحصول على المال كلما احتاجت إليه .

٣ - فضلا عن كل ذلك فقد كان (تعليم الحدود) يعنى بالنسبة للحكومة العراقية أن تتخلى تماما عما اعتقده بعض العراقيين من أن ثمة حقوقا تاريخية لبلائهم في هذه الإمارة الصغيرة ، وقد تحولت القضية لدى هؤلاء من قضية حدود الى قضية وجود ! (٤) .

وفي تقديرنا أن أولئك الذين وضعوا هذا الاعتبار في حساباتهم وغلبوه في بعض الأحيان إنما كانوا يشكلون الجناح المتطرف في دوائر صنع القرار في العراق ، وإنهم كانوا يلجأون اليه في أوقات بعينها من قبيل التهديد وتحقيق الهدف الثاني من أهداف الامتناع العراقي عن « تعليم » الحدود ٠٠ هدف الحصول على مزيد من الأموال الكويتية، ولم يجرؤ أى نظام على تحويل التهديد الى « فعل » ، لا في المحاولة الصدامية الأخيرة بكل ما ترتب على هذا « الفعل » من مضاعفات .

وكما كان للعراقيين أسبابهم في عدم اتخاذ الخطوة المنتظرة ٠٠ الخطوة التي تنقل خط الحدود من على الورق الى خط حدود معلم على الأرض كان للكويتيين أيضا أسبابهم لسير هذه الخطوة ، بل الدفع إليها وهي أسباب بديهة . فبالإضافة الى ما كان سيترتب على بناء الخط من تأمين دولتهم الصغيرة من دعاوى الجار الكبير فإن هذا البناء كان سيوقف في نفس الوقت الانتهاكات للخط التي دأب العراقيون على ارتكابها ، وهي انتهاكات كانت تنتهى في العادة بالانسحاب العراقي ولكن بعد دفع ثمن هذا الانسحاب !

ومن الموقنين المتناقضين للجانبين تتالت الفصول المتعاقبة في تاريخ الحدود العراقية - الكويتية .

نهاية غير سعيدة ١

صاحب حصول الكويت على استقلالها عام ١٩٦١ أزمة عنيفة مع بغداد هي الأزمة التي فجرها النظام العراقي على عهد عبد الكريم قاسم والتي ارتبطت باسمه .

ولتلك الأزمة كثير من ملامح أزمة التسعينات ، فقد جاوزت الدعاوى العراقية خلالها مسألة الحدود الى قضية الوجود .

فبعد أسبوع واحد من عقد الاتفاق الكويتي الانجليزي بالغاء اتفاقية عام ١٨٩٩ عقد قاسم مؤتمرا صحفيا اشار فيه الى « عدم وجود حدود بين البلدين » وان الجمهورية العراقية قررت « حماية الشعب العراقي في الكويت » ، واستتبع ذلك تصاعد الأزمة الى حد الاحتكام للمنظمات الدولية ، مجلس الأمن ، وتدخل الجامعة العربية التي قبلت عضوية الكويت فيها .

وبالرغم من أن عبد الكريم قاسم لم يقرن القول « بالفعل » فان جو الأزمة بين البلدين الذي صنعته البيانات التي استمر النظام العراقي في إصدارها ، ولو حتى من قبيل حفظ ماء الوجه . هذا الجو لم ينحسر الا بعد سقوط الرجل .

ويمكن القول ان الكويت قد خرج من هذه الأزمة مع العراق ووضعها الدولي أكثر قوة ، فبالاضافة الى استقلاله الذي سلمت به الحكومة البريطانية أصبح عضوا في الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة مما وفر له وضعا يمكنه من الدخول في اتصالات مع حكومة بغداد لاتخاذ الخطوة المنتظرة . خطوة تعليم الحدود .

ضاعف من أهمية هذه المتغيرات تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين في نفس السنة ، وبدا وكأنه لم يعد ثمة ما يعوق من اتخاذ الخطوة الأخيرة ، الأمر الذي لم يحدث ابدا !

جرت خلال السنوات الممتدة بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٧ مباحثات بين الحكومتين « التعليم » خط الحدود على الطبيعة غير أنه تبين من سير تلك المباحثات أن العراق لم يكن متحمسا لانجاز هذا العمل متذعرا بأنه لم تتوفر بعد الدراسات الفنية اللازمة فضلا عن الافتقار الى خرائط مسحية يمكن الاعتماد عليها .

حسما لتلك المشكلة قام شيخ الكويت بزيارة بغداد عام ١٩٦٦ وتم الاتفاق خلال تلك الزيارة على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتعليم الحدود بين البلدين .

وبدلاً من تشكيل اللجنة المزمعة طلبت بغداد من الجانب الكويتي في مارس ١٩٦٧ الاذن بدخول فرق المسح العراقية الى المناطق الواقعة على الحدود لتنفيذ مهامها ، رافضة القيام باجراءات المسح المشترك لما يكتنف خط الحدود من غموض ، على حسب تعبير المذكرة العراقية !

نتج عن ذلك توقف عملية « الشروع في التعليم » ، وهو الأمر الذي لم يكتف به الجانب العراقي الذي بدأ بعد ذلك في القيام بمجموعة من الانتهاكات للخط غير المعلم !

من تلك الانتهاكات اجتياح فرقة عراقية لجزيرة بوبيان التابعة للكويت عام ١٩٦٦ احتجاجاً على المباحثات التي دارت بين الكويت وايران والمملكة العربية السعودية حول تقسيم مناطق الجرف القاري دون اشراف العراق .

منها أيضاً اجتياح قوة عراقية في أبريل عام ١٩٦٧ لجماعة من البدو التابعين للكويت في المنطقة الواقعة بين العبدلي وصفوان على الحدود المشتركة ، وكانت المنطقة التي اجتاحتها القوات العراقية تقع في حقل « الرتقة » المجاور لحقل « الرميطة » ، وهي منطقة غنية بالمياه العذبة والنפט .

ويربط المراقبون بين اثاره العراق لمشكلات الحدود مع الكويت وبين مطالبه المستمرة بقروض اضافية منها ، الأمر الذي يبدو في انه في اعقاب هذا الاجتياح الأخير ، وبعد أن قدمت الكويت للعراق قرضاً كبيراً لتمويل مشروع كهربية سد سامراء ، صدر بيان مشترك للمباحثات التي أجرتها اللجنة الفنية المكلفة بتسوية الحدود أعلن عن اتفاق الطرفين على مباشرة اجراء عملية مسح شاملة للحدود الكويتية - العراقية .

ولكن فيما يبدو أن الحكومة العراقية لم تكن مستعدة للتقريط في هذه الرميطة ، مسألة الحدود ، التي يمكن أن تثيرها كلما تطلب الأمر مزيداً من القروض .

ويؤكد ذلك أن اعتذار الكويت عن تقديم قرض للعراق أواخر ١٩٧٢ عقبه اجتياح عراقي آخر في مارس عام ١٩٧٣ لمركزين من مراكز الحدود في الركن الشمالي الشرقي من الكويت ، أحدهما في « الصامطة » وتوغلت القوات العراقية لمسافة ثلاثة أميال في الأراضي الكويتية .

وقد اقترنت تلك الأزمة بخطط عراقية لإنشاء قاعدة بحرية بمساعدة الاتحاد السوفيتي ، ويزور الحاجة الى ميناء يطل على الخليج مما تسبب في ذلك الحوادث .

ذلك أن وجهة النظر التي قدمها الجانب العراقي أن الوصول إلى ميناء «أم القصر» العراقي لا يتطلب المرور بالأراضي الكويتية عند «الصامطة» وأن ما فعله العراق لا يتعدى مجرد أعداد دفاع عن ميناء أم القصر الذي سيصبح ميناء للكويت كما هو للعراق مما لا يبرر كل هذه الضجة التي أثارها الكويتيون *

وقد رفضت الحكومة الكويتية اقتراحاً تقدمت به الحكومة العراقية بسحب كل من الحكومتين لقواتها إلى مسافة عشرة كيلو مترات وراء الحدود المتنازع عليها ، وطلبت من الجامعة العربية انسحاب العراق فوراً إلى ما وراء خط الحدود الذي كانت ترابط فيه قوات الجامعة العربية عام ١٩٦١ .

ونتيجة للوساطة العربية أعريت الحكومة العراقية عن استعادتها لارسال وقد إلى الكويت لاستكمال بحث قضية الحدود ، وتعهدت الحكومة العراقية بالانسحاب من المواقع التي احتلتها في الصامطة ، ووقت بتعهدها بالفعل بعد الحصول على قرصين كويتيين كبيرين .

مع ذلك لم يسفر استئناف المباحثات عن تقدم ملموس إذ رفضت الكويت عرضاً بمنح العراق حق بناء وإنشاء والاحتفاظ بالبواب أو أكثر تخترق حدود الكويت لتصل إلى الميناء العميقة في جزيرة بوبيان التابعة للكويت ، وكان الكويتيون يعلمون أنهم إذا ما قبلوا العرض وتفيّز المشروع فلن يمضي وقت طويل حتى تصبح جزيرة بوبيان وجزيرة وريا المجاورة لها جزيرتين عراقيتين *

وقد أفصحت الحكومة العراقية عن حقيقة نواياها عام ١٩٧٣ عندما أبدت استعدادها لتعليم الحدود مع الكويت مقابل التنازل لها عن هاتين الجزيرتين ، وهو ما رفضته الحكومة الكويتية *

جددت العراق مطالبتها في نفس الاتجاه بعد توقيعها على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ مع إيران وما تضمنته من تنازلات للأخيرة عن المناطق المتنازع عليها في شط العرب ، وكانت المطالب بهذه المرة تقضي بأن تدفع الكويت فاتورة اتفاق الجزائر بأن تؤجر للعراق نصف جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ عاماً وأن تتنازل لها عن جزيرة وريا ، ولكن الكويت رفضت المطالب العراقي متمسكة بسيادته على الجزيرتين *

وإذا كانت الأمور قد اشتعلت في الخليج كله في أعقاب قيام الحرب العراقية - الإيرانية بامتداد سنواتها الثماني (١٩٨٠ - ١٩٨٨) ، فإن قضية الحدود بين الكويت والعراق قد مهدت تماماً خلال تلك الفترة ، إلا أنه كان يقينا الهدوء الذي يهيئ الجرافة التي لم تتأخر أكثر من عامين !

حواشي الفصل السابع

- (١) نص اتفاقية ١٩١٣ - ملحق رقم (٦)
- (٢) خارطة حدود الكويت - ملحق رقم (٧)
- (٣) نصوص الخطابات المتبادلة عام ١٩٣٢ - ملحق رقم (٨)
- (٤) النظر كتاب د. مصطفى النجار وآخرين ، الهوية العراقية للكويت (بغداد ١٩٩٠)

(٣) الحدود المصرية - السودانية (١) خصام الأخوة !

الحدود المصرية - السودانية لها وضع خاص فى التاريخ الحدودى للبلدين ، فهى ليست ككل الحدود التى أطرت التراب الوطنى لمصر ، أو للسودان .

وبالنسبة لمصر فإن حدودها البرية فى الشرق صنعتها اتفاقية مشهورة ، وقعها ممثلون عن مصر وعن الدولة العثمانية فى أول أكتوبر عام ١٩٠٦ ، وحدودها البرية فى الغرب صنعتها اتفاقية أخرى وقعها ممثلون عن مصر وإيطاليا فى ٦ ديسمبر عام ١٩٢٥ ، وهو الأمر الذى لم يحدث فيما يخص حدودها مع السودان .

وبالنسبة للسودان تقرر حدوده الشرقية من خلال اتفاقات مع حكام إريتريا الإيطاليين عام ١٩٠١ ومع إمبراطور إثيوبيا عام ١٩٠٢ ، وفى الجنوب باتفاقات مع البلجيك من حكام الكونغو فى مايو ١٩٠٦ ، ومع حاكم أوغندا البريطانى فى نوفمبر عام ١٩٠٠ ، وفى الغرب باتفاقية مع الفرنسيين عينت خط الحدود مع أفريقيا الاستوائية الفرنسية فى سبتمبر عام ١٩١٩ ، وهو ما لم يحدث فيما يخص حدوده مع مصر !

وضعية متفردة !

العلاقات الشديدة الخصوصية بين مصر والسودان خلفت بصماتها على أمور كثيرة منها طبيعة الحدود بين البلدين .

أحدى هذه البصمات بدت فيما يمكن توصيفه بأنه لم يكن هناك خط للحدود بين البلدين حتى أول يناير عام ١٩٥٦ .

يعزى ذلك لسببين : ان مصر حتى هذا التاريخ كانت من الناحية القانونية على الأقل تشارك فى حكم السودان ، وهو حكم بدأ منذ عام ١٨٢٠ ولم ينقطع الا لفترة قصيرة ، وهى فترة الدولة المهدية التى لم تمر سوى ثلاثة عشر عاما (١٨٨٥ - ١٨٩٨) وأنه على الجانبين - مصر والسودان - استمرت المطالبة بوحدة وادى النيل أحد المطالب الأساسية للحركة الوطنية ، وبالمطبع لم تكن قضية الحدود لتدخل أبدا فى حسابان دعاة الوحدة ، وان دخلت فى حسابات آخرين ! (٢) .

بصمة أخرى ان دخول طرف ثالث فى العلاقات المصرية - السودانية فيما حدث نتيجة لاتفاق ١٩ يناير عام ١٨٩٩ لم يؤد بالضرورة الى صنع حدود سياسية بين البلدين .

كل ما حدث أن المادة الأولى من هذه الاتفاقية قد ميزت بين الأراضى الخاضعة للإدارة المصرية وتلك الخاضعة لإدارة النظام الجديد الذى قرره الاتفاقية والتى جاء فيها : « أن لفظة السودان تطلق على جميع الأراضى الكائنة الى جنوب الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض » (٣) .

ويقول اللورد كرومر المقيم فى مصر - الذى وقع الاتفاقية وكان وراء صياغتها - ان هذا التمييز قصد منه إمران ، أولهما : استبعاد نظام الامتيازات الأجنبية عن السودان بعد أن ثبت لسلطات الاحتلال أن هذا النظام يعرقل هيمنتها على البلاد ، وثانيهما : إبعاد التدخل العثمانى فى الشؤون السودانية بعد أن سبب هذا التدخل فى الشؤون المصرية صداعا مستمرا لحكومة لندن ، ولم يكن أبدا فى ذهن الرجل أو فى بال المسئولين المصريين الذين قبلوا بالاتفاقية ان هذه المادة ستضع حدودا بين الأراضى المصرية والأراضى السودانية . . وحدودا سياسية !

البصمة الثالثة بدت فى تلك الخطوة التى اتخذت بعد ما يزيد قليلا على شهرين من عقد الاتفاقية والتى تثير جدلا قانونيا شديدا الآن بين المعنيين بقضية الحدود على الجانبين .

هذه الخطوة جاءت من مصطفى باشا فهمى ، رئيس مجلس النظار ، فقد أصدر الرجل ، ويصفته « ناظرا للدأخلية » أمرا فى يوم ٢٦ مارس من نفس العام ، وكان أمرا عجيبا بالنسبة للمتحدثين عن قضية الحدود

السياسية غير أنه كان مقبولا في إطار السياق التاريخي للعلاقات المصرية السودانية .

جاء في هذا الأمر : « أنه بناء على طلب جناب قومندان حلفا ٠٠ فقد تقرر بين حضرة القومندان المومى اليه وضابط بوليس التوفيقية من جهة وبين مامور فرقة أملاك الميرى ومعاون بوليس مركز حلفا من جهة أخرى على جعل نهاية حدود بلاد السودان شمالا من الجهة الغربية على مسافة ٢٠٠ متر شمالا من البرية بناحية فرص ومن الجهة الشرقية على البرية الكائنة بناحية انددان وأنه وضع هناك علامتان مكتوب على وجه كل منهما الشمالية (مصر) ، والجنوبية (السودان) (٤) .

حدد الأمر المذكور بعد ذلك أن هذا التعديل قد أدخل في حدود السودان عشرة بلاد زمامها ٤٠٩٤ قدانا ، و ٨٢٢٠٦ نخلاف ، و ١٢١٢٨ نفسا ، وقد استهدف هذا التحديه إعطاء مدينة حلفا السودانية امتدادا زراعيًا إلى شمالها .

في نفس السياق ٠٠ سياق التعديلات الادارية لتحقيق أهداف محلية وبعد أقل من أربع سنوات ، في يوم ٤ نوفمبر عام ١٩٠٢ على وجه التحديد ، أصدر ناظر الداخلية المصري قرارا آخر بتشكيل لجنة من قومسيون بلغة العصر ، بناء على اتفاق بين نظارتي الداخلية والحربية ٠٠

تشكلت هذه اللجنة من ثلاثة مفتشين ، واحد من الداخلية والثاني من خفر السواحل والثالث من حكومة السودان .

وبناء على قرار القومسيون المذكور صدر أمر من ناظر الداخلية بتحديد آبار البشاريين وآبار وعيون المليكا بآبار العبوديين والشناطين إلى آخره .

وكان الهدف من الأمر الجديد توحيد القبائل ذات الأصول الواحدة وإخضاعها لنظام ادارى خاص ، فقد أقر هذا الأمر إخضاع قبائل العبايدة التي تعيش إلى الجنوب من خط ٢٢ للنظام الادارى المصرى الذى تخضع له كتلتهم الرئيسية التي تعيش على الجانب المصرى من الخط ، وأن تخضع قبائل البشارية المصرية للإدارة السودانية .

وقد شغلت المنطقة التي استثنيت من تطبيق الإدارة المصرية عليها بناء على هذا الأمر رقعة واسعة تشكل ما يشبه المثلث متساوى الساقين وتتميز تلك المنطقة المعروفة بمنطقة علبة بثرواتها الطبيعية ، فضلا

عن أنها أضافت للساحل السودانى على البحر الأحمر امتدادا خصصا من
حساب الساحل المصرى على هذا البحر .

وكان مفهوما ان هذه البصمات التى تصنع وضعا خاصا للعلاقات
بين البلدين لا تخلق حدودا بينهما . ولكن ما حدث بعد ذلك اثبت خطأ
هذا الفهم !

خصام الاخوة !

جيل أواسط القرن العشرين من المصريين صدم مرتين فى أهم ما
تربى عليه من اقتناعات سياسية ، وفى المرتين كانت تأتى الصدمة من
الجنوب .

كان أهم ما تربى عليه هذا الجيل أن مصر والسودان بلد واحد وأن
الاستعمار هو الذى يعمل على تدمير « وحدة وادى النيل » ، غير أن جماهير
المصريين من أصحاب هذا الاقتناع صحوا خلال النصف الثانى من
الخمسينات على انباء غير سعيدة !

المرّة الأولى فى يناير عام ١٩٥٦ حين قامت فى السودان جمهورية
مستقلة عن مصر ، والمرّة الثانية فى فبراير عام ١٩٥٨ حين نشبت أزمة
الحدود المشهورة بين البلدين والمعروفة « بأزمة حلايب » ، وكأنه لم يكف
إبناء هذا الجيل تهاوى الحلم الذى تربوا عليه . حلم وحدة وادى
النيل . وإنما تبع ذلك نشوء خصام مع اخوة الجنوب حول الحدود !

وإن كانت قصة تهاوى الحلم أصبحت معلومة فإن قصة نشوء
الخصام تحتاج الى إزاحة ستار !

ويمكن القول ان الأمرين الصادرين من مصطفى فهمى باشا بصفته
ناظرا للداخلية المصرية عامى ١٨٩٩ و ١٩٠٢ كانا وراء خلق هذا الخصام
فقد صنع هذان الأمران خطين للحدود المصرية - السودانية . خطأ
مستقيما بامتداد خط عرض ٢٢ أقره اتفاق عام ١٨٩٩ تمسك به المصريون
وخطا متعرجا صنعه الأمران الإداريان لناظر الداخلية المصرى يتمسك
به السودانيون ، ويسوق كل من الجانبين أسبابه لهذا التمسك !

الجانب السودانى شدد على ما جاء فى الأمر الأول المؤرخ فى ٢٧
مارس عام ١٨٩٩ من كونه « تنفيذا للوافق بين حكومة جلالة ملكة إنجلترا
والحكومة المصرية بتاريخ ١٩ يناير ١٨٩٩ » ، ومن ثم فإن ما ينطبق على
خط عرض ٢٢ الذى تضمنه هذا الوفاق ينطبق بنفس القدر على أمر ناظر
الداخلية المصرى .

تشير سمات الخرطوم أيضا الى أن ما ترتب على التعديلات الادارية من حيازتها لأراضى شمال خط ٢٢ وان السودان استمر يدير تلك المناطق لأكثر من نصف قرن دون منازعة من الجانب المصرى يعطيه حقا على تلك المناطق ، وان مصر بالتالى قد تنازلت عن حقوقها « السيادية » عليها .

كما يتمسك السودانيون بالمبدأ الذى أقرته منظمة الوحدة الافريقية بالمحافظة على الحدود الموروثة من عهد الاستعمار ، فالسودان قد ورث حدوده الحالية ومنها حدوده مع مصر عن دولتى الحكم الثنائى .

المصريون لا يوافقون على هذا الفهم ويميزون بشكل صارم بين خط عرض ٢٢ الذى سلموا انه قد أصبح فعلا بمثابة حدود سياسية بين اراضى البلدين بعد اعلان قيام الجمهورية السودانية اول يناير عام ١٩٥٦ ، أما ما دون ذلك من تعديلات جرت على هذا الخط فانه لا تعدو أن تكون تعديلات ادارية تنتهى فعاليتها باختيار السودانين طريق الانفصال عن شمال الوادى .

ويؤسس الجانب المصرى موقفه على مجموعة من الأسس :

اول هذه الأسس أن الأمرين المذكورين قد صدرا عن طرف واحد وليس من خلال علاقة « تعاقدية » كما كان الأمر بالنسبة لاتفاقية عام ١٨٩٩ التى ميزت بين الأراضى المصرية والسودانية بخط عرض ٢٢ ، وبالتالى افتقدت هذه الحدود أهم عناصر قانونيتها ٠٠٠ العلاقة التعاقدية ا

الأساس الثانى أنه بينما وقع اتفاقية ١٩ يناير عام ١٨٩٩ بطرس باشا غالى بصفته ناظرا للخارجية المصرية ، مما يعطى لها طابعها الدولى ، فقد وقع الأمرين مصطفى فهمى باشا بصفته ناظرا للدخلية مما يتم عن الطبيعة المحلية لهذين الأمرين .

الأساس الثالث متصل بسابقه وهو أن الأمر الأول قد صدر من ناظر الدخلية المصرى بناء على طلب قومندان بوليس حلفا وضابط بوليس الترفيقية ومأمور فرقة أملاك الميرى بنفس المحافظة ، وهى فى مجموعها اطراف مصرية .

واصطبغ الأمر الثانى بنفس الطابع ، ويرفض المصريون فى هذا الصدد القول بأن القومسيون الذى شكله ناظر الدخلية المصرى كان يمثل الجانبين ، الحكومة المصرية والحكومة السودانية ، على أساس أن

المفتش الذى كان يمثل الحكومة الأخيرة كان موظفا فى وزارة الحربية المصرية .

الأساس الرابع أن الأمرين قد صدرا من ناظر الداخلية المصرى إلى جهات إدارية مصرية ، الأول إلى محافظة النوبة ، والثانى إلى « حضرة مدير أسوان » ، وهى بذلك تكتسب طابعها الإدارى .

ويرفض المصريون الحجة السودانية القائلة باكتساب حق على المناطق الواقعة شمال خط ٢٢ بحكم التقاسم ، لأن هذا الحكم يمكن أن يسرى على كيانات سياسيين منفصلين ، وهو الأمر الذى لم يكن قائما طوال الفترة بين عامى ١٨٩٩ و ١٩٥٦ ، الأمر الذى بدأ فى الطابع الإدارى لتنظيم الحدود بينهما أو بالأحرى بين أول الأقسام الإدارية شمالى السودان وآخر الأقسام الإدارية جنوبى مصر .

يؤسس المصريون أيضا رأيهم القانونى فى التمسك بخط عرض ٢٢ على أنه لم يبد من مصر فى أى وقت ما يفيد النظر إلى الخط المتعرج الذى يتمسك به السودانيون باعتباره خطأ سياسيا ، العكس هو الصحيح ، وهو ما حدث فى مناسبات عديدة نختار أهمها :

المناسبة كانت مناسبة دولية ، وهى مناسبة توقيع اتفاقية الحدود الغربية لمصر فى ديسمبر عام ١٩٢٥ .

فقد أصدرت الخارجية المصرية بهذه المناسبة كتابا أخضر متضمنا الاتفاق وخريطة للحدود المصرية جاءت فيها الحدود الجنوبية متطابقة مع خط عرض ٢٢ درجة شمالا ، وقد كتب عليها « الحدود السياسية Political Boudary » تمييزا لها عن الخط الإدارى (٦) .

ويلاحظ هنا أن الحكومة البريطانية باعتبارها الطرف الثانى فى حكم السودان ، أو حكومة الخرطوم ، لم تعترض فى أى وقت على هذا المفهوم المصرى فى التمييز بين الحدود الإدارية والحدود السياسية .

وبين الحجج والحجج المضادة نشبت أول أزمة على الحدود المصرية السودانية ..

أزمة حلايب وأثارها :

حقيقة يتوجب الاعتراف بها وهى أنه إذا كان الخلاف على الحدود المصرية السودانية بمثابة لغم آخر مدفون فى العلاقات العربية - العربية ، فإن محاولات إشعال هذا اللغم كانت تأتى فى العادة من مصدرين ، أما بعض القوى الحزبية فى السودان التى تزايد على العلاقات بين البلدين -

وأما أيد خارجية تسعى الى تدمير تلك العلاقات وراءها قوى داخلية ،
فى السودان أيضا لتحقيق مصالح ضيقة وأنية .

يتأكد ذلك من طبيعة الأزمة الحدودية الشهيرة بين البلدين التى
نشبت فى شتاء عام ١٩٥٨ ، فقد تفجرت من جراء مبادرة قامت بها
حكومة السيد عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة التى وضعت قانونا
انتخابيا أدخلت بمقتضاه المنطقة الواقعة شمال مدينة حلفا ، كذا المنطقة
التي تحيط بحلايب وشلاتين الواقعتين على ساحل البحر الأحمر ضمن
الدوائر الانتخابية السودانية .

دفع ذلك الحكومة المصرية الى تقديم مذكرة الى حكومة الخرطوم
فى ٢٩ يناير عام ١٩٥٨ أشارت فيها الى مخالفة هذا القانون لاتفاق
١٨٩٩ الذى عين خط الحدود بخط عرض ٢٢ درجة شمالا ، وقد أبدت
الحكومة المصرية استعدادها لتسليم السودان المناطق التى تديرها جنوب
الخط المذكور فى مقابل عودة الادارة المصرية للأراضي الواقعة شمال
الخط .

وكانما كانت تنتظر حكومة السيد عبد الله خليل الفرصة ، فبدلا من
الرد على المذكرة المصرية اخذت الصحف الناطقة باسم حزب الأمة تشن
خطة على ما أسمته أطماع مصر فى السودان ، وأن قوات مصرية فى
طريقها الى المنطقة المتنازع عليها مما دفع وزير الخارجية السيد محمد
أحمد محجوب ، الى استدعاء السفير المصرى فى الخرطوم ، اللواء
محمود سيف اليزل خليفة ، وأبلغه « أن حكومة السودان تأمل أن تكون
المعلومات التى وردت بشأن القوة العسكرية غير صحيحة » دون رد على
المطلب الأساسى الذى جاء فى المذكرة المصرية .

دفع ذلك حكومة القاهرة الى توجيه مذكرة أخرى فى ١٢ فبراير جاء
فيها أنها اعمالا لحقوقها المعترف بها فى المناطق التى تديرها السودان
ستقوم بدعوة سكان تلك المناطق للمشاركة فى الاستفتاء المقرر اجراؤه
على قيام الجمهورية العربية المتحدة .

وبدلا من الرد على المذكرتين المصريتين اخذت الحكومة السودانية
فى تصعيد الأزمة على نحو غير مألوف .

فقد بادرت الى عرض الخلاف على المنظمات الدولية ذات الصلة
ليصبح بذلك أول نزاع بين دولتين عربيتين يصل الى هذا الحد .

ويلاحظ أنه بينما قامت حكومة الخرطوم بإحاطة جامعة السودان
العربية علما بالموضوع قامت فى الوقت نفسه بطلب عقد اجتماع طارئ

لمجلس الأمن لمناقشة ما وصفته « بالوضع الخطر » القائم على الحدود
نتيجة لتصريك مصر « اعدادا كبيرة » من قواتها ، صوب المناطق
المتنازع عليها .

وأمام ما استشعرته الحكومة المصرية من اصرار من جانب حكومة
حزب الأمة على تصعيد الأزمة وتاليف الشارع السودانى يساعدها فى
ذلك المندوب البريطانى فى مجلس الأمن أعلن مندوب مصر فى المجلس أنه
حفاظا على الروابط التى تربط بين الشعبين المصرى والسودانى ، فقد
قررت الحكومة المصرية تأجيل تسوية مسألة الحدود حتى الانتهاء من
الانتخابات السودانية ٠٠ الامر الذى دعا المجلس الى تأجيل نظر القضية
لاعطاء الفرصة للطرفين المعنيين لحلها عن طريق المفاوضات الثنائية .

ومنذئذ تم دفن اللغم وان لم يتم نزع فتيله رغم مضى نحو ثلث قرن ،
الامر الذى يلفت النظر ٠٠

وفى تقديرنا ان ذلك التجميد يعزى لاعتبارات عديدة بعضها مصرى
وأغلبها سودانى ٠٠

على الجانب السودانى فان حالة عدم الاستقرار التى عرفها جنوب
الوادى خلال تلك الفترة (ثورتان شعبيتان وثلاثة انقلابات عسكرية)
لم تمنح أية حكومة فى الخرطوم الفرصة او حتى الجراءة لتسوية المسألة
على النحو الذى أوصى به مجلس الأمن .

فضلا عن ذلك فان هناك قوى حزبية فى السودان يهملها ابقاء هذا
اللغم الذى يمنحها فرصة دائمة للتهديد بإشعال القتيل بهدف تحقيق
مكاسب سياسية .

اضافة الى كل ذلك فان الوضع الحالى على خط الحدود أكثر مناسبة
للسودان منه لمصر ، حتى وان كان وضعا متفجرا !

أما بالنسبة للجانب المصرى فان حالة عدم الاستقرار فى السودان
تضعه أمام موقف مريب ، فهو لا يريد أن يضع حكومة الخرطوم اذا كانت
صديقة موضع الهجوم من خصومها فى حالة المطالبة بتسوية المسألة ،
وهو لا يرغب فى أن يتيح لهذه الحكومة اذا لم تكن كذلك الفرصة للمزايدة
على العلاقات بين البلدين .

وفى انتظار الوقت الملائم تبقى قضية الحدود بين البلدين مصدرا
خطر فى العلاقات بينهما وميدانا لخلل أطراف متعددة لتحويل الاخوة
المتخاصمين الى الاخوة الأعداء !

حواشي الفصل الثامن

- (١) لما كانت هذه الدراسة نشرت في بعض الصحف المصرية والعربية فقد بادرو أحد الأساتذة السودانيين وهو د- فيصل عبد الرحمن على طه بالرد عليها في جريدة الخليج التي تصدر بامارة الشارقة بدولة الامارات العربية المتحدة في ١٩٩١/٤/٥ ، وقد رأينا توجها للموضوعية اراد الملحق رقم (٩) لنص هذا الرد .
- (٢) د* يونان لبيب رزق ، قضية وحدة وادي النيل ١٩٣٦ - ١٩٤٦ .
- (٣) نص الاتفاقية - ملحق رقم (١٠) .
- (٤) نص أمر ١٨٩٩ - ملحق رقم (١١) .
- (٥) نص أمر ١٩٠٢ - ملحق رقم (١٢) .
- (٦) صورة للخريطة المرفقة باتفاقية عام ١٩٢٥ (ملحق رقم ١٣) .

(٤) الحدود المغربية – الجزائرية نغم يهدد الوحدة المغربية !

لا وحدة مغاربية دون المغرب والجزائر ، فبينما تلعب كل من تونس وموريتانيا دور الكومبارس فى مثل هذه الوحدة بالانضمام الى هذا الطرف أو ذاك فان ليبيا العضو الخامس فيها ظلت فى موقع التنازع بين الاتجاه الى المشرق أو الانضمام الى المغرب !

وقد استمرت قضية الحدود تلعب دورا مؤثرا فى العلاقات المغربية – الجزائرية ومن ثم فى قضية الوحدة المغاربية ، فبينما كان يرى الطرفان أن تلك الوحدة تقدم البديل عن نزاع حدودى مرير بينهما ، فان هذا النزاع كان يترك بصماته السلبية على هذه الوحدة .

وقصة هذه الحدود قد بدأت قبل أكثر من قرن ولا نستطيع أن نزع منها قد انتهت حتى هذه اللحظة مما يشكل لغما مدفونا فى أعماق العلاقة بين البلدين الشقيقين ، ومما يهدد أية مشاريع وحدوية للمنطقة ، الأمر الذى يتطلب الغوص فى الأعماق للتعرف على طبيعة هذا اللغم مهما ترتب على ذلك من مخاطر !

البداية فى لالا مارتيا !

المغرب الأقصى أو المملكة الشريفة استمرت الكيان السياسى العربى الوحيد الذى احتفظ باستقلاله عن الامبراطورية العثمانية ، وقد نجح حكام هذه البلاد بعد أن بدأ العالم العربى يواجه الهجمة الامبريالية

أن يحتفظوا باستقلالهم لفترة غير قصيرة ، ولكن كان عليهم أن يواجهوا
فى نفس الوقت أشكالا من الانتهاكات من جانب القوى الاستعمارية ،
خاصة من فرنسا بعد استيلائها على الجزائر عام ١٨٣٠ .

فقد نشأ بعد هذا الاستيلاء موقف أدى الى الاحتكاك بين الفرنسيين
وبين المغاربة ، ذلك أن المقاومة الجزائرية التى قادها الأمير عبد القادر
فى مواجهة التغلغل الفرنسى فى البلاد كان لا بد أن تخلف
مردوداتها ، وهى مردودات طالت من بين ما طالته الحدود بين
البلدين .

فمن ناحية كان الأمير يحصل على مدد واضح من المغاربة من وراء
الحدود ، ومن ناحية أخرى كان يعبر تلك الحدود متوجها الى المغرب
كلما ثقلت يد المطاردة الفرنسية .

وبعد سنوات طويلة من الكر والفر كان الفرنسيون قد نجحوا خلالها
فى تقوية قبضتهم على الجزائر بدأوا فى تعقب الثوار الجزائريين عبر
الحدود ودخول الأراضى المغربية .

ولا نستطيع أن نزعم أنه كان هناك خط حدود مرسوم بين البلدين فى
ذلك الوقت ، إنما كان التمييز بين أراضى كل منهما قائما على أساس تبعية
القبائل المقيمة فى مناطق الحدود ، مما أدى الى أن يكون مفهوم
الانتهاكات مرهون بمدى تعدى أى طرف على مناطق قبلية تدين
بالولاء لطرف آخر ، وهذا ما حدث من جانب الجنرال بيجو مهندس
الاستعمار الفرنسى فى الجزائر .

بدأت سياسات هذا الاستعمار الشهير بإقامة الحصون على الحدود
دون احترام لأراضى المملكة الشريفة كان أظهرها حصن فى لالا مغنية
التي تقع داخل المغرب مما أدى الى أن بدأت قبائل المنطقة فى مقاومة
توغل « الفرنسيين » فى أراضيهم وتدافعت الأحداث التى وصلت الى
احتلال مدينة وجدة المغربية ، ولم يعد أمام السلطان عبد الرحمن سوى
أن يخوض الحرب دفاعا عن حدود مملكته ، وكانت الفرصة التى انتظرها
بيجو بل وعمل على خلقها .

والقصة طويلة ونقتصر منها على رواية الجانب الخاص بصناعة
خط الحدود الجزائرية - المغربية .

فقد تطورت الأمور الى حدوث المعركة المشهورة فى وادى أسلى فى
أغسطس عام ١٨٤٤ التى انتهت بهزيمة مغربية قاسية أعقبها توقيع

اتفاقية فى أكتوبر كان أهم ما جاء فيها خاصا بالحدود بالاتفاق على
تخطيطها بدقة !

والقول أن أهم ما جاء فى الاتفاقية خاصا بالحدود له أسبابه .

فمن جانب لم يكن بيجو يستطيع أن يفعل أكثر من ذلك بحكم أن
تطوير الهجوم الفرنسى على المغرب كان سيقلى معارضة شديدة من
بريطانيا ، وهو الأمر الذى لم تكن حكومة باريس على استعداد لتحمله .

من جانب آخر فإن السيطرة على مناطق على الجانب المغربى من
الحدود كانت ستمكن الجانب الفرنسى من وقف استمرار عمليات المقاومة
التي تشنها القبائل المغربية .

ومن جانب آخر فإن اقتطاع مناطق من الحدود المغربية الصحراوية
سيؤدى الى حصار المغرب وقطعها عن امتداداتها الافريقية التي كانت
دائما مصدرا أساسيا من مصادر قوتها مما يمهد للسيطرة عليها عندما
يأتى الوقت المناسب ، ثم أنه يقرب بين الوجود الفرنسى فى الجزائر
والوجود الفرنسى الذى أخذ يتعاظم فى إفريقيا الغربية .

ومن ثم فإنه يمكن القول أن الاتفاقية التي وقعت بين الطرفين فى
لالا مارنيا فى يونيو عام ١٨٤٥ كانت بالأساس اتفاقية حدود .

قسمت هذه الاتفاقية الحدود الجزائرية - المغربية الى ثلاثة أقسام .
القسم الأول يمتد من البحر بطول ١٥٠ كيلو مترا حتى ثنية الساسى ،
وقد رسمت الحدود فى هذه المنطقة على شكل مستقيم يتفق الى حد كبير
مع ذلك الخط الذى كان يفصل بين المملكة الشريفة وبين نيابة الجزائر
العثمانية .

القسم الثانى يمتد جنوب ثنية الساسى حتى الصحراء الكبرى ، وقد
روى تخطيط الحدود فى هذا القسم على أساس التوزيع القبلى ، وكالعادة
فى التقسيمات التي تتم على مثل هذا الأساس ، فقد أصبحت بطون القبائل
موزعة بين المنطقتين الفرنسية والمغربية ، الأمر الذى كان مثار خلافات
مستمرة بين الجانبين (١) .

القسم الأهم هو القسم الثالث وهو الذى ضم مناطق الصحراء
الكبرى التي تركت مشاعا دون تحديد ، وكان الغموض فى هذا القسم
مقصودا من الجانب الفرنسى ، فالغموض ينتهى دائما لصالح الجانب
الأقوى ، وهذا ما اثنتته الأيام فعلا !

المسيرة الصفراء :

عدم تعيين خط فى المنطقة الصحراوية من الحدود الجزائرية - المغربية أدى الى تحجيم نفوذ السلطان فى منطقة لم يكن يملك فيها سوى سلطة اسمية بحكم طبيعة الدولة المغربية ، الأمر الذى مكن الجانب الآخر من التوغل الى مسافات بعيدة فى تلك المنطقة مما يمكن توصيفه بالمسيرة الصفراء !

وقد تعددت خطوات هذه المسيرة ، فتارة بمنح الحماية لزعماء تلك المناطق والتدخل فى صراعاتهم المحلية الأمر الذى كثيرا ما كانت تعجز عنه الحكومة السلطانية فى فاس أو مكناس ، ويقدم منح الحماية لعبد السلام الوزانى الذى كان من أكبر الزعماء الدينيين فى المنطقة ندونجا لذلك ، وتارة أخرى بإرسال حاميات صغيرة للمراقبة فى الواحات الواقعة جنوبى الصحراء مثل فجيج وعين صلاح وتوات مما حدث عند نهاية القرن التاسع عشر .

وليس من شك ان احتلال فرنسا لمجموعة واحات توات عام ١٩٠٠ قد طرح قضية الحدود بقوة ، فبينما كان المغاربة موقنين من وقوع هذه الواحات فى أراضيهم كان الفرنسيون يتذرعون بأن حكومة فاس لا تمارس أية سلطة عليها ، هذا من ناحية ، كما أنهم كانوا من ناحية أخرى مطمئنين أنهم لن يواجهوا ثمة مقاومة من الجانب البريطانى ، وهو ما كانوا يعملون حسابه ، وذلك بعد عقد اتفاقية مع حكومة لندن عام ١٨٩٩ تركت بمقتضاها الصحراء الكبرى بأكملها كمنطقة نفوذ فرنسية .

ورغم محاولات السلطان عبد العزيز الاستنجاد بالجانب البريطانى الا أن حكومة لندن التى كانت منشغلة آنذاك فى حرب البوير لم تعط له اذنا صاغية الأمر الذى مكن الحكومة الفرنسية من أن تضغط على الجانب المغربى لارغامه على توقيع بروتوكول فى باريس فى ٢٠ يوليو عام ١٩٠١ أعقبه اتفاق محلى فى ٢٠ ابريل من العام التالى .

حددت هذه الاتفاقيات القبائل ذات الأصول المغربية وتلك ذات الأصول الجزائرية وقسمت مناطق الصحراء بينها ، وقد تحولت بمقتضى تلك الاتفاقيات مناطق واسعة الى الجانب الجزائرى .

ولما كانت الاتفاقيات المذكورة قد اعترفت باستمرار العمل باتفاق لا لا مارنيا فقد قطعت بذلك السبيل على المغاربة فى تعيين خط الصدود جنوب ثنية الساسى .

وتأسيسا على ما تضمنته الاتفاقيات الجديدة مما عرف «سياسة التعاون» لاشاعة السلام فى منطقة الحدود فقد أخذ الفرنسيون فى اقامة المراكز العسكرية على طول الحدود ، كولب بيشار ، وعلى الطرق المؤدية الى واحة فجيج ، وعمدوا الى الاكثار من المستشفيات والأسواق حول تلك المراكز لتكون أداة اجتذاب واغراء مما قوى بالفعل من القبضة الفرنسية مما سمح للفرنسيين بالتوغل حتى وصلوا الى حدود الساقية الحمراء (٢) ، الصحراء الاسبانية ، واستتبعت ذلك الامساك برقبة المغرب نفسه مما مهد ، مع اسباب أخرى ، لاعلان الحماية الفرنسية على المغرب عام ١٩١٢ خاصة بعد أن تم التخلص من المعارضة البريطانية بعد عقد الوفاق الودى عام ١٩٠٤ .

وكان المعتقد أنه بعد أن أصبحت الأراضى على جانبي الحدود واقعة فى نطاق الهيمنة الفرنسية فانه لم تعد ثمة حاجة لحكومة باريس أن تعيد تشكيل الحدود لصالح طرف دون طرف آخر ، غير أن هذا الاعتقاد لم يكن صحيحا ١

ذلك أن طبيعة العلاقة مع الجزائر ، حتى عام ١٩٥٤ على الأقل - كانت مختلفة عن طبيعة العلاقات مع المغرب ، فبينما كانت الجزائر قسما من «الأراضى الفرنسية» فيما وراء البحار كانت المغرب على علاقة تعاقدية مع فرنسا ، وهى علاقة من المعلوم انها مؤقتة على أى الأحوال .

واستمر الموقف يضطرب على هذا النحو حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تلا ذلك من تنامى حركات التحرير الوطنية فى بلاد المغرب العربى ، وهو التنامى الذى بلغ مرحلة متقدمة خلال منتصف الخمسينات سواء باستقلال المملكة المغربية أو بقيام الثورة الجزائرية ، وبدأ أن خريطة المنطقة فى طريقها الى اعادة التشكيل ، الأمر الذى بدأ معه كل طرف فى اعادة حساباته ، وكانت حسابات شديدة التعقيد .

جانب من هذه الحسابات كان استراتيجيا ، فقد كانت حكومة الرباط تضع حساباتها على ضم موريتانيا فى مرحلة ما بعد الاستقلال ، وكان معنى أن تبقى الحدود المغربية - الجزائرية على ما خططت عليه فى العهد الاستعماري فصل المغرب عن موريتانيا .

جانب آخر كان اقتصاديا إذ كان قد تم عام ١٩٥٢ اكتشاف مناجم غنية بالحديد فى منطقة كارا جبيلات التى تقع على بعد ٨٠٠ كيلو مترا غربى كولب بيشار و ١٥٠ كيلو مترا جنوبى تندوف ، وقد قدر المخزون من خام الحديد الجيد فى تلك المناجم بما يزيد عن ٣ مليار طن مما يعد ثروة قومية كبيرة لا تحتاج الا الى منفذ للمحيط الاطلنطى .

فضلا عن ذلك كانت هناك الحقوق التاريخية للمملكة المغربية والتي كان للمسلطات في الرباط ما يثبتها ، وان الجانب الفرنسي قد انتهك هذه الحقوق على نحو لا شك فيه !

على الجانب الآخر كان الجزائريون منهمكين في مقاومة الوجود الفرنسي في بلادهم في أعنف وأطول الثورات الشعبية ضد الاستعمار في التاريخ العربي المعاصر .

وابان تلك الفترة التي ناهزت الثمانى سنوات جرت اتصالات فرنسية مغربية استهدفت من ورائها حكومة باريس أن يكف المغاربة أيديهم عن تأييد الثورة الجزائرية ، وهو الأمر الذي لم تقبله حكومة الرباط التي فضلت التفاهم في هذا الشأن مع الجانب الجزائري ، وهو التفاهم الذي تمخض عن توقيع « بروتوكول سرى » في ٦ يوليو عام ١٩٦١ بين كل من الحكومة المغربية و « الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية » نص على أن تتم تسوية مشكلة الحدود بين البلدين من خلال « مفاوضات تجرى بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة » ، وانتظر الجميع استقلال الجزائر الذي أعلن يوم ٥ يوليو عام ١٩٦٣ ، ولكن ما حدث بعد ذلك لم يكن في الحسبان !

حرب تندوف !

صباح يوم الثلاثاء ٨ أكتوبر عام ١٩٦٣ صحا العالم على أخبار الاشتباكات المسلحة على الحدود بين المغربية والجزائريين ، وكانت أول اشتباكات عربية - عربية بسبب مشكلة حدودية . وقد اتهم كل طرف الآخر بأنه المتسبب لهذه الحرب القصيرة التي دارت حول تندوف .

الملك الحسن الثاني في مذكراته التي وضعها تحت عنوان «التحدى» يقول : « مرة أخرى رفضنا العرض الفرنسي لاستعادة الأراضي المغربية على الحدود الشرقية . غير أنه لم يتبع هذا التسوية الأخوية مع الجزائر ، على العكس من ذلك فإن المغاربة الذين لم يرغبوا في الاشتراك في الاستفتاء الذي اقترحتة الحكومة الجزائرية المؤقتة هاجمهم جيش التحرير الجزائري وتحرش بهم . ووصل الى تندوف ٦٠٠ من قوات الجندرية الجزائرية حيث كان رئيس القبيلة ورجاله يتمسكون بمغربيتهن ٠٠ وهاجم الجزائريون تندوف وقتلوا ١٢٠ من مواطنينا » ، ويرتب الملك على ذلك أسباب تدخل الجيش المغربي في معركة تندوف (٣) .

بالمقابل يشرح الأستاذ محمد حسنين هيكل وجهة النظر الجزائرية في مقال له تحت عنوان « ما هي الحكاية بين ملك المغرب والجزائر » انه كان وراء ما اعتبر عدوانا مغربيا على الجزائر المؤسسات المالية

الفرنسية التي كانت تتطلع الى استغلال حديد تندوف ، فضلا عن ذلك كانت هناك أزمة داخلية تواجهها الريايط تقتضى صرف النظر الى تحديث خارجي ، وأخيرا الهواجس التي بدأت تنتاب الطبقة الحاكمة فى المغرب من انتصار الاشتراكية فى الجزائر واحتمالات العدوى ! (٤) .

على اى الأحوال كانت الحرب قصيرة وانتهت بعد وساطة افريقية من الامبراطور هيلسلاسى وتم بعد ثلاثة أسابيع فحسب ، يوم ٣٠ اكتوبر على وجه التحديد ، التوقيع فى باماكو على اتفاقية بين الجزائر والمغرب تنص على تشكيل لجنة للتحكيم تابعة « لمنظمة الوحدة الافريقية » لتحديد مسئولية الأطراف فى النزاع ، وعلى انسحاب القوات على الجانبين ، مع نولى عسكريين اثيوبيين وماليين المحافظة على الأمن والحياد داخل المنطقة الفاصلة .

ورغم قصر حرب تندوف الا أنها تركت ندوبا ظاهرة فى العلاقات المغربية - الجزائرية نضى أن تكون آثارها لا زالت موجودة حتى يومنا هذا !

فقد تشابكت فى المرحلة التي أعقبت حرب تندوف مجموعة من الاعتبارات صنعت لمشكلة الحدود المغربية - الجزائرية مذاقا خاصا ، ولم تبقىها فى إطار الخلاف على بضع مئات من الكيلومترات فى الصحراء الغربية !

أول هذه الاعتبارات ما ترتب على قيام منظمة الوحدة الافريقية فى نفس عام تندوف من محاولة اقرار خلافات الحدود فى القارة السوداء على ضوء المبدأ الذى أرسته المنظمة الجديدة والقائل بالابقاء على الحدود الموروثة من المرحلة الاستعمارية .

ورغم أن المغرب قد وقع ميثاق المنظمة الا أنه أبدى تحفظا حول مشكلة حدوده مع الجزائر وإن « توقيع الميثاق لا يمكن أن يقصر على أنه اعتراف - علنى أو ضمنى - بالأمر الواقع الذى يرفضه المغرب ، أو أنه تخلى عن مواصلة السعى لنيل حقوقه بالوسائل الشرعية التي يمتلكها » .

الاعتبار الثانى ان ايقاف حرب تندوف لم يؤد الى حل المشكلة وإنما أدى فحسب الى تجميدها ، رغم اعتراف الطرفين أن هناك مشكلة ، وهو الأمر الذى دفع المغرب الى قبول وقف اطلاق النار ، فالحرب فى حد ذاتها بغض النظر عن نتائجها كانت من وجهة النظر المغربية تؤكد على « وجود المشكلة » التي ينبغى تسويتها .

اعتبار ثالث تمثل فيما ترتب على نشوء مشكلة جديدة منذ منتصف السبعينات ، وهى مشكلة الصحراء الاسبانية التى ضمتها المغرب ، والتي لم تكن بعيدة عن مشكلة الحدود المغربية - الجزائرية .

ف « المسيرة الخضراء » التى دبرها المغرب فى اكتوبر عام ١٩٧٥ والتي اتجهت الى العيون بكل ما ترتب عليها من ضم الصحراء الى المغرب قد صنعت وضعا جديدا لقضية الحدود الجزائرية - المغربية اختلف عن وضعها الذى كان قائما عام ١٩٦٣ .

فالوضع القديم كان قائما على أساس أن موريتانيا جزء من المغرب وأن الحدود يوضعها القائم تمنع اتصال المغرب بموريتانيا ، أما الوضع الذى أصبح قائما بعد ضم الصحراء الى المغرب فقد كان يعنى بالنسبة للجزائر اغلاق الطريق بين حديد تندوف وبين موانئ التصدير على المحيط الاطلنطى ، مما شكل سببا من اهم اسباب تشجيع الجزائر لجبهة البوليساريو التى قادت المقاومة الصحراوية ضد الوجود المغربى ، والتي اتخذت من منطقة الحدود المتنازع عليها مرتكزا لشن العمليات التى تقوم بها ضد القوات المغربية .

بيد أن هذا الوضع قد صنع من جانب آخر منقذا لتسوية أزمة الحدود وهو العمل على حل المشاكل القائمة فى اطار مغربى ، سواء ما اتصل منها بالحدود أو بالصحراء ، ومن هنا صاحب مشاريع الوحدة المغاربية قدر من هدوء المشكلتين .

غير أن ذلك لا يعنى أن نار أيهما قد انطفأت وان كان يمكن القول انها قد خبت ..

يشير الى ذلك ، فيما يتصل بالحدود ، أنه بعد توقيع اتفاقية فى الرباط فى ١٥ يوزية عام ١٩٧٢ بين الجزائر والمغرب تخلت فيها الأخيرة عن المطالبة بالصحراء الجزائرية ، خاصة تندوف ، واعترفت بأن « وادى دراع » يشكل الحدود الفاصلة بين الدولتين ، فى مقابل تعهد الجزائر باشتراك المغرب فى عملية استخدام الحديد المستخرج من « كارة جبيلات » .. هذه الاتفاقية لم يصدق عليها المغرب أبدا (٥) .

حواشي الفصل التاسع

(١) د. صلاح العقاد ، المغرب العربي .

(٢) انظر الخريطة المرفقة (ملحق رقم ١٤) .

(٣) Hassan II ; The challenge

(٤) الأحرار في ١٠/١٠/١٩٦٣ - مقال تحت عنوان - ما هي الحكاية بين ملك القرب
والجزائر ؟

(٥) حرب الصحراء في المغرب العربي - ملف وثائقي - الخلفية التاريخية والسياسية
لقضية الصحراء - السياسة الدولية - العدد ٤٤ - ابريل ١٩٧٦ ص ٢١٥ - ٢٢٥ .

الموضوع الخامس

حصار العاصفة

- الفصل العاشر : حول التفسير التامري للتاريخ !
- الفصل الحادي عشر : من « النظام الدولي الجديد » الى « الباكس امريكانا » !
- الفصل الثاني عشر : ديبلوماسية القانفات والتدخل لأسباب انسانية !

حصاد العاصفة

(١)

التفسير التأمري للتاريخ !

حتى الكوارث لها قيمة فى حصيلة الخبرة التاريخية للشعوب ولكن
يشترط واحد هو أن تتعلم منها تلك الشعوب !

وتقود هذه الحقيقة البسيطة الى النظر فيما يمكن أن نسميه « حصاد
العاصفة » ٠٠ عاصفة الصحراء التى اطاحت بالكثير من مفردات الحياة
السياسية التى درج عليها التاريخ العربى المعاصر لتحل محلها وقائع
جديدة لم نستوعبها بعد ٠٠ وربما لا نستوعبها ابدا طالما استمررنا على
ادمان ما كنا نتعاطاه من افكار قديمة لم يعد لها مكان فى عالم ما بعد
العاصفة ٠٠ ويبدو ، لمزيد من الأسى ، أن ادمان القديم يشكل جانبا لا فكاك
منه من جوانب النفسى العربية .

تبدو تلك الحقيقة مما أخذت تروج له بعض الأوساط السياسية
العربية من أن ما حدث فى مجمله ليس أكثر من « مؤامرة دولية » حكمت
ضد الحاضر والمستقبل العربيين ، وهو الأمر الذى قد يلقى هوى فى نفوس
البعض ولكنه فى نفس الوقت الأمر الذى يتطلب دراسة من جموع الباحثين
حتى لا نحصد من العاصفة سوى الحنظل !

أصل تفسير المؤامرة :

المؤامرة كان بإمكانها أن تصنع تاريخا ، ولكن ليس فى هذا العصر الذى اختفت إبانته مفرداتها ..

ومفردات صناعة المؤامرة ، فيما عرفته الحيساسة السياسية فى العصور ٠٠ عصور الدور المؤثر للمؤامرة فى تلك الحياة تمثلت فى حياة القصور ، وشرذمة قوى السلطة ، وتقطع العلاقة بين هذه القوى وبين ما أصبحنا نسميه « الرأى العام » الذى لم يكن موجودا أصلا نتيجة لنمط الحياة الذى كان سائدا ، وأخيرا تسطح العلاقات الدولية فى تلك الحقبة التاريخية .

المفردة (الأولى) الخاصة « بحياة القصور » يؤكددها ، سواء على مستوى العصر الاقطاعى فى الغرب أو فى الشرق ، ان تلك الحياة قد حفلت بالمؤامرات والدسائس بين أفراد الأسر الحاكمة لنقل السلطة من يد تستحقها شرعيا الى يد لا تستحقها بنفس المفهوم !

وكان من الطبيعى أن تشيع فى تلك العصور وسائل التخلص من أفراد الأسر الحاكمة بدس السموم أحيانا وبإلخناق ليلا أحيانا أخرى وبغرس الخناجر فى الظهر أحيانا ثالثة ، وكان أى عمل من تلك الأعمال كفيلا بنقل السلطة من شخص الى آخر ، أو بالأحرى كفيلا بتغيير موقع النفوذ من مركز من المراكز المتصارعة فى القصر الى مركز آخر بكل ما يصحب هذا التغيير من انتقال الامتيازات !

وقوة احتمال حدوث مثل هذه الأفعال فيما كان يسمى « بانقلابات القصر » هو الذى أدى الى ظواهر تاريخية نندعش لها الآن ، كان يقوم أحد الملوك أو الأمراء الاقطاعيين بقتل كل المستحقين الشرعيين لولاية العرش من بعده ، أو كان يقوم آخر بوضع كل هؤلاء فى سجون حتى يتوقى احتمالات المؤامرة ..

ومع كل ما كانت تكفله مثل تلك الاجراءات من استقرار نسبي للحاكم ، فان محصلتها النهائية كانت تقضى الى اضعاف ملحوظ للأسر الملكية ، وهو اضعاف أدى الى بروز ظاهرة الوزراء الأقوياء ، أو فيما أسمى أحيانا « بالوزراء العظام » ، وهى ظاهرة لم تنج منها الأنظمة الحاكمة سواء فى الغرب أو فى الشرق .

المفردة (الثانية) تتمثل فى شرذمة قوى السلطة ، والمعلوم ان العصر الاقطاعى كان عصر « اللامركزية السياسية » ، فقد كان هناك الى جانب شخص الحاكم جماعات الاشراف من رؤوس الأسر الكبيرة ، وجماعات

الفرسان التي كانت تكون القوة العسكرية الضامنة لاستمرار السلطة والتي كانت تتشكل في نفس الوقت من عصبية يعينها أو من مجموعة من العصبيات ، وكان لكل من هذه الأطراف الثلاثة مصالحها !

وقد استمرت العلاقة بين تلك الأطراف تقوم على حالة من التوازن يسعى كل طرف منها الى تغييرها لصالحه ، بمعنى آخر حالة من التوازن غير المستقر !

وبينما كانت عملية ترجيع كفة شريعة من تلك الشرائع تتم في بعض الأحيان من خلال صراعات علنية فيما بينها فانها كانت تحدث في أغلب الأوقات سرا ومن خلال مؤامرات لا تلبث أن تتكشف نتائجها مع انتقال السلطة من شريعة الى أخرى .

ويحفل تاريخ تلك العصور بمثل تلك المؤامرات خاصة في تلك الفترة التي ظهر فيها حكام أقوياء يسعون الى الاستئثار بالسلطة ، بينما يقدم الملك هنري الثامن في انجلترا نموذجا لهذا في الغرب من خلال مؤامراته لضرب قوة الأشراف والكنيسة ، فان محمد علي باشا في مصر يقدم نموذجا لنفس الظاهرة من خلال ضربة لقوة المماليك في المؤامرة المشهورة المعروفة باسم « مذبح القلعة » ومن خلال تخلصه من الزعامة الدينية ممثلة في السيد عمر مكرم في مؤامرة أخرى أوقع بواسطتها بين العلماء وأرسل في نهايتها الرجل منفيا الى دمياط وبمباركة هؤلاء ! (١) .

نأتي يعد ذلك للمفردة (الثالثة) المتمثلة في غياب رأى عام قادر على صنع الأحداث السياسية ، فان جو المؤامرات لا ينتعش الا في مثل هذا الغياب !

وبينما يتراوح هذا الرأى العام بين القوة في البلاد المتقدمة في عصرنا هذا والضعف في البلاد المتخلفة فانه لا يمكن الزعم انه غائب أو غير موجود في هذه البلاد الأخيرة على عكس ما كان عليه الحال في عصور الاقطاع !

وغياب الرأى العام في تلك العصور كان نابعا من الطبيعة التي غلبت على تنظيماتها الاجتماعية . . . الطبيعة الطائفية !

فالمجتمع الاقطاعي قام على أساس صدق ، أى أن كل طائفة منفصلة على نفسها مثل الصدقة ، سواء في الحارة بالمدينة ، أو في النجوع والكفور بالريف ، لا يعنيه من أحداث البيئة المحيطة الا ما يورثها بشكل مباشر ، ولم يكن هذا الورث يجيء من أى تغيير في السلطة ، فقد كان الجميع يستترون طالما تمتعوا بالشرعية الدينية ، مباركة من البابوات

الكرادلة فى الغرب وفتاوى شيوخ الاسلام فى الشرق ، وانما كان
يجىء من تصرفات بعض شرائع السلطة التى كانت تنزل بهم أحيانا مظالم
قاسية ، ومثل هذا الفراغ الذى كان يحدث فيه التغيير كان يشجع على
استفصال دور المؤامرة ! (٢) •

• تبقى المفردة (الأخيرة) المتصلة بالعلاقات الدولية ، فتعبير العالم
« المتراعى الأطراف » تعبیر ينتمى الى العصور الوسطى بحكم تقطع أوصال
هذا العالم الناتج عن كيانات اقتصادية واجتماعية منفصلة عن بعضها
البعض وطرق مواصلات شديدة الوعورة ، مما كان يصعب معه التعرف
على ما يجرى فى بقعة بعينها الا بعد حدوثه بشهور طويلة تكون المؤامرة
خلاله قد أفرخت والوضع الذى تمخض عنها قد استقر !

أضف الى ذلك ان المصالح الاقتصادية لم تكن قد تشابكت الى الحد
الذى يدعو أى طرف الى التدخل فى شئون الطرف الآخر دفاعا عن مصالحه
فيما أصبح يحدث فى العصر الرأسمالى مما كان يترك بدوره لائى طرف
هامشا واسعا لتغيير السلطة من خلال المؤامرة دون ما خوف من تبذل
أية جهة أخرى •

غير ان مجموع هذه المفردات التى كانت تصنع التغيير من خلال
المؤامرة ، وتقرى البعض على تفسيره على ضوءها قد طحتنا تماما
التغيرات التاريخية ، ولم يعد هذا التفسير صالحا الا فى أضيق الحدود
التى لا تصنع وحدها التغيير •

فأكل دور المؤامرة فى صنع التغيير :

معلوم ان كل المفردات التى كانت تتيح الفرصة لصناعة التغيير من
خلال المؤامرة قد اختفت واحدة وراء أخرى فى العالم الحديث ، ومعلوم
ايضا ان هذا العالم لم ينشأ بشكل فجائى وانما استغرق ذلك وقتا طويلا
ناهز قرونا خمسة ••

الأهم من ذلك ان دخول هذا العالم الحديث لم يحدث بشكل متزامن
بين شعوب العالم فبينما دخلته بعض من تلك الشعوب ، التى اصطلح
على تسميتها بالشعوب المتقدمة ، منذ وقت مبكر ، فلا زالت شعوب أخرى
تتعثر فى الولوج من ابوابه العريضة !

وهذا التفاوت فى الدخول هو الذى خلف هامشا لاستخدام المؤامرة
فى عمليات التغيير السياسى ، بيد أنه ينبغي الاعتراف بأن هذا الهامش
شديد الحدودية ، ويحاول كل من يشارك فيه أن يتصل منه ، بحكم أن

هذا النوع من النشاط السياسى أصبح مرفوضا بمنطق العصر حتى لو مارسه بعض أطرافه ، وبشكل شديد السرية !

الممارسة تأتى من جانب « مؤسسات » بعينها فى العالم المتقدم ضد « أفراد » بذاتهم فى العالم المتخلف ! وتلك المؤسسات هى على وجه التحديد ادارات الاستخبارات فى العالم الأول ٠٠ عالم المؤسسات ، أما الأفراد فهم فى الغالب من « الزعامات » السياسية فى العالم الثالث التى قد تقف عائقا أمام تنفيذ سياسات بعينها لدول العالم الأول فى بلدانهم !

ويمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات على دور المؤامرة فى صنع المتغيرات السياسية فى العالم المعاصر ٠٠

١ - محدودية هذا الدور ولامشروعيته ، على عكس الحال حينما كان فى عصور الانقطاع جزءا أصيلا من الحركة السياسية ، الأمر الذى يبدو فى ظاهرة بعينها ٠٠

فبينما كان يترتب على التغيير « بالمؤامرة » فى تلك العصور وصول المتآمر للسلطة وتباهيه بنجاحه فى تنفيذ مؤامرة مما يكسبها قدرا من المشروعية ، فإن « المتآمر » فى العصور الحديثة يحرص على إخفاء وجهه ، ويندفع بأخريه الى جنى ثمار مؤامراته فى الظاهر وإن بقى هو المستفيد الأساسى من نجاح المؤامرة !

٢ - ثبات عناصر المؤامرة ، بمعنى أنه قد أصبح هناك الطرف « الفاعل » طوال الوقت ، والطرف « المفعول به » طوال الوقت أيضا ، على عكس الحال فى السابق حين كانت كل أطراف اللعبة تنهج سبيل المؤامرة كأحد السبل التى تحقق بها أهدافها ٠

والطرف الفاعل يتمثل فى دول العالم المتقدم التى لا تقبل بوجود المؤامرة بأى شكل ، مهما بلغت هامشيتها ، فى سياساتها الداخلية ، وتقدم « ووترجيت » نموذجا على ذلك ، فقد تحولت الى فضيحة وأطاحت بأحد الرؤساء الأقوياء لكبير دولة فى العالم ٠

أما الطرف « المفعول به » فيكون فى العادة بعض زعامات دول العالم الثالث الذين يؤدى التخلص منهم الى تغييرات جذرية فى سياسات بلادهم بل فى مستقبلها ، وهذه هى المشكلة فى عالم دول « اللامؤسسات » حيث يكون دور الفرد فى صياغة سياسات بلاده دورا أساسيا !

وتبدو المفارقة طريفة هنا أن بعض مؤسسات دول المؤسسات التى لا تقبل بحال فكرة المؤامرة فى التغيير السياسى تستخدم المؤامرة تجاه

دول اللامؤسسات التى قد نقبل شعوبها بالفكرة ، بل وتستضيفها فى حل الخلافات السياسية ، بمعنى آخر أن العالم المتقدم يبيع بضاعة بائرة عنده الى شعوب العالم المتخلف التى تقبل على استخدامها ، وهى ليست على أى الأحوال البضاعة البائرة الوحيدة التى يبيعها هؤلاء لأولئك !

٣ - تختلف طبيعة المؤامرة السياسية التى تدبرها الأجهزة عن تلك التى كان يدبرها فرد أو مجموعة من الأفراد . صحيح أنه يجمع بين الاثنين بضع سمات مشتركة ، مثل السرية والمباغطة ، الا أن مؤامرات أجهزة الاستخبارات تقوم على درجة عالية من التخطيط واستخدام أفضل الوسائل العلمية المتاحة لتوفير فرص نجاحها ، فالفشل فى التنفيذ يكلف غالبا ، وان اختلفت الكلفة بين عصر وعصر .

فال فشل فى عصر المؤامرة ، العصر الاقطاعى ، قد يقضى الى هروب المتآمرين ، أو القبض عليهم واعدامهم ، أما الفشل فى العصور الحديثة فهو يؤدى الى هزة شديدة فى جهاز الاستخبار الذى قام على التدبير ، وهى هزة تؤدى فى الغالب الى تغيير شخصوصه وسياساته ، وتقدم « فضيحة لافون » وما ارتبط بها من اغتيال « اللورد موين » وما خلفته من آثار على « الموساد » نموذجا لذلك !

الأهم من ذلك الكلفة فى « السمعة الدولية » ، وهى سمعة تحرص اية دولة محترمة ترغب أن يكون لها صوت فى المجتمع الدولى فى الحفاظ عليها .

ولعل تلك المخاوف على « السمعة » تزيد من محدودية دور المؤامرة فى صنع المتغيرات السياسية فى عالمنا المعاصر ، بمعنى آخر أن المؤامرة كأداة سياسية لا زالت موجودة ، ولكن ليس الى الحد الذى يقضى الى محاولة تفسير الأحداث التاريخية على ضوئها ، ويبدو أن العرب أو بعضهم لم يصدقوا هذا بعد !

التفسير التأمري وتكريس التخلف !

تأسيسا على فهم المتغيرات السابقة فمن الصعب قبول مقولة البعض بأنه كانت هناك « مؤامرة » دولية أو أمريكية لشن حرب الخليج أو ضرب العراق مما تروج له بعض الدوائر العربية معتمدة فى ذلك على حادثة هنا أو واقعة هناك ، لعل أشهرها ما ذكر عن المقابلة بين السفارة الأمريكية فى بغداد وبين الرئيس العراقى والتى قيل أنها قد أُلحقت للرئيس العراقى أن بلاده لن تتدخل اذا ما احتل الكويت ، وأنها بذلك قد غررت به ، وهو ما ثبت عدم صحته !

يمكن القول انه كان هناك « ترتيب » أو « تخطيط » أمريكى أو دولى ،
ولكن ما لا يمكن قبوله أنه كانت هناك مؤامرة ، و الفرق بين التخطيط
والمؤامرة ، سواء فى طبيعة العناصر التى تصنع كل منهما أو فى طبيعة
العصر الذى يفرز أيهما .

ونعتقد أن محاولة ترويج بعض الدوائر العربية لتفسير المؤامرة فى
حرب الخليج ، والأهم من ذلك قبول قطاع كبير من العاملين فى حقل
السياسية العربية به ، تم فى جانب منه لسبب سياسى ، إلا أن قبوله
يشى بوجود جذور للفكرة فى العقل العربى ..

السبب السياسى واضح ولا يحتاج لجهد كبير لاكتشافه ، بل نزع أنه
يتسم بقدر كبير من السذاجة ، فلا شك أن المروجين للتفسير يرون أنه
يعفى القيادة العراقية والقيادات العربية التى دعمتها من مسؤوليتها
التاريخية عما حاق بالوطن ، وهى مسئولية ثقيلة على وجه اليقين !

أما ما اتصل منها بجذور الفكرة فى العقلية العربية فهى التى تتطلب
بعضاً من اعمال الفكر ..

أول هذه الجذور ، فيما نراه ، أن العقل العربى لم يتخلص تماماً
بعد من رؤى العصور الوسطى ، حكاوى ألف ليلة وليلة المليئة بالدسائس
والمؤامرات ويتقبلها ، بل ويقبل عليها إذا ما تجسدت فى أعمال فنية ،
مثل تلك التى تبثها محطات التلفزيون العربية بشكل منتظم فى شهر
رمضان من كل عام !

ومثل هذا الاقبال يجعل من السهل بمكان الترويج للتفسير التأمري
للتاريخ لدى أناس لم يتخلصوا بعد من جو صناعة المؤامرة !

جذر آخر صادر مما نعتقد من أن العقلية العربية لا زالت فى
مساحتها الأكبر عقلية غيبية أكثر عقلية سببية .

ويترتب على هذا النوع من التفكير عدم اجهاد العقل فى السعى
وراء التفسير الحقيقى لأية ظاهرة والاكتفاء بعزو الحدث الى قوة لا
يدرك العقل كنهها ، والتفسير بالمؤامرة يقدم لونا من ألوان هذا التفكير
فهو يعفى من يقول به من محاولة اثباته لأن المؤامرة بطبيعتها أمر غير
قابل للتفسير على أساس أن ظواهرها وعناصرها لا تكون معلومة
على وجه اليقين ، وهى ترقى بذلك الى مرتبة اسناد الظواهر
الى القوى الغيبية !

جذر ثالث ضارب فى أعماق العصر الاستعماري ، والذي ألف

العرب خلاله أن يكونوا العنصر « المفعول به » فى المعادلة على اعتبار أنهم كانوا دائما يواجهون قوة لا تقهر !

وقد استنাম العرب لهذه المعادلة ورأى زعمائهم أنه يعقبيهم من أية مسئولية ، فكلما بدا نقص أو تقصير فى جانب من جوانب الحياة فليس أسهل من أن يعزى ذلك الى العصر الاستعماري ، وأن استمراريته ناتجة عن « المؤامرات الاستعمارية » !

ويؤدى هذا الى عدم البحث فى الأسباب الحقيقية للمشكلات العربية وإلى بقاء الحال على ما هو عليه ، بمعنى آخر تكريس التخلف ، وهو ما يجد فيه أصحاب التفسير التأمري للتاريخ بابا واسعا يدلّفون منه الى العالم الذين يريدون ، بوعى أو بدون وعى ، ابقاء العرب فيه !

حواشي الفصل العاشر

- (١) عبد الرحمن الرافعي ، محمد علي •
- (٢) جيب وباون ، المجتمع الاسلامي والغرب (ترجمة د• أحمد عبد الرحيم مصطفى) •

حصار العاصفة

(٢)

من « النظام الدولي الجديد »
الى « الباكس امريكنا » !

« السلام العادل » مقولة يرددها دائما الحالون أو السذج ، لسبب بسيط ، لأنه ليس له وجود فى التاريخ ، أو ما نعلمه من تاريخ العصور الحديثة على الأقل !

فالحروب فى هذه العصور إما انها قد دارت بين قوى كبرى ، وهى لا تنتهى فى العادة الا بعد أن يكسر أحد الطرفين المتحاربين ارادة الطرف الآخر بعد أن يكون قد كسر عظامه ، وهو عندئذ يفرض سلامه ، ولا يكون سلاما عادلا بالطبع ، على الأقل بالنسبة للمنهزم !

واما انها تدور بين قوى محلية ، وهى لا تكون رغم هذا بعيدة عن تدخل القوى العظمى ، بشكل أو بآخر ، مما يؤدى الى أن يأتى السلام الذى يعقب مثل هذه الحروب محصلة لحسابات معقدة تتداخل فيها موازين القوى والمصالح على نحو يصعب معه الحديث عن سلام عادل !

والسلام فى الحالة الاولى يكون سلام المنتصر والسلام فى الحالة الثانية يكون سلام المصالح والتوازنات التى لا ترعى بالضرورة ما يعتبره اطراف الصراع عدلا !

بيد أن هناك حالة ثالثة من السلام أفرزتها « العاصفة » ، وهو سلام غير متكرر فى التاريخ ، حدث مرتين قبل ذلك فحسب ٠٠ فى العصور القديمة فيما عرف « بالسلام الرومانى Pax Romana » ، وفى العصور الحديثة فيما عرف « بالسلام البريطانى Pax Britannica » ، وان كان فى هذه المرة قد حدث لفترة أقصر وبدرجة أقل حدة وشهرة !

والـ « باكس » وهى كلمة لاتينية تعنى السلام تشير فى المرتين الى نجاح قوة عظمى فى فرض هيمنتها على العلاقات العالمية على نحو يسمح لها بصياغة تلك العلاقات بطريقة تفرض معها ارادتها مما يؤدى بالضرورة الى خلق حالة من « وقف الصراعات » سواء على المستوى المحلى أو على مستوى القوى العظمى نفسها ، ونعتقد أن العالم مقبل للمرة الثالثة فى تاريخه المعروف على سلام ثالث من نفس الطراز ، فيما يمكن تسميته بالـ Pax Americana أو السلام الأمريكى ، والذي بدأ بما اتفق على تسميته « النظام الدولى الجديد » ، ونجحت عاصفة الصحراء فى صياغته على هذا النحو الذى لا يحدث فى التاريخ الا نادرا ، الأمر الذى يستحق الدراسة .

ومثل أية ظاهرة تاريخية ، خاصة ظاهرة على هذا القدر من الأهمية ، فان حدوثها لا يأتى فجأة أو من فراغ ، وانما تسبقه فى العادة مقدمات قد يكون بعضها قريبا وقد يكون البعض الآخر بعيدا ، وليس من شك أن المقدمات القريبة كانت « النظام الدولى الجديد » الذى لا زال البعض يتصور أنه موجود ، والموجود حقيقة بعض بقاياها ، فقد أسقطته العاصفة بين ما أسقطت من كثير من مفردات عالم ما قبل العاصفة !

النظام الدولى الجديد - الرؤية التاريخية :

الفارق بين الرؤية السياسية والرؤية التاريخية أنه بينما يعنى أصحاب الرؤية الأولى بالتفصيلات فان أصحاب الرؤية الثانية يتوخون النظرة الكلية .

وتقول الرؤية السياسية ان « النظام الدولى الجديد » توصيف شارح للتعبير عن متغير أساسى جرى فى ميدان العلاقات السياسية فى فترة ما بعد الحرب الثانية بحلول التعاون محل الصراع بين القوتين الأعظم Super Powers ، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، وتعميق فكرة الاعتماد المتبادل بينهما .

وبينما تؤرخ هذه الرؤية لبداية النظام الدولى الجديد بمنصف الثمانينات غير أنها ترد أصوله لبداية السبعينات عندما شاع قدر من الوفاق بين الدولتين الأعظم .

وتقول التجربة التاريخية بغير ذلك ، فهذا التوصيف السياسي يفترض ان التغيير الذى حدث فى العلاقات بين القوتين الأعظم انما قد جرى نتيجة لمجموعة من الدوافع المتكافئة لدى الجانبين دعتهما الى اعادة صياغة العلاقات بينهما على النحو الذى أقرز النظام الجديد ، وهو افتراض غير صحيح !

فقد كان هناك من الاشارات ما يؤمى منذ اوائل السبعينات الى تراجع سوفيتية فى حلبة الصراعات الدولية ، بالمقابل الى احراز الأمريكيين لأشكال من التقدم ، وان ظل هذا التقدم « بالنقط » أكثر منه بالضربة القاضية حتى مطلع التسعينات !

ويأتى تدشين هذا التقدم فى منتصف الثمانينات التى وضع معها الانهيار السريع فى خط التوازن الدولى الذى استمر يحكم العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

فمنذئذ وحتى قيام أزمة الخليج فى اغسطس عام ١٩٩٠ جرت تحت جسور هذه العلاقات مياه كثيرة ، وكانت تجرى فى مجموعها فى الاتجاه العاكس لجريانها خلال الأربعين عاما الماضية مما يمكن رصد فى مجموعة من الحقائق ، التى وان بدت معروفة ، الا انها تتطلب اعادة ترتيب ..

١ - انه بينما استمر تماسك العالم الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بمؤسساته السياسية والعسكرية من خلال حلف الاطلنطى فان الكتلة الشرقية لم تعد كتلة ..

وتتدافع الملاحظات فى هذا الشأن ..

فبالرغم من أن حلف وارسو لا زال قائما الا أنه من الناحية الواقعية قد توقف نبضه ولم يبق منه سوى شهادة ميلاد دون تحرير شهادة وفاة بعد رغم حدوثها بالفعل !

ذلك ان « المونة » التى كانت تربط بين اوصال هذه الكتلة قد تفككت مما يؤذن بانهايار البديان ، و « المونة » التى نعنيها هنا هى الوحدة الايديولوجية .. وحدة العالم الاشتراكي مما بدأ فى فقدان الأحزاب الشيوعية لكراسى الحكم فى دولهم ، سواء من خلال ثورات عارمة فيما جرى فى بلد مثل رومانيا ، او بانتخابات حرة فيما حدث فى عديد من دول الكتلة الشرقية الأخرى .

والملاحظ ان « المونة » الايديولوجية لم يكن لها نفس التأثير فى العالم الغربى مما يتبدى من أن النظام التعددى فى هذه الدول كثير!

ما سمح بوصول أحزاب « غير رأسمالية » الى الحكم دون أن يؤثر ذلك على انتمائها السياسى وتحالفها العسكرى مع بقية العالم الذى اصطلحوا على تسميته « بالعالم الحر » ١

الملاحظ ايضا أنه كانت هناك علاقة جدلية بين قدرة الاتحاد السوفيتى على قيادة الكتلة ، سواء من خلال الدعم الاقتصادى أو الوجود بل والتدخل العسكرى ، وبين قوة الأحزاب الشيوعية فى دول الكتلة ، وهى القوة التى كانت تتيح مزيدا من أسباب التواجد لحكومة موسكو ، وهلم جرا ١

٢ - ما أصاب تماسك الاتحاد السوفيتى نفسه من أسباب الوهن ، وهو ومن تترادى أعراضه يوما بعد آخر ٥٥ الأعراض التى بدأت من الأطراف وتزحف فى الوقت الحالى تجاه القلب !

وكان من الطبيعى أن يبدأ فى الأطراف الأوربية ، جمهوريات البلطيق ، وهى جمهوريات تم ضمها للاتحاد نتيجة لأحداث الحرب العالمية الثانية أى أنها لم تكن قسما أصيلا من الاتحاد السوفيتى فى فترة ما قبل الحرب ، أضف الى ذلك أن درجة التطور السياسى والاقتصادى فى تلك الجمهوريات أعلى كثيرا من درجة التطور فى الجمهوريات السوفيتية على الأطراف الآسيوية مما يجعلها مؤهلة بشكل أكبر للسبق فى المطالبة بالخروج عن الاتحاد !

أما « القلب » فيبدو من التلملح الواضح الذى أخذ يصيب أبناء الجمهورية الأم ، جمهورية روسيا ، والتى يعبر عنها بشكل واضح « يلتسين » وأنصاره ، الذى انفجر فى خلافات علنية بين السلطات فى هذه الجمهورية وبين السلطة المركزية للاتحاد .

وإذا كان الجانب الأكبر من الاعجاب الذى ناله الاتحاد السوفيتى فى خلال الحرب العالمية الثانية أو فى أعقابها ، قد صدر مما ارتآه العالم من نجاح التجسرية الاشتراكية فى نقل هذه الدولة الكبيرة من قوة اقتصادية متخلفة فيما كان قائما على العهد القيصرى الى قوة اقتصادية متقدمة أثبتت قدرتها على المواجهة مع دولة هائلة بحجم ألمانيا النازية ، فإن ترومتر هذا الاعجاب قد أخذ يغيض مع تأكيد العجز الظاهر للتجربة السوفيتية عن أن تصنع عالم الرخاء الذى استمر يحلم به المواطنون السوفيت وظل يترقبه فقراء العالم .

ولعل الصورة التى أخذت تضيع عن الاتحاد السوفيتى منذ منتصف الثمانينات من أنه عملاق عسكرى يقف على قدمين من الجيس من جراء

مشاكله الاقتصادية قد أخذت تترسخ ، وهى صورة كان الأمريكيون أول من ادركوها !

٣ - ما حاق بالعالم الثالث من متغيرات والذى كان بمثابة الظهير الذى يشد أزر الكتلة الاشتراكية .

ويمكن تقسيم العقود الأربعة التى امتدت منذ نهاية الحرب الثانية (١٩٤٥) وبداية ما أسمى بالنظام الدولى الجديد (١٩٨٥) ، بالنسبة لهذا العالم الى قسمين ٠٠ عقدان منها يشكلان ما يمكن تسميته « بصناعة الحلم » ، وعقدان آخران تبدد فيهما هذا الحلم !

وفى خلال العقدين الأولين اللذين شهدا حركات التحرير الوطنية على نطاق واسع وكان للاتحاد السوفيتى دور مؤثر فى مظاهرتها كان من الطبيعى أن يحتل مكانة خاصة فى هذا العالم ٠٠ حتى أن محاولات تجميع دول العالم الثالث كان ينظر إليها فى كشف حساب الصراعات بين الدولتين الأعظم باعتبارهما رصيذا مضافا لحساب السوفيت ومخصوصا من حساب الأمريكيين ، وتقدم سياسة الحياد أو عدم الانحياز نموذجا لذلك حتى أن اشهر وزراء الخارجية الأمريكية فى تلك الحقبة ، جون فوستر دالاس لم يملك إلا أن يهاجمها الى حد التشهير بوصفه اياها بأنها « سياسة غير أخلاقية » !

وجاء عصر الاستقلال وأخذ الحلم فى التبدد ، فأغلب الحكومات الوطنية كانت طموحاتها أكبر كثيرا من امكاناتها ، وبدأت حكومة الاتحاد السوفيتى تضع حسابات مصالحها خاصة بعد أن أخذت المشاعر تشيع لدى المواطن السوفيتى أن دول العالم الثالث أصبحت تمثل بالنسبة لبلاده « بثرا بلا قاع » !

وبدا شهر العسل فى العلاقات بين الاتحاد السوفيتى وأغلب دول العالم الثالث فى الانقضاء لتحل محله مغاضبات كثيرة ألجأت عديدا من هذه الدول الى أن تولى وجهها شطر الجانب الآخر ٠٠ جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، سواء لقدراتها الاقتصادية المتفوقة ، أو لسياساتها البرجماتية المحسوبة ، أو لقناعة البعض أنها لم تشارك فى الحملة الاستعمارية التى تعرضت لها بلاده ، وهى حملة كانت محسوبة بالاساس على حلفاء واشنطن الأوربيين !

وإذا كان « تبدد الحلم » قد انعكس بالضعف على التجمعات التى كان ينخرط فى سلكها دول العالم الثالث ، خاصة مجموعة عدم الانحياز ، فانه قد انعكس بصورة أشد بؤسا على مكانة الاتحاد السوفيتى فى هذا

العالم ، ويدا لموسكو انها لم تحصد من كل ما زرعه خلال العقدين السابقين سوى الندامة !

ويكل تلك المتغيرات دخل الاتحاد السوفيتى فى عملية صناعة النظام الدولى الجديد ، وليس هناك يد من القول انه كان فى هذه الصناعة بمثابة « الشريك الأصغر » ، ولكن حتى هذا الموقع لم تلبث العاصفة أن أطاحت به !

٠٠ نحو الباكس امريكانا !

لا يملك أى مراقب لتطورات أزمة الخليج منذ أن نشبت فى مطلع أغسطس عام ١٩٩٠ وحتى هذه اللحظة الا أن يلاحظ انه كلما مر الوقت زاد تقزيم الدور السوفيتى ليس فحسب بالنسبة للأزمة بل ربما بالنسبة للسياسة الدولية على وجه الاجمال !

والقصة طويلة ومتشابكة الخيوط ٠٠

أحد هذه الخيوط متصل بالموقف السوفيتى فى هيئة الأمم المتحدة ، وهو موقف فريد وغير مسبوق ، ورغم أن الموقف العراقى كان يستحيل الدفاع عنه الا أن ذلك لم يكن هو السبب فى أن المندوب السوفيتى كان دائم التصويت الى جانب المشاريع الأمريكية فى مجلس الأمن !

ويعلم المتتبعون لتاريخ العلاقات العراقية - الكويتية أنه فى أزمة سابقة بين البلدين لها بعض ملامح الأزمة الأخيرة وأن لم تكن فى حدتها اتخذت السياسة السوفيتية فى المنظمة الدولية موقفا مختلفا بمقدار ١٨٠ درجة !

الأزمة هى تلك التى فجرها عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١ والتى أعلن فيها ايضا ضم الكويت وانها تشكل محافظة من المحافظات العراقية ، وان لم يضع ذلك موضع التنفيذ كما فعل صدام حسين .

خلال هذه الأزمة لم يكثف الاتحاد السوفيتى بمنع أية اداة دولية ضد العراق بل ذهب بعيدا الى حد منع الكويت من دخول هيئة الأمم المتحدة حتى عام ١٩٦٣ الى أن تمت الاطاحة بحكومة قاسم وجاء الحكم الجديد بسياسة توفيقية مع دولة الكويت ، ولكن العصر كان غير العصر فيما اكده مجموع المواقف السوفيتية تجاه كافة القرارات التى صدرت متعلقة بالأزمة الثانية ! (١) .

فلم يحدث أن اعترض أو تحفظ السوفيت على قرار واحد من القرارات المتعددة التى أصدرها مجلس الأمن ، ومع التسليم بأن الولايات

المتحدة الأمريكية قد استثمرت الأخطاء العراقية الفادحة في إدارة الأزمة، ومع التسليم بأنه كانت لحكومة موسكو حساباتها الخاصة ، يبقى لهذا الموقف السوفيتي دلالة على حجم التغيير الذي أصاب العلاقتين بين الدولتين الأعظم ، وإن أحدهما لم تعد أعظم !

أقصى ما استطاعت أن تصل اليه السياسات السوفيتية في هذا الصدد انها وضعت شرطا لموافقتها على قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الصادر في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٩٠ والذي خول « للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت » استخدام جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة ، وكان شرطا يؤكد على تآكل الدور السوفيتي كقوة عظمى !

الشرط هو اعطاء العراق فرصة أخيرة لينفذ هذه القرارات تبـلـغ نحو الشهر والنصف ، وعلى وجه التحديد حتى يوم ١٥ يناير عام ١٩٩١ ، ومن المعتقد أن مثل هذا الشرط كان يتفق مع المصالح الأمريكية التي كانت بدورها في حاجة لاستكمال استعداداتها العسكرية !

ومتابعة مجموع القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بناء على مقترحات أمريكية ولقيت التأييد الكامل من الجانب السوفيتي إنما تؤكد على أن حكومة موسكو قد قبلت بالعمل تحت « المظلة الأمريكية » مما يشي بقبول ما تسعى حكومة واشنطنون الى تحقيقه ، وإن يكون سوى سلام أمريكي !

يأتى بعد ذلك الخيط الثالث ممثلا في المحاولة المحدودة من الجانب السوفيتي للعب دور بعد أن اتخذت الأزمة بعدها كصرع عسكري، وكان هناك دواع عديدة للقيام بهذا الدور ..

فالمناطق التي بدأ الصراع يشتعل فيها متاخمة للحدود السوفيتية ، وتفجر أى قتال فيها يمس بدرجة أو بأخرى الأمن القومي السوفيتي ، وهى حقيقة من حقائق الجيوبولوتيك الثابتة التي كان يدركها بالنسبة لهذه المنطقة حتى ساسة روسيا القيصرية الذين كانت لهم استراتيجيتهم في الخليج منذ القرن الثامن عشر .

وكان متصورا مع احتمالات نشوب القتال أو حتى بعد نشوبه أن يكون لموسكو سياسة أكثر نشاطا ، ومع ما قيل من تملل في صفوف الجيش الأحمر واعتراضات في صفوف الحزب ، ولكل منهما ما يبرزه فإن الجهد السياسى الذى قامت به دوائر الكرملين قد اقتصر على عدد من الرحلات التى قام بها « بريماكوف » المبعوث الشخصى للرئيس السوفيتي، الى بغداد وبعض العواصم العربية والأوربية وهى رحلات لم تمنع

استمرار عجلة الأحداث على النحو الذى انتهى بالحرب لتفرض انتصارا حاسما لقوى الائتلاف مما مهد لفرض الباكس امريكانا !

ويثير الدهشة انه خلال تلك الفترة السابقة على الحرب فان فرنسا ، وهى عضو فى الائتلاف الدولى ، قد بذلت من محاولات وضع العصى فى عجلة الهيمنة الأمريكية على ادارة الأزمة أكثر مما استطاع السوفيت أن يفعلوا ، وهى محاولات بدت فى جانب منها فى المساعى الفرنسية للوصول الى حلول سلمية للمشكلة ، فقد كان الفرنسيون يدركون تماما ما سوف يترتب على ذلك من هيمنة على مجريات صنع السلام بالشروط الأمريكية ، وبدت فى جانب آخر فى الرفض الفرنسى بوضع قواتها تحت قيادة شوارسكوف وان كانت قد اضطرت فى نهاية الأمر أن تنسق معه !

تأتى بعد ذلك الجهود السوفيتية خلال فترة الحرب الجوية ، وهى الجهود التى اثمرت فى النهاية ، وبعد رحلات طارق عزيز الى موسكو بقبول صدام حسين الانسحاب من الكويت ، ولكن كان الوقت متأخرا للغاية ، وحتى لو لم يكن متأخرا فلم يكن الأمريكيون مستعدين لقبول دور سوفيتى فى المشكلة بعد أن وصلت الى هذا الحد ، وهو الدور الذى يمكن أن يسمح لحكومة موسكو بلعب دور فى صياغة عالم ما بعد العاصفة وهو الدور الذى عزم الأمريكيون على القيام به وحدهم ، ومن ثم فقد مضوا فى طريقهم لا يلون على شئ ، وتتجاهل حكومة موسكو ما جرى ، ويصرح ساستها بأنه لن يؤثر شئ على علاقات بلادهم مع الولايات المتحدة !

وإذا كانت هناك محصلة لتأثير موقف صدام حسين اللامنطقى على مستوى المواقع الدولية فقد كانت بالايجاب قطعاً بالنسبة لواشنطن ، وكانت بالسلب يقينا بالنسبة لموسكو الأمر الذى لا نعتقد معه أن الحكومة السوفيتية سوف تغفره للرجل طالما بقى فى سدة الحكم !

يبقى بعد ذلك رصد تأثير العاصفة على دول العالم الثالث ، وبخاصة المنطقة العربية ، فنظن أن ما يجرى الآن من شخوص هذه الدول على اختلاف نظمها الى تحركات الولايات المتحدة الأمريكية فى فترة ما بعد الأزمة سعيا لحل ما اصطلح على تسميته بمشكلة الشرق الأوسط وخفوت الاهتمام بالدور السوفيتى أو حتى بدور أوربا الغربية الأمر الذى كان العرب يعولون عليه كثيرا قبل العاصفة ، انما يعبر عن بداية شيوع القناعة بأن « السلام » اذا جاء فلن يجيء الا عبر واشنطن وهو أمر كان محل انتقاد شديد وعادل فى مرحلة تاريخية سابقة !

باختصار فقد اكدت الممارسات السياسية والعسكرية لكافة الأطراف
تجاه العاصفة أن العالم المعاصر مقبل على حقبة تاريخية لا يملك الا
توصيفها بحقبة « السلام الأمريكى » بكل ما يترتب على هذه الحقيقة من
نتائج يستحيل تجاهلها !

حواشي الفصل الحادى عشر

- (١) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى - دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١
- (٢) تعن قرار مجلس الأمن باستخدام القوة بعد ١٥ يناير ١٩٩١ (ملحق ١٥)

حصاد العاصفة

(٣)

ديبلوماسية القاذفات والتدخل لأسباب إنسانية !

كان المعتقد أن تدخل الدول الكبرى فى شئون الدول المتوسطة أو الصغيرة تحت دعاوى إنسانية Humanitarian Intervention لا يمثل أكثر من ذكريات تاريخية فى العلاقات بين الطرفين تنتمى الى العصر الامبريالى حتى جاءت العاصفة فاذا بالذكريات تتبعث من اكفانها ولو بشكل مختلف لتمثل تهديدا متجددا من القوى الكبرى للتدخل فى شئون الدول الصغيرة ، ولهذا قصة ..

والقصة من فصلين ، بدأ أولهما منذ العقد الثانى من القرن التاسع عشر واستمر بشكل أو بآخر حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، أى لنحو قرن من الزمان لم ينته الا وكانت أوربا قد أقامت إمبراطورياتها الاستعمارية الشهيرة ، وقد استمرت الدعاوى الإنسانية تمثل حجر زاوية فى هذا البناء !

الفصل الثانى يرفع الستار عنه الآن فى أعقاب العاصفة ، وتأتى الدعاوى الإنسانية هذه المرة مستترة بأغطية جديدة ولكن لتحقيق أهدافا قديمة ، الأمر الذى ينبغى أن يتوفر مفكرو الدول الصغيرة على دراسته والتحذير من الانسياق وراء هذه الدعاوى لأنها تسعى فى نهاية الأمر الى تحقيق أهداف سياسية شأنها فى ذلك شأن شقيقاتها التى تم الترويج

لها خلال القرن التاسع عشر ، وتؤكد دلائل كثيرة على هذه الحقيقة .

ورغم ما نقول به من اختلاف الظروف التاريخية فى كل من المرتين فإن هذا الاختلاف لا ينفى وجود أكثر من وجه للتشابه ، ربما يكون أهمها أنه فى المرتين تم تنفيذ هذه السياسات باستخدام التفوق العسكرى ، فى المرة الأولى باستخدام التفوق البحرى مما أشاع تعبير « دبلوماسية البوارج » ، كأحد التعبيرات السياسية لذلك العصر ، وفى هذه المرة باستخدام التفوق الجوى مما يحق لنا معه القول بأن الدول الكبرى تعتمد الآن الى استخدام ما يمكن تسميته « بدبلوماسية القاذفات » !

ولفهم ما يجرى فى الفصل الذى يرفع الستار عنه الآن يتطلب الأمر نظرة الى ما جرى خلال الفصل الأول .

الدعوى الانسانية وصناعة الامبراطوريات الاستعمارية :

اول ظهور للتدخل الأوروبى فى شئون بلاد العالم تذرعا بدعوى انسانية حدث خلال القرن التاسع عشر ولأسباب لا صلة لها بهذه الدعوى !

هذا الظهور حدث فيما يسمى بحركة مناهضة الرق Anti Slavery Movement ، وهى حركة لم تكن تعبر عن اهتمامات انسانية بالبشر بقدر ما كانت تعبر عن متغيرات اقتصادية عرفت أوربا وبدأت فى بريطانيا التى كانت اول من عرف هذه المتغيرات .

فتجارة الرقيق التى شارك فيها الأوربيون الذين أسهموا فى الحركة الاستعمارية ، والتى استمرت من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر ، سواء كانوا من البرتغاليين أو الأسبان أو الهولنديين أو الانجليز أو الفرنسيين ، وهى التجارة التى غيرت من الطابع الديموجرافى لعدد من القارات . هذه التجارة لم يعد لها ثمة حاجة نتيجة لانتقال الاقتصاد الأوروبى من عصر الانقلاب التجارى إلى عصر الانقلاب الصناعى فيما بدأ فى القرن الثامن عشر واستقر فى القرن الذى يليه .

وبعد أن كان البشر ، خاضعة من الأفريقيين ، فى العصر الأول مجرد سلعة من سلع عديدة يتم الاتجار فيها ، فإنهم فى عصر الصناعة أصبحت لهم مهمة أخرى . كان مطلوباً أن يتحولوا الى منتجين لمواد خام تطلبها المصانع الجديدة ومستهلكين يصنعون أسواقاً لانتاجها . بمعنى آخر كان مطلوباً أن يبقى البشر خارج أوربا حيث هم !

وفي احضان هذا التغير الإقتصادي بدأت تتزايد الدعوة لمكافحة تجارة الرقيق ، والتي كانت تتعاظم تبعاً لسرعة درجة التغير ؛ وهي دعوة لقيت كل تأييد سواء من الاحتكارات الصناعية الجديدة أو من الحكومات التي كانت تمثلها .

ومع هذا الشق من النشاط ذى المظهر الانسانى كان هناك الشق الآخر ممثلاً فى الرسائل التبشيرية التي أخذت فى التغلغل فى افريقيا وآسيا ، والتي ادعت أنها تقوم « بمهمة تحضيرية » بين شعوب هذا العالم ونقل شعوبها من الطابع البدائى الذى تعيشه الى عالم العصور الحديثة، ويعترف الأوربيون أن هدف هذه الرسائل لم يكن تنصير تلك الشعوب بقدر ما كان اعدادها لتقبل الحكم الأوروبى ، سواء بنشر اللغة أو بتدريهم على الحد الأدنى من القدرة على التعامل مع الحكام الجدد ، وتعويدهم على أنماط استهلاكية يكونون معها فى موقع القدرة على استهلاك الانتاج المتزايد للمصانع المتنامية !

ومن هذا الباب «الانسانى» دلف رجال المال والسياسيون والعسكريون ليصنعوا أكبر الامبراطوريات فى التاريخ الحديث ، ويلاحظ أنه كلما كان الصوت الانسانى أعلى كانت الامبراطورية أكبر ، حتى ان بريطانيا التي بكرت فيها حركة اصحاب النزعة الانسانية The Humanitarians كانت صاحبة « الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس » !

تذرعاً بالدعوى الانسانية سارت عملية بناء الامبراطوريات فى اتجاهين ، أولهما ، بالتدخل المباشر فى البلاد التي يؤتى منها بالرقيق فى افريقيا على وجه التحديد حيث تغلغلت الحملات لتمولها الشركات ويقودها المكتشفون والمبشرون وترعاها جمعيات مكافحة الرق ، وثانيهما : بشكل غير مباشر فى الدول المتوسطة والصغيرة التي كانت تستورد الرقيق أو تتاجر فيه ، وقد حدث هذا التدخل على نطاق واسع خلال نفس القرن وتذرع المتدخلون أساساً بالحجة الانسانية ، بمنع هذه التجارة غير الانسانية ، وان كان التدخل ذو الرداء الانسانى قد تم بالحديد والنار وذلك من خلال تهديدات الساسة وتحركات سفن الأسطول فيما اتفق على تسميته بديبلوماسية البوارج !

أما بالنسبة للتدخل المباشر فقد ضاعت ضحية له أغلب افريقيا ما جنوب الصحراء ، حتى انه لم تأت الحرب العالمية الأولى الا وكانت كل اراضيها ، باستثناء الحبشة ، تشكل أجزاء من الامبراطوريات الأوربية ، البريطانية والفرنسية والايطالية والبرتغالية والإسبانية .

ولعل أهم ما يستلفت النظر هنا أنه رغم كل الدعوى الانسانية
التي تدثرت بها عمليات التغلغل الأوربي في افريقيا فانه وبمجرد استقرار
الأنظمة الامبريالية في سائر انحاء القارة حتى بدأت الممارسات الخالية
من أية نوازع انسانية !

بدا ذلك على الأقل في وجهين من وجوه هذه الممارسات .. السخرة
والتفرقة العنصرية . وكانا من الناحية الانسانية بمثابة استمرار
للاسترقاق ولكن بمسميات أخرى !

فاذا كان الاسترقاق يسعى الى الحصول على الجهد البشرى دون
مقابل فان السخرة كانت تؤدي الى نفس النتيجة ، ولا تجد ثمة فارق يذكر
بين حال الأرقاء الذين كانوا يعملون في مزارع الولايات الجنوبية في
الولايات المتحدة الأمريكية حتى تم إلغاء الرق في مطلع ستينات القرن
الماضي من خلال مبادرة ابراهام لنكولن الجريئة ، وبين « الأحرار »
العاملين في حقول المطاط والككاو والقطن وغيرها من المحاصيل النقدية
في القارة السوداء ، وهم بذلك كانوا مجرد أحرار بالاسم (١) .

واذا كان الاسترقاق يفرق بين السادة والعبيد بحيث يحصل الأولون
على كل الثمار ولا يحصل الأخيرون الا على ما يقيم الأود أو يحفظ الحياة ،
فهو نفس ما يحدث من جراء تطبيق نظم التمييز العنصري من خلال
كل ما يصحب هذه النظم من معازل ومن حرمان للاغلبية المقهورة من
أبسط الحقوق الانسانية في الخدمات أو في الوظائف أو أي شكل من
أشكال تكافؤ الفرص ، بمعنى آخر أن مجتمعات التمييز العنصري تبقى
من الناحية الواقعية مجتمعات سادة وعبيد ، حتى وإن اتخذت مسميات
أخرى .

ويستلفت النظر ثانيا أن الجماعات ذات النوازع الانسانية والتي
أقامت الدنيا وأقعدتها من أجل إلغاء الرق قد صمتت ولوقت غير قصير
عن مثل تلك الممارسات التي كانت تصل أحيانا في قسوتها الى حد يتجاوز
كثيرا ممارسات السادة تجاه عبيدهم التي كان يحكمها على الأقل قدر من
الحرص على حياة هؤلاء العبيد !

ويستلفت النظر ثالثا ان رجال الارساليات التبشيرية الذين ذهبوا
الى القارة السوداء باعتبارهم رسل الانسانية والتحضير لم يلعبوا
دورا يذكر في مواجهة عمليات الاستغلال اللانسانية من جانب الرجل
الأبيض لأبناء الشعوب الافريقية ، رغم كل الادعاءات بما تحدثوا عنه
كثيرا عن « رسالة الرجل الأبيض » نحو تحضير هؤلاء !

باختصار فاذا كان لعصر الانقلاب التجاري ارقاؤه فقد كان لعصر

الانقلاب الصناعى عبيده ، وان دور حركات جماعات الدعاوى الانسانية لم يزد عن العمل لاتمام النقلة فى التعامل بين السادة والعبيد ، بمفهومه الاقتصادى ، وفقا للمتغيرات التى شهدتها أوروبا !

هذا عن التدخل المباشر بذرائع انسانية فى مناطق صيد الرقيق التى تركزت بالأساس فى القارة الافريقية ، أما عن التدخل غير المباشر فقد انطلق الى أماكن أخرى واستخدم أدوات مختلفة ، الا أن هدفه فى النهاية كان نفس الهدف !

الأماكن الأخرى تركزت هذه المرة فى العالم العربى الاسلامى ، أى فى تلك المنطقة الوسط بين القارة الافريقية ذات الطابع البدائى وبين أوروبا بكل ما أنجزته من تقدم حضارى ، ولم يكن بالإمكان أن يتعامل الأوروبيون مع شعوب ودول هذا العالم بنفس الأساليب والأدوات التى استخدموها مع القبائل الافريقية ، وكانت الأساليب والأدوات الجديدة ذات طابع سياسى وعسكرى .

الطابع السياسى ظهر فى الضغط على حكومات بلاد ذلك العالم لعقد معاهدات تتعهد فيها تلك الحكومات بإلغاء تجارة الرق فى أراضيها ، متذرة فى ذلك بالضغط الذى تمارسها الجماعات الانسانية عليها ، خاصة جماعات مناهضة الرق .

ويمكن القول انه لم يكد ينجو بلد واحد من بلاد هذا العالم من عقد مثل هذه المعاهدات وان كانت قد تركت بصماتها على وجه الخصوص فى خل من الخليج الذى عقدت بريطانيا مع أغلب اماراته العربية مجموعة من المعاهدات بدأت عام ١٨٤٧ ، ومصر بالمعاهدة المشهورة عام ١٨٧٧ ، وكانت فى مجموعها تتروجا للتدخل البريطانى فى شئون تلك الدول (٢) .

وقد تبع ذلك اجراء ان كانا فى حقيقتهما يشكلان لونا من التدخل فى شئون تلك الشعوب والدول .

الاجراء الأول بانتحال صلاحيات المراقبة فى المياه الاقليمية لتلك الدول بكل ما يستتبع ذلك من توقيف السفن المشتبه فيها والقبض على ملاحيا ومحاكمتهم اذا ما ثبت أن جانباً من حمولة سفنهم من العبيد ، وتقديم الاحتجاجات للحكومات المعنية .

الاجراء الثانى باجبار حكومات بعض هذه البلاد على انشاء ادارة ضمن اداراتها لمكافحة الرق ، وكان يراس هذه الادارة فى العادة أحد البريطانيين والذى كان يدس انفه فى شتى شئون الحكومة تحت دعوى اتصالها بمهمته الانسانية !

أما الطابع العبيكري فقد كان يبدو في الدور الذي كانت تقوم به الأساطيل الحربية من تدخلات في شئون الدول التي وقعت المعاهدات تحت دعوى العمل على وضعها موضع التطبيق ، وهو دور كان يبلغ في كثير من الأحيان الى حد قدوم هذه الأساطيل الى الموانئ مهددة بقصفها تحت ادعاء الخروج عن بنود المعاهدات المعقودة ، ويلاحظ في هذا الصدد ان الأمر وان كان قد بدأ تحت مظلة الدعاوى الانسانية ، فانه لم يلبث أن تحول الى سياسة مقررة تستخدمها القوى البحرية للوسى نزاع الحكومات العربية والاسلامية لتحقيق أهداف لا صلة لها بهذه القضايا .

يلاحظ أيضا انه بعد أن كان التدخل لأسباب انسانية قد بدأ بقضية منع الرقيق فانه لم يلبث أن اتسع ليشمل جوانب أخرى . .

كان أظهر هذه الجوانب الدعوة لاصلاح السجون فقد ظهرت جماعات جديدة ، في بريطانيا أيضا ، تطالب بحسن تغذية السجناء والتأكد من نظافة زنازينهم وعدم تكيلهم بالسلاسل والعمل على وقف المقولة التي كانت شائعة وقتذاك بأن داخل السجن مفقود وخارجه مولود !

وقد انبرى ممثلو بريطانيا في تلك البلاد يتحرون عن أحوال سجونها ويتقدمون بالاحتجاجات والمطالبات لاصلاحها مما كان يمثل بابا آخر للتدخل في شئونها بالذرائع الانسانية !

وتنتهي هذه التدخلات بوقوع شعوب هذا العالم في القبضة الامبريالية مما شكل عصرا بأكمله لم ينته الا بعد الحرب العالمية الثانية حين اسدل على هذا الفصل الستار ، وتصور الكثيرون أنه الفصل الأول والأخيرة في . التدخل لأسباب إنسانية ، ولكنه لم يكن كذلك !

التسييس الثاني للدواعي الانسانية :

هناك صلة وثيقة بين مجموع المتغيرات التي شهدتها العالم خلال عقدي السبعينات والثمانينات وبين العودة الى استخدام الدعاوى الانسانية في السياسة .

فمن ناحية لم تعد هذه الدعاوى تمثل تهديدا للمصالح الغربية في العالم ، وهو ما كان يمكن أن يحدث خلال العصر الامبريالي ، فأغلب المستعمرات كانت قد حصلت على استقلالها ، والنظم العنصرية قد انصهرت ولم يبق لها وجود سوى في جنوب افريقيا والتي بدا خلال العقد الأخير انها تتآكل يوما بعد يوم . . ربما كان الاستثناء الوحيد في هذه المنظومة هو اسرائيل ، ولها قصة مع تسييس الدعاوى الانسانية .

ولعل هذه القصة هي التي صنعت المشاهد الأولى من الفصل الثاني من التدخل في شئون الدول تحت دعاوى انسانية ..

فقد تصاعدت خلال هذين العقدين الحملة على الاتحاد السوفيتي بتهمة اضطهاد الأقليات ، وعلى وجه الخصوص الأقلية اليهودية التي استمرت حكومة موسكو لفترة غير قصيرة تتبع حياهم سياسة « إغلاق الأبواب » وعدم السماح لهم بالهجرة إلى الخارج ، خاصة إلى إسرائيل .

بمعنى آخر كانت إسرائيل بين خيارين ، إما أن تشجع الدعاوى الإنسانية بكل ما يترتب على ذلك من ضغوط متزايدة على الإتحاد السوفيتي تؤدي في نهاية الأمر إلى نزح أغلب اليهود السوفيت إلى إسرائيل ، وإما أن تسعى إلى رفض هذا الاتجاه بل وتحاربه حتى لا تقع تحت ضغوط العالم نتيجة لممارستها اللانسانية تجاه الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، وقد قبلت بالخيار الأول !

على الجانب الآخر شهد هذان العقدان تعاظم الدعوة في الغرب إلى نفس السياسة .. تسييس الدعاوى الإنسانية لأنها كانت تحقق مصالحه ، وعلى أكثر من مستوى .

المستوى الأول خاص بالصراع مع الكتلة الشرقية وكان واضحا أن هذه الدعوة سوف تؤدي في النهاية إلى إضعاف هذه الكتلة ..

فقد استهدفت هذه الدعوة في جانب منها الأنظمة الشيوعية داخل دول الكتلة على اعتبار أن نظام الحزب الواحد مما يناقض حقا أساسيا من حقوق الإنسان السياسية ، وقد نجحت هذه الدعوة بالفعل في إنهاء الحكم الشيوعي في أغلب دول الكتلة الشرقية بما ترتب على ذلك من الانتهاء الفعلي لها باعتبارها القوة الأساسية التي تواجه الغرب !

أكثر من ذلك فقد طالت الدعوة الاتحاد السوفيتي نفسه ومن خلال مسالك عديدة كان أهمها تشجيع دعاوى حقوق الإنسان في داخله ممن اسماوا بالمنشقين الذين أصبحوا أبطالا في الغرب من أمثال « زخاروف » وغيره ، أو العمل على إنهاء سياسة الأبواب المغلقة تجاه الأقليات ، وهي سياسة استفاد منها اليهود وأن كانت على الجانب الآخر بدأت تصنع مشاكل لا نهاية لها لحكومة موسكو مثل مشكلة الأقلية الأرمنية في أذربيجان مما يؤدي إلى مزيد من أسباب الضعف للاتحاد السوفيتي ، وهو المطلوب بالضبط !

المستوى الثاني خاص باتاحة مبررات التدخل في شئون دول العالم

الثالث : ولما كان معلوما أن ممارسات الأنظمة السياسية لهذه الدول حافلة بأسباب عدم الاكتراث بحقوق الإنسان بالمفهوم الغربي ، فقد كان تصعيد الدعوة لهذه الحقوق يتيح الفرصة لتعرية هذه الأنظمة ، من جانب ووضوحها تحت سلاح الضغط الذي قد يصل في بعض المناسبات الى التشهير أو حتى الابتزاز من جانب آخر !

بمعنى آخر انه من خلال هذا التصعيد فليس أمام حكومات أغلب دول العالم الثالث الا ايثار السلامة من خلال العمل على تجنب أية مواجهة مع الغرب ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية بالطبع ، ان لم يصل الأمر الى السعي لاسترضائها !

ولا شك أن مثل هذه الورقة الراحبة من أوراق الضغط السياسي في ابدى الغرب قد سلبت العديد من زعامات دول العالم الثالث ارادتها الوطنية !

ويبدو مدى التحول الذي أصاب فكرة حقوق الإنسان فيما بين عقدي الخمسينات والستينات والعقدين اللذين تليهما من خلال تتبع قرارات لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ..

فبينما كانت هذه القرارات خلال العقدين الأولين تنصب على ادانة الممارسات الاستعمارية التي كان يرتكبها الغرب أو من يمثلها تجاه شعوب العالم الثالث ، فان هذه الادانة بدأت في الاتجاه خلال العقدين الأخيرين نحو دول هذا العالم أو دول الكتلة الشرقية لانتهاكاتها لهذه الحقوق ، وتضائل النصيب الغربي منها الى حد بعيد !

وفي ظل هذا التطور هبت العاصفة وحدث ما استتبعها من انتفاضات داخل العراق ضد حكومة صدام حسين ، وجرت هذه السابقة الفريدة في القرن العشرين .. سابقة التدخل العسكري في شؤون دولة مستقلة تذرعا بالمدعوى الانسانية ، ولم يأت هذا التدخل غريبا عن السياق العام لتسييس تلك الدعاوى فيما استمر يجرى خلال العقدين السابقين ، كما لم يأت بعيدا عن تطورات حرب الخليج نفسها ..

فالقرار ٦٨٨ الصادر في ٥ أبريل عام ١٩٩١ والذي ادان القمع العراقي للسكان المدنيين وأصر على أن تسمح العراق بتوفير منفذ للتنظيمات الدولية ذات الطابع الانساني ، لمساعدة أولئك الذين يحتاجون للمعون من العراقيين .. هذا القرار لم يأت منبث الصلة بمجموع القرارات السابقة عليه والتي اتخذها مجلس الأمن والتي تم تنفيذها بالقوة نتيجة للعاصفة. (٣) !

وبالرغم من أن هذا التدخل بدأ بشكل غامض نتيجة لدعوة حكومة لندن ، ولها سوابق في هذا المضمار ، إلا أنه مع مرور الوقت أخذت تتضح ملامحه .

فهو من ناحية استثمر حالة الهزيمة العسكرية التي أوقعها الائتلاف بالعراق وكان يعلم أن حكومة بغداد لن ترفع يدا أمام احتلال جزء من أراضيها بالقوة العسكرية ، حتى مع العلم بأن هذا الجزء لم يكن ميدانا للقتال في الحرب التي نشبت !

وهو من ناحية أخرى قد استثمر الصورة القبيحة التي صنعها صدام حسين لنظامه بقباء منقطع النظر ليرسى سابقة قد تصطبى بها فيما بعد شعوب العالم الثالث .

وهو من ناحية ثالثة قد استفاد من حالة القلق الطويلة التي ظلت تسيطر على الأقلية الكردية في العراق ، وهو يفتح بذلك بابا للتدخل في الدول ذات « الأقليات القلقة » وهي دول تنتشر في العالم الثالث على نحو ملحوظ .

وهو من ناحية أخيرة قد بدأ بالاحتلال العسكري لمنطقة محدودة ، ثم سعى بعد ذلك لتوسيع هذه المنطقة ، ليس لهدف سوى اذلال النظام العراقي حتى النخاع !

باختصار فإن دوائر بعينها في الغرب ، واستثمارا لبعض حصاد العاصفة ، قد صنعت سابقة التدخل العسكري في إحدى دول العالم الثالث ، وهي سابقة على هذا العالم أن يمنع تكرارها !

حواشي الفصل الثاني عشر

(١) **USSR ACADEMY OF SCIENCES-INSTITUTE OF AFRICA**
A HISTORY OF AFRICA 1918-1967.

(٢) نص معاهدة ١٨٧٧ - انظر ملحق رقم (١٦) .

(٣) نص القرار ٦٨٨ في ٥ ابريل ١٩٩١ - انظر ملحق رقم (١٧) .

الملاحق

- ملحق رقم (١) معاهدة لندن ١٨٤٠ وقرمان فبراير ١٨٤١ .
- ملحق رقم (٢) قرار الجامعة العربية عام ١٩٦١ بإرسال قوات الى الكويت .
- ملحق رقم (٣) قرارات مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ .
- ملحق رقم (٤) قرارات مجلس الأمن بإدانة الاحتلال العراقي للكويت .
- ملحق رقم (٥) نص الاتفاقية المصرية التركية عام ١٩٠٦ .
- ملحق رقم (٦) نص اتفاقية الحدود الكويتية عام ١٩١٣ .
- ملحق رقم (٧) خريطة للحدود الكويتية .
- ملحق رقم (٨) نصوص الخطابات المتبادلة عام ١٩٣٢ .
- ملحق رقم (٩) نص مقال د . فيصل عبد الرحمن على طه -
- ملحق رقم (١٠) اتفاقية ١٨٩٩ .
- ملحق رقم (١١) امر ناظر الداخلية المصري ١٨٩٩ .
- ملحق رقم (١٢) امر ناظر الداخلية المصري ١٩٠٢ .
- ملحق رقم (١٣) صورة للخريطة المرفقة باتفاقية عام ١٩٢٥ .
- ملحق رقم (١٤) خريطة الحدود المغربية عام ١٩٦٣ .
- ملحق رقم (١٥) قرار مجلس الأمن باستخدام القوة بعد ١٥ يناير عام ١٩٩١ .
- ملحق رقم (١٦) نص معاهدة الرقيق عام ١٨٧٧ .
- ملحق رقم (١٧) نص قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ الصادر في ٥ ابريل عام ١٩٩١ .

الملاحق

ملحق رقم (١)

الملحق الأول

معاهدة لندن

وفاق

مبرم فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ فيما بين الباب العالى من جهة
ودول بريطانيا العظمى واوستريا (النمسا) وروسيا وروسيا من جهة
أخرى - متعلقا بإعادة السلم فى الشرق ..

بسم الله الرحمن الرحيم ..

أما بعد : فانه حيث سأل جلالة السلطان جلالة ملكة بريطانيا
العظمى وايرلاندة وجلالة ملك أوستريا وهنكاريا (المجر) واليوهام
(يوهيميا) وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر الروس مساعدتهم
ومعاونتهم فى حالة المصاعب التى آلت بالباب العالى بسبب الأعمال
العدوانية التى أبداهها محمد على باشا حاكم مصر ومن مقتضاها تهديد
الدولة العثمانية فى حقوقها واستقلالية عرش سلطنتها . وبناء على
ذلك فقد اجتمع الملوك البادى ذكرهم ، وبالنظر لشعائر الولاء الكائنة فيما
بينهم وبين الحضرة السلطانية الفخيمة ، ولما هم ميالون اليه من الرغبة
فى حفظ ممالك السلطنة السنية واستقلالها ، اذ ان فى ذلك ما يوجب
استتباب السلام فى أوروبا . وقياماً بما تعهدوا به بموجب التحريرات
المسلمة للباب العالى بواسطة سفرائهم فى الآستانة وتاريخها ٢٧ يوليو

سنة ١٨٣٩ • ولما كانت رغبتهم جميعا منع سفك الدماء الذى ربما تسببه مداومة الحوادث العدوانية التى انتشرت أخيرا فى سوريا بين حكومة الباشا المشار اليه ورعايا الحضرة السلطانية الفخيمة • لذلك قررت الدول المشار اليها والباب العالى قصد الوصول للغايات المذكورة وجوب تحرير هذا الوفاق بينهم جميعا - فعينوا من قبلهم مندوبين مرخصين هم ٠٠ الخ • وبعد أن تبادل المرخصون المذكورة أسماؤهم بالأوراق المؤذنة بانتدابهم لعقد الوفاق فتحقق أنها مستوفاة أصولها قرروا البنود الآتية وأمضوها •

المادة ١

حيث اتفقت الحضرة السلطانية الفخيمة مع جلالة ملك بريطانيا العظمى وجلالة ملك أوستريا وهنكاريا والبوهام وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر روسيا على ما يجب ربطه من شروط الصلح التى أرادت الحضرة السلطانية أن تمنحها الى محمد على باشا ، وهى تلك الشروط المبينة فى العقد المصوق بهذا الوفاق - تعهدت الدول المشار اليها بأن تتصرف بالاتحاد التام فيما بينها وتبذل ما فى وسعها لتقنع محمد على باشا بقبول الصلح المنوه عنه ، وقد حفظت كل دولة من الدول المشار اليها بأن تتصرف بالاتحاد التام فيما بينها وتبذل ما فى وسعها لتقنع محمد على باشا بقبول الصلح المنوه عنه ، وقد حفظت كل دولة من الدول المشار اليها حقها فى أن تتصرف فى هذا الأمر بما فى إمكان كل منها - اجراؤه من الوسائط دون الوصول الى الغاية المذكورة •

المادة ٢

إذا لم يقبل محمد على باشا اجراء الصلح على الصورة التى يعلنه الباب العالى بها بواسطة جلالة الملوك المشار اليهم. يتعهد حينئذ هؤلاء الملوك بأن يتخذوا بناء على طلب الحضرة السلطانية الفخيمة ما يتفق عليه من التدابير وما يقررونه من الاجراءات لكى يتحصلوا على تنفيذ هذا الصلح • وحيث أن فى هذه الأثناء طلبت الحضرة السلطانية الفخيمة من حلفائها الملوك المذكورين الانضمام اليها لمساعدتها على قطع المواصلات بحرا بين مصر وسوريا ومنسح ارساليات العساكر والخيول والأسلحة والذخيرة الحربية على اختلاف أنواعها من إحدى هاتين المقاطعتين للأخرى ، بناء على ذلك تعهد جلالة الملوك البادى ذكرهم بإصدار أوامره الى قواتهم البحرية فى البحر المتوسط لأجل هذه الغاية • وقد وعد جلالتهم فضلا على ما ذكر بأن يعطى رؤساء

أساطيلهم حسب ما لديهم من الوسائط ويأسم المحالفة المنزه عنها كافة
ما يستطيعون من أنواع المساعدة لرعايا السلطنة السنية الذين يظهرون
صدق أمانتهم وخضوعهم لملكهم .

المادة ٣

وإذا وجه محمد على قواته البحرية نحو الاستانة بعد أن يكون قد
رفض الصلح المذكور ، فالملك المشار اليهم متفقون إذا مست الحاجة على
تلبية طلب الحضرة السلطانية الفخيمة فيدافعون عن عرش سلطنته إذا
طلب ذلك منهم بواسطة سفرائهم في الاستانة فيقومون بالعمل بالاتحاد
فيما بينهم لوقاية خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة الدولة العثمانية
من كل تعد . ومن المتفق عليه فضلا عن ذلك أن القوات التي سترسلها
اندول المشار اليها للأماكن المذكورة لأجل الغاية المار ذكرها ستبقى في
تلك الأماكن ما دامت الحضرة السلطانية تريد بقاءها فيها . ومتى
ترأى لجلالة السلطان أن وجودها غير لازم فتسحب حينئذ كل دولة
قواتها فترجع جميعها الى حيث أتت اما في البحر الأسود واما في
البحر المتوسط .

المادة ٤

وقد تقرر بنوع خصوصي أن مساعدة الدول في العمل المذكور
في البند السابق ومن شأنها وضع خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة
السلطنة السنية تحت ملاحظة الدول المشار اليها وقتيا لمقاومة كل تعد
يحصل من قبل محمد على باشا لا تعتبر الا كأنها مساعدة غير اعتيادية
سمحت بها الدول المشار اليها بناء على طلب السلطنة السنية للدفاع
عنها في الظرف المحكى عنه وحده دون سواه . وعلى ذلك قد اتفقت
الدول البادية ذكرها بأن اجراءاتها آنفة الذكر في الظرف المبحوث فيه
لا تنفي اصاله القاعدة القديمة التي سنتها السلطنة السنية ومن مقتضاها
منع سفن الدول الأجنبية الحربية منذ القديم من الدخول في مضيق
القسطنطينية والطونة . وقد أقرت الحضرة السلطانية بموجب هذا
الوفاق أنها فيما خلال الظرف المنوه عنه شديدة العزم باستمرار
الاجراء بمقتضى القاعدة المذكورة المؤسسة بنوع لا يقبل التغيير لأنها
قاعدة قديمة اتخذتها السلطنة . وما دام الباب بسلام فلا يقبل أن تدخل
ولا سفينة واحدة حربية أجنبية في مضيق خليج القسطنطينية والطونة .
وقد أقرت جلالة ملكة بريطانيا العظمى وإيرلانده وملك أوستريا وهنكاريا
والبرهام وملك بروسيا وقصر روسيا باحترام عزم الحضرة السلطانية
فيما كان مختصا بالقاعدة آنفة الذكر وباقتباع الاجراء على مقتضاها .

المادة ٥

سيجرى التصديق على هذا الوفاق ويتبادل فى لوندرة فى ظرف شهرين أو فى أقرب من ذلك ان أمكن . وعلى ذلك أمضى المرخصون هذا الوفاق وأمهروا باختتامهم .

الامضاءات

بالمريستون . نيومان . بولاو . برناو . شكيب .

عقد

مفرد ملصوق بالاتفاق المبرم فى لوندرة فى ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ بين دولة بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا من جهة والدولة العثمانية من جهة أخرى .

عزمت الحضرة السلطانية الفخيمة على أن تسمع لمحمد على باشا بشروط الصلح الآتية ونقلها اليه .

المقد الأول

وعدت الحضرة السلطانية بأن تسمح لمحمد على باشا ثم الى أولاده من صلبه باشاوية مصر بالتراث بينهم ووعدت جلالتها أيضا بأنه تسمح لمحمد على باشا طول حياته بلقب باشاوية عكا وتوليته قلعتها وبولاية الجهة الجنوبية من سوريا . . على أن الحضرة السلطانية فى عرضها ذلك على محمد على باشا تقترح عليه شرطا وهو أن يقبل ما عرضه عليه فى بحر عشرة أيام من اعلانها فى الاسكندرية بواسطة مأمور ترسله جلالتها يسلمه محمد على فى نفس الوقت التعليمات اللازمة لرؤساء قواته البرية والبحرية بالانجلاء حالا عن بلاد العرب والبلاد المقدسة الواقعة فيها الجزيرة كندية (كريت) .

الملحق الثانى

صورة

الخط الشريف الهمايونى المانع محمد على ولاية مصر بطريق
التوارث تحت شروط معلومة ٠٠ مؤرخ فى ١٣ فبراير سنة
١٨٤١ الموافق ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٥٦ ٠٠٠

رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيدات
امانتكم وصدق عبوديتكم الشاهانية ولمصلحة بابنا العالى • فطول
اختباركم وما لكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة ادارتها لكم من مدة
مديدة لا يتركان لنا ريبا بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة
فى ادارة شئون ولايتكم على الحصول من لدنا الشاهانى على حقوق
جديدة فى تعطفاتنا الملوكية وثقتنا بكم فتقصدون فى الوقت نفسه
احساناتنا اليكم قدرها وتجتهدون ببيت هذه المزايا التى امتزجت بها فى
اولادكم - ويمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية ٠٠
ومنحناكم فضلا عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتى
بيانها • متى ما خلا منصب الولاية المصرية تعهد الولاية الى من تنتخبه
سدتنا الملوكية من اولادكم الذكور وتجربى هذه الطريقة نفسها بحق
اولاده وهلم جرا ٠٠ اذا انقرضت ذريتكم الذكور لا يكون لأولاد نساء
عائلتكم الذكور حق ايا كان فى الولاية المذكورة • على ان حق التوارث
الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من رتبة سائر الوزراء
ولقبهم ولاحقاً فى التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه • وجميع
أحكام خطنا الشريف الهايونى الصادرة عن كلخانة وكافة القوانين

الإدارية الجارى العمل بها أو تلك التى سيجرى العمل بموجبها فى
فى ممالكنا العثمانية وجميع الجهود المعقودة أو التى ستعقد فى مستقبل
الأيام بين بابنا العالى والدول المتحابية يتبع الاجراء على مقتضاها
جميعها فى ولاية مصر أيضا • وكل مفروض على المصريين من الأموال
والضرائب يجرى تحصيله باسمنا الملوكى ولكن لا يكون أهالى مصر وهم
بعض رعايا بابنا العالى معرضين للمضار والأموال والضرائب غير
القانونية • يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة بما يوافق
ترتيبها فى سائر الممالك العثمانية وريع الإيرادات الناتج من الرسوم
الجماركية ومن باقى الضرائب التى تتحصل فى الديار المصرية يتحصل
بتمامه ولا يخصم منه شيء ويؤدى الى خزينة بابنا العالى العامة والثلاثة
الأرباع الباقية تبقى لولايتكم لتقوم بمصاريف التحصيل والإدارة المدنية
والجهادية وبنفقات الوالى وبأثمان الغلال الملزمة مصر بتقديمها سنويا
الى البلاد المقدسة مكة والمدينة • ويبقى هذا الخراج مستمرا دفعه من
الحكومة المصرية بطريقة تأديته المشروحة مدة خمس سنوات تبتدئ من
عام ١٥٢٧ هـ من يوم ١٢ فبراير ١٨٤١ • ومن الممكن ترتيب حالة أخرى
بشانهم فى مستقبل الأيام تكون أكثر موافقة لحالة مصر المستقبلية ونوع
الظروف التى ربما تجد عليها •

ولما كان من واجبات بابنا العالى الوقوف على مقدار الإيرادات
السنية والطرق المستعملة فى تحصيل العشور وباقى الضرائب وكان
الوقوف على هذه الأحوال يستلزم تعيين لجنة مراقبة وملاحظة فى تلك
الولاية فينظر فى ذلك فيما بعد ويجرى ما يوافق إرادتنا السلطانية •
ولما كان من اللزوم أن يعين بابنا العالى ترتيبا لسك النقود لما فى ذلك من
الأهمية بحيث لا يعود يحدث فيما بعد خلاف لا من جهة العيار ولا من
جهة القيمة ، اقتضت إرادتى السنية أن تكون النقود الذهبية والفضية
الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهانى معادلة للنقود المضروبة
فى ضربخانتنا العامة بالأستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل
هيئتها ووزنها • ويكفى أن يكون لمصر فى أوقات السلم ثمانية عشر ألف
نفر من الجند للمحافظة على داخلية مصر ولا يجوز أن تتعدى ولايتكم هذا
العدد • ولكن حيث أن قوات مصر العسكرية معدة لخدمة الباب العالى
كأسوة قوات المملكة العثمانية الباقية فيسوغ أن يزداد هذا العدد فى زمن
الحرب بما يرى موافقا فى ذلك الحين • على أنه بحسب القاعدة الجديدة
المتبعة فى كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية • بعد أن تخدم الجند مدة
خمس سنوات يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة ، فهذه القاعدة
يجب اتباعها أيضا فى مصر بحيث ينتخب من العساكر الجديدة الموجودة
فى الخدمة حالا عشرون ألف رجل ليبتدئوا فى الخدمة فيحفظ منها ثمانية

عشر ألف رجل واجب استبدالهم سنويا فيؤخذ سنويا من مصر أربعة آلاف رجل حسب القاعدة المقررة من نظام العسكرية حين سحب القرعة بشرط أن تستعمل في ذلك موجب الانسانية والنزاهة والسرعة اللازمة فيبقى في مصر ثلاثة آلاف وستمائة جندي من الجنود الجديدة والأربعمئة يرسلون الى هنا . ومن أتم مدة خدمته من الجنود المرسلة الى هذا الطرف ومن الجنود الباقية في مصر يرجعون الى مساكنهم ولا يسوغ طلبهم للخدمة مرة ثانية . ومع كون مناخ مصر ربما يستلزم اقمشة خلاف الاقمشة المستعملة للمبوسات العساكر فلا بأس في ذلك فقط يجب ألا تختلف هيئة الملابس والعلامات التمييزية ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقى الجنود العثمانية وكذا ملابس الضابطان وعلائم امتيازهم وملابس الملاحين وعساكر البحرية المصرية ورايات سفنها يجب ان تكون مماثلة للملابس ورايات وعلائم رجالنا وسفننا . وللحكومة المصرية أن تعين ضباط برية وبحرية حتى رتبة الملازم . اما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعيين اليها راجع لارادتنا الشاهانية . ولا يسوغ لوالى مصر أن ينشئ من الآن فصاعدا سفنا حربية الا باذننا الخصوصي . وحيث أن الامتياز المعطى بوراثنة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة اعلاه ففي عدم تنفيذ أحد هذه الشروط وجب ابطال هذا الامتياز والغاؤه للحال . وبناء على ذلك قد أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكى لكى تقرروا انتم وأولادكم قدر احساننا الشاهانى فتعتنون كل الاعتناء باتمام الشروط المقررة فيه وتحمون اهل مصر من كل فعل اكراهى وتكلفون امنيتهم وسعادتهم مع الحذر من مخالفة أوامرنا الملوكية واخبار بابنا العالى عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها لكم .

(مأخوذا عن فيليب جلال : قاموس الادارة والقضاء ،

المجلد الخامس)

ملحق رقم (٢)

الرسالتان المتبادلتان

بين سمو أمير دولة الكويت والأمين العام

بشأن وضع قوات أمن لجامعة الدول العربية في الكويت

غرة ربيع الأول ١٣٨١

الموافق

١٢ من أغسطس (آب) ، ١٩٦١

رسالة

من الأمين العام لجامعة الدول العربية

الى حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت

بشأن

وضع قوات أمن الجامعة العربية في الكويت

والترتيبات الخاصة بها

حضرة صاحب السمو الشيخ عبد الله السالم الصباح

أمير دولة الكويت المعظم

تحية طيبة • وبعد

فاتشرف بأن أبعث الى سموكم بهذه الرسالة فى شأن وضع قوات أمن الجامعة العربية فى الكويت • وهى هيئة تابعة لجامعة الدول العربية، أنشئت بموجب السلطات المخولة لنا بقرار مجلس الجامعة فى جلسته المعقودة فى العشرين من يوليو (تموز) سنة ١٩٦١ ، واستنادا الى حق مجلس الجامعة فى انشاء ما يراه من لجان وهيئات •

وأود أن أشير أيضا الى نص المادة الرابعة عشرة من الميثاق ، التى توفر المزايا والحصانات الدبلوماسية لهيئات الجامعة ومنشأتها وموظفيها ، وهى المزايا والحصانات المبينة فى اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية التى وافق عليها المجلس بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٣ م • وإلى السوابق الدولية والقواعد العامة فى القانون الدولى ومقتضيات التقاليد العربية الماثورة •

وغنى عن البيان أن هذه القوات وقتية توجد بأراضى الكويت استجابة لطلب سموكم ، كما انها تنسحب منها فى أى وقت تطلبون انسحابها ، وبالطريقة التى يتم عليها الاتفاق بيننا •

وبناء على ما تقدم ، أعرض فيما يلى الأسس التى ارتأيتها فى الوقت الحالى لازمة لأداء قوات أمن الجامعة العربية واجباتها على وجه فعال أثناء وجودها فى الكويت • فاذا وافقتم سموكم على ما تضمنته هذه الرسالة فانها هى وردكم عليها بالموافقة يكونان بمثابة اتفاق مبرم فى هذا الشأن بين جامعة الدول العربية وحكومتم الموقرة •

تعريفات :

١ - «قوات أمن الجامعة العربية» ، ويشار اليها فيما يلى «بالقوات» تتكون من القيادة ، التى تنشأ بموجب قرار الأمين العام طبقا للسلطات المخولة له بقرار مجلس الجامعة فى ٢٠ من يوليو (تموز) سنة ١٩٦١ ، ومن جميع الأفراد العسكريين الموضوعين تحت امرة تلك القيادة من لدن دولة من دول الجامعة • وتطلق تسمية « عضو القوة » على كل فرد ينتمى الى القوة العسكرية التى تشترك بها أى من الدول الاعضاء فى قوات الأمن ، كما تطلق على كل مدنى يعمل تحت امرة قائد القوات •

٢ - « القائد » يعنى قائد قوات الأمن ، وغيره من اعضاء قيادة القوات الذين يحدد لهم القائد بنفسه • وتعنى « سلطات الكويت » جميع الهيئات الرسمية المحلية والمدنية والعسكرية الكويتية التى تتصل بعمل

القوات فى تنفيذ هذه الاتفاقية • وذلك دون الاخلال بمسئوليات حكومة الكويت نفسها •

٣ - « الدولة المشتركة » تعنى عضو جامعة الدول العربية الذى يساهم فى القوات بما لا يقل عن سرية •

٤ - « المواطن الكويتى » يعنى الرعايا الكويتيين والمقيمين بالكويت عدا أعضاء القوات •

٥ - « منطقة العمليات » تشمل جميع المناطق التى توجد فيها القوات لأداء المهام المنوطة بها ، كما هى واردة فى قرار مجلس الجامعة وقرارات الأمين العام المنفذة له • وكذلك تشمل جميع المنشآت والأبنية المبنية فى مواد هذه الاتفاقية ، وكافة وسائل الاتصال والمواصلات التى تستخدمها القوات طبقاً لهذه الاتفاقية •

احترام القانون المحلى ، والسلوك اللائق بالمركز الدولى للقوات :

٦ - يحترم أعضاء القوات ، وجميع الرسميين الملحقين بالقوات القوانين المحلية للكويت ، ويمتنعون عن أى نشاط ذى طبيعة سياسية فى الكويت أو أى عمل يتعارض مع الطبيعة الدولية للمهام الملقاة عليهم • ويتخذ القائد الاجراءات اللازمة لضمان مراعاة ذلك •

الدخول والخروج :

٧ - يعفى أعضاء القوات من اجراءات السفر والتأشيرات والرقابة والتفتيش فى الدخول والخروج من الأراضى الكويتية • كما يعفون من قيود الإقامة والتسجيل • ولكن ذلك لا يجوز أن يرتب لهم أى حق فى الإقامة أو الاستيطان فى الكويت • ويزود أفراد القوات بوثائق شخصية خاصة بهم ، وبأوامر التحركات الصادرة اليهم من القائد أو السلطة المختصة التى يعينها القائد • وفى حالة الدخول الأول ، تقبل وثائق الدول المشتركة ، كبديل لوثائق القيادة •

٨ - تعتبر الوثائق الشخصية الصادرة من الدول المنتسبة اليها عضو القوات مكملة للوثائق التى تصدرها القيادة فى حالة عدم وضوحها •

٩ - يخطر القائد السلطات الكويتية بتغيب أى فرد من القوة اذا زاد التغيب عن ٤٨ ساعة كما يخطرها فى حالة استغناء أى دولة مشتركة عن خدمة أحد رعاياها العاملين فى القوات • ويكون القائد مسؤولاً عن ترحيل أعضاء القوات السابقين الى بلادهم أو تسليمهم الى مندوبيها •

ولاية القضاء :

١٠ - الترتيبات الآتية المتصلة بالقضاء المدني والجنائي ، وضعت ، لصالح ممارسة القوات لمهمتها ولصالح الجامعة ، وليس للمصالح الشخصي لأفراد القوات .

ولاية القضاء الجنائي :

١١ - يخضع أفراد القوة للولاية المطلقة لقضائهم الوطني فيما يتعلق بالجرائم التي يرتكبونها في الكويت .

ولاية القضاء المدني :

١٢ - (١) لا يخضع أفراد القوة لولاية القضاء المدني الكويتي ، أو أي إجراءات قضائية أخرى فيما يتعلق بواجباتهم الرسمية .

(ب) في حالة وجود نزاع بين عضو من القوة ومواطن كويتي خارج نطاق واجبات العضو الرسمية يفصل فيه باحدى الطريقتين الآتيتين حسب رغبة المدعى .

١ - لجنة للشكاوى تؤلف من ثلاثة أعضاء تعين حكومة الكويت أحدهم ويعين الأمين العام للجامعة الثاني ويعين الثالث بالاتفاق بين الحكومة والأمين العام . أو بواسطة مجلس الجامعة في حالة عدم اتفاقهما .

وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية ولها قوة الأحكام التنفيذية .

٢ - المحاكم الكويتية بالطرق المقررة في قانون المرافعات الكويتي ، وفي هذه الحالة ، تكفل المحاكم الكويتية لعضو القوة الفرصة الكافية للدفاع عن حقوقه وإذا قرر القائد أن عضو القوة غير قادر ، بسبب تغيبه أو أداء واجباته عن الدفاع عن نفسه في قضية منظورة ، تؤجل المحكمة الكويتية أو السلطة الكويتية المختصة الإجراءات حتى يزول المانع - على ألا يزيد ذلك عن ثلاثين يوما . ويخلى سبيل المتاع الخاص بعضو القوات ، إذا قدر القائد لزوم هذا المتاع لادائه واجباته . ولا يجوز التحفظ على الحرية الشخصية لعضو بالقوات بأمر محكمة أو سلطة كويتية في إجراء مدني . سواء لتنفيذ حكم أو أمر أو قرار قضائي . أو لأي سبب آخر .

(ج) ويجوز للسلطات الكويتية في جميع الأحوال ، طلب وساطة الأمين العام لتسوية أية مسألة .

الإعلان - والشهادات :

١٣ - إذا أقيمت أية دعوى مدنية ضد عضو القوات أمام محكمة كويتية ذات ولاية يتم الإعلان الى القائد . ويبين القائد للمحكمة المختصة، ما اذا كانت الدعوى تتصل بالواجبات الرسمية للعضو أو لا .

الشرطة العسكرية - الاعتقال ، والتحفظ ، والتعاون المتبادل :

١٤ - يتخذ القائد جميع الاجراءات المناسبة لكفالة حفظ النظام والضبط بين أعضاء القوات ، وتتولى الشرطة العسكرية . التى يعينها القائد ، مهمة حفظ الأمن فى المواقع المشار اليها بالمادة (١٩) فيما يلى ، والمناطق الأخرى لعمليات القوات . وفيما عدا تلك المناطق ، لا تقوم الشرطة العسكرية بنشاط الا بموجب ترتيبات مع سلطات الكويت وبالإشتراك معها . وفى الحدود اللازمة لصيانة النظام والضبط بين أفراد القوات . ولتحقيق هذه الأغراض ، يكون للشرطة العسكرية سلطة اعتقال أفراد القوات .

١٥ - للشرطة العسكرية أن تحتفظ على أى شخص داخل المناطق المشار اليها بالمادة (١٩) فيما يلى ، من الخاضعين للولاية الجنائية الكويتية . وذلك بقصد تسليمه الى أقرب سلطة كويتية ، بناء على طلب سلطات الكويت . أو بقصد تحقيق مخالفة وقعت منه داخل تلك المناطق .

١٦ - وبالمثل يكون للسلطات الكويتية أن تحتفظ على أى شخص من أفراد القوة اتهم بارتكاب جريمة خارج المناطق المشار اليها فى المادة (١٩) وذلك بقصد تسليمه الى قيادة القوات .

تقوم السلطات الكويتية بضبط الواقعة والتحفظ على الأدلة .

١٧ - فى الحالتين المشار اليهما فى المادتين ١٥ ، ١٩ يجب تقييم المتحفظ عليه فى أسرع وقت ، بعد اجراء التحقيق التمهيدي إلى الجهة المخول لها اتمام التحقيق .

١٨ - يتعاون القائد مع سلطات الكويت فى اجراءات التحصر والتحقيق اللازمة فى المسائل التى تهمها . وتتكفل الحكومة الكويتية بمحاكمة الأشخاص الخاضعين لولايتها الجنائية الذين يقومون بأعمال تجاه القوات أو أعضائها تعتبر فى نظر القانون الداخلى محل تجريم اذا ما ارتكبت ضد القوات الكويتية . وتتكفل سلطات القوات باتخاذ الاجراءات اللازمة لمحاكمة أعضاء القوات عما يرتكبونه من الجرائم ضد المواطنين الكويتيين .

مواقع القوات :

١٩ - تقدم الحكومة الكويتية ، بالاتفاق مع القائد ، المناطق اللازمة للقيادة والعسكرات وغيرها من المواقع لايواء وأداء القوات لمهمتها ، وبدون الاخلال بحقيقة ان جميع هذه المواقع تعتبر أرضا كويتية ، الا أنها تكون محرمة ، وخاضعة تمام الخضوع لسلطات القائد الذى له وحده أن يأذن بدخول من يرى دخولهم لممارسة واجباتهم فيها .

علم الجامعة العربية :

٢٠ - تعترف حكومة الكويت بحق القوات فى رفع علم الجامعة العربية داخل الأراضي الكويتية على قياداتها ومعسكراتها ومواقعها ومراكزها الأخرى ، وسياراتها وسفنها وغير ذلك مما يقرره القائد . ويجوز رفع اعلام أخرى أو شارات فى حالات استثنائية . وطبقا للشروط التى يحددها القائد . مع مراعاة ملاحظات وطلبات سلطات الكويت .

الزى . شعارات السيارات والسفن والطائرات وتسجيلها :

٢١ - يرتدى أعضاء القوات عادة الزى الذى يحدده القائد ، ويخطر القائد السلطات المختصة بالأحوال التى يبيع فيها ارتداء الزى المدنى . وذلك مع مراعاة ملاحظات سلطات للكويت . والسيارات والسفن والطائرات وسائر وسائل المواصلات . تحمل شعارا بالجامعة .

تحيط القيادة سلطات الكويت علما به وتتمتع هذه الوسائل جميعا بحصانات تعفيها من القواعد واللوائح الداخلية الكويتية الخاصة بالتسجيل والترخيص .

الأسلحة :

٢٢ - لأعضاء القوات حمل وحيازة الأسلحة اثناء قيامهم بواجبهم طبقا للأوامر الصادرة اليهم . ويراعى القائد ملاحظات وطلبات سلطات الكويت فى هذا الشأن .

مزايا وحصانات القوات :

٢٣ - تتمتع قوات أمن الجامعة العربية بوصفها هيئة فرعية للجامعة ، منشأة بموجب قرار مجلس الجامعة . بالمركز الدولى . . . والمزايا والحصانات الممنوحة للجامعة بموجب المادة ١٤ من الميثاق ، واتفاقية المزايا والحصانات سالف الذكر . وغير ذلك من المزايا

والحصانات التي قد يستلزمها قيام القوات بمهمتها حسبما يتم الاتفاق عليه بين القائد وسلطات الكويت .

وحتى يمكن تزويد القوات فورا بحاجياتها ، وتطبيق الاعفاءات بأيسر السبل وأسرعها ، مع تقدير مصالح حكومة الكويت يتم الأخذ بالترتيبات الكافية ، بما فى ذلك اجراءات التوثيق ، بالاتفاق بين سلطات القوات والسلطة الجمركية الكويتية ويتخذ القائد الاحتياطات الكفيلة بعدم اساءة استعمال الاعفاءات ويمنع بيع الحاجيات أو التصرف فيها بأي طريقة الى اشخاص غير المتعلقة بهم الاعفاءات . وينظر بعين التقدير الى ملاحظات وطلبات سلطات الكويت فى هذا الشأن .

مزاي وحصانات الرسميين وأعضاء القوات :

٢٤ - يظل أعضاء هيئة موظفى الأمانة العامة الذين يعينهم الأمين العام ليلحقوا بالقوات أعضاء رسميين فى الأمانة العامة . متمتعين بكافة الامتيازات المقررة لهم بموجب المادة ١٤ من الميثاق ، واتفاقية المزاي والحصانات المشار اليها قبلا . أما بالنسبة لأعضاء القوات العيّنين محليا ، فان الجامعة تحتفظ بحقها فى حصانتهم فيما يتعلق بالأعمال الرسمية فقط .

٢٥ - يتمتع القائد وضباط القيادة بالمزاي والحصانات والتسهيلات التى تخولها اتفاقية المزاي والحصانات للموظفين الرسميين بالأمانة العامة للجامعة .

أعضاء القوات : الضرائب ، والجمارك ، واللوائح المالية :

٢٦ - يعفى أعضاء القوات من الضرائب على المرتبات والايارد . كما يعفون أيضا من جميع الضرائب المباشرة ، فيما عدا الرسوم التى تدفع مقابل خدمات .

٢٧ - يكون لأعضاء القوات الحق فى الاستيراد المعفى من الرسوم ، نكافة حاجياتهم الخاصة أول دخولهم الكويت . ويخضعون لقواعد القانون الكويتى فيما يتعلق بالحاجيات الخاصة التى لا تقتضيها مهام وظيفتهم أو احتياجات بقائهم فى الكويت .

وتمنح التسهيلات اللازمة من جانب سلطات الكويت للهجرة والمراقبة المالية والجمركية لوحدة القوات ، بشرط أن تخطر تلك السلطات فى الوقت المناسب ولأعضاء القوات عند رحيلهم من الكويت - استثناء من قواعد النقد - أن يأخذوا معهم المبالغ التى تقرر سلطات القوات المالية ،

أنها أثبت لهم بصورة أجور ومخصصات ، ويتخذ القائد والسلطات الكويتية الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك كله ، مع مراعاة مصالح كل من القوات وسلطات الكويت ٠٠

٢٨ - يتعاون القائد مع السلطات المالية والجمركية الكويتية ، ويقدم كل مساعدة في طاقته لمراعاة القواعد واللوائح المالية والجمركية الكويتية من جانب أعضاء القوات ، طبقا لهذه الترتيبات أو أى ترتيبات أخرى اضافية .

المواصلات وخدمة البريد :

٢٩ - تتمتع القوات بالتسهيلات المنصوص عليها في اتفاقية المزايا والحصانات المشار اليها قبلا ، والخاصة بالمواصلات ، وللقائد السلطة في اقامة وتشغيل محطة أو محطات لاسلكية للارسال والاستقبال ، لربط المواقع المناسبة وللاتصال بمقر الجامعة . ويبلغ القائد الذنذبات والموجات التي تستخدمها القوات الى السلطات المختصة والجهات المسؤولة . وتتمتع رسائل القيادة بحق الأولوية المعطى للبرقيات والاتصالات الهاتفية الحكومية ، حسيما تخوله نصوص الاتفاقيات الدولية للمواصلات .

٣٠ - وتتمتع القوات في منطقة العمليات . بمطلق الحق في الاتصال السلكي واللاسلكي وغيرهما ، وبحق انشاء ما يقتضيه ذلك الاتصال في داخل منطقة العمليات ، بما في ذلك مد الأسلاك والخطوط الأرضية وانشاء محطات متحركة وثابتة للاستقبال والارسال اللاسلكي . ومن المفهوم أن هذه الخطوط تمد داخل مواقع ومنطقة العمليات أو تصل مباشرة بينهما ، وأن أى ربط لها مع شبكة الاتصال الكويتية انما يتم بالاتفاق مع سلطات الكويت المختصة .

٣١ - تعترف حكومة الكويت بحق القوات في اتخاذ الترتيبات الذاتية التي تراها لتيسير عملية نقل البريد الخاص الصادر أو الموجه لأعضاء القوات . وتخطر الحكومة الكويتية بطبيعة هذه الترتيبات . ولا تخضع مراسلات أعضاء القوات لأى رقابة أو تعرض من جانب السلطات الكويتية . ويجوز ذلك في أحوال استثنائية بالاتفاق بين سلطات الكويت والقائد . وفي حالة تعلق المراسلات بتحويلات للعملة أو نقل طرود من الكويت ، يتفق في ذلك بين الحكومة الكويتية والقائد .

بحرية التحرك :

٣٢ - تتمتع القوات وأعضاؤها ، ووسائل النقل الخاصة بها من سيارات وسفن وطائرات ومعدات ، بحرية التحرك بين مركز القيادة والمسكرات والمواقع الأخرى ، داخل منطقة العمليات ، ومن وإلى المناطق الكويتية المتفق عليها أو التي يتفق عليها بين القائد والحكومة الكويتية . ويتشاور القائد مع السلطات الكويتية في صدر تحركات اعداد كبير من القوات أو المعدات في الطرق العامة وتعترف حكومة الكويت بحق القوات وأعضائها في حرية التحرك في الخطوط العسكرية أثناء ادائها لمهامها والمهام الرئيسية لأعضائها . وتزود حكومة الكويت القوات بالخرائط والبيانات الأخرى ، بما في ذلك مواقع حقول الألغام والاحتياطات الدفاعية الأخرى ، التي قد يستلزمها تيسير تحركاتها .

استخدام الطرق البرية ، والمائية ، وتسهيلات الميناء ، والمطارات وغيرها:

٣٣ - يكون للقوات الحق في استخدام الطرق والجسور والقنوات وغيرها من التسهيلات المائية والمينائية والمطارات ، بدون دفع رسوم أو أي مقابل آخر سواء في صورة تسهيلات أو غيرها ، في مناطق العمليات والمواقع العادية المباحة لها . باستثناء ما يدفع مقابل خدمات مؤداة مباشرة ، وتقدم السلطات الكويتية أكبر رعاية وأفضلية ، لطلبات تسهيلات السفر لأعضاء القوات بوسائل مواصلاتها المختلفة .

المياه ، والكهرباء ، وغيرها من المنافع العامة :

٣٤ - يكون للقوات الحق في استخدام المياه والكهرباء وغير ذلك من المنافع العامة وتمنح القوات الأولوية التي تمنح لهيئات الحكومية في حالات الانقطاع أو التهديد بالانقطاع ويكون للقوات حيثما اقتضى الأمر ذلك ، الحق في أن تولد في نطاق مواقعها . حاجتها من الكهرباء وتوزيعها حسبما تراه مناسبا .

النقد الكويتي :

٣٥ - تيسر الحكومة الكويتية ، اذا طلب منها القائد ذلك ، عمليات التحويل الى النقد الكويتي .

تمويل العملية :

٣٦ - ينشأ في الجامعة صندوق لتمويل القوات وتحمل كافة

نفقات نقلها وإقامتها تساهم فيه الكويت بالقسم الأكبر ، كما تساهم فيه
سائر الدول أعضاء الجامعة .

٣٨ - يتخذ القائد وسلطات الكويت الاجراءات المناسبة لكفالة
الاتصال والتعاون بينهما .

اجراءات تكميلية :

٣٩ - يتم الاتفاق بين القائد وسلطات الكويت المختصة على
الاجراءات التكميلية التفصيلية التي قد يقتضيها تنفيذ هذه الاتفاقية .

سريان الاتفاقية ومدتها :

٤٠ - اذا وافقتم سموكم على ما جاء بهذه الرسالة ، فان الرسالة
ورد سموكم عليها ، يكونان بمثابة ابرام اتفاقية بين الجامعة ودولة
الكويت ، وتعتبر نافذة ابتداء من وصول الفوج الأول للقوات الى اراضي
الكويت ، وتظل سارية الى حين مغادرة تلك القوات للكويت .

وتفضلوا ، يا صاحب السمو ، بقبول فائق الاحترام

حرر بمدينة الكويت

في يوم السبت غرة ربيع الأول ١٣٨١ .

الموافق ١٢ من أغسطس (آب) ١٩٦١ .

الأمين العام

توقيع

(عبد الخالق حسونة)

حكومة الكويت

السكرتارية

سيادة الأستاذ عبد الخالق حسونة

الأمين العام لجامعة الدول العربية

بالإشارة الى رسالتكم المؤرخة فى ١٢ من أغسطس (آب) ١٩٦١ والمتضمنة الأسس التى ارتأيتموها ، فى الوقت الحالى ، لازمة لأداء قوات أمن الجامعة العربية واجباتها على وجه فعال اثناء وجودها فى الكويت .

أتشرف بأن أؤكد لسيادتكم ، أن حكومة الكويت فى ممارسة سلطات سيادتها فى أى من الأمور المتصلة بوجود قوات أمن الجامعة العربية فى أراضيها ، سوف تحرص كل الحرص على أن تستهدى روح التقاليد العربية والثقة التى تنير تاريخنا العربى المجيد ، وأن تلتزم بنص وروح ميثاق الجامعة ، وقرار مجلس الجامعة فى العشرين من يوليو (تموز) ١٩٦١ م . المشار اليه فى رسالتكم .

وانا بموجب رسالتنا هذه نوافق موافقة تامة على كافة البنود الواردة فى رسالتكم ، وتلتزم لذلك حكومة الكويت بتنفيذها .

كما نوافق على ما اشرتم اليه سيادتكم من أن رسالتكم وهذا الرد من جانبنا يشكلان اتفاقية بين جامعة الدول العربية وحكومة الكويت .

وفى هذه المناسبة ، يسعدنى ابلاغ سيادتكم أنه تنفيذا لما ألقى على عاتقنا فى قرار مجلس الجامعة سالف الذكر ، قد طلبنا اليوم الى الحكومة البريطانية سحب قواتها من اراضى الكويت .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

حرر بقصر السيف فى يوم السبت غرة ربيع الاول ١٣٨١ هـ

الموافق ١٢ من أغسطس (آب) ١٩٦١ م .

امير دولة الكويت

توقيع

(عبد الله السالم الصباح)

ملحق رقم (٣)

قرارات وزراء الخارجية والاقتصاد العرب

بغداد من ٢٧ الى ٣١ مارس ١٩٧٩

١ - استدعاء سفراء الدول العربية المثلة في الاجتماع (١٨ دولة ولم يمثل مصر والسودان وسلطنة عمان) في مصر والتوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية خلال مهلة شهر .

٢ - تجميد عضوية مصر في الجامعة ابتداء من ٢٦ مارس .

٣ - اختيار تونس كمقر مؤقت للجامعة العربية وتكليف لجنة من ٦ دول (العراق وسوريا وتونس والكويت والعربية السعودية وامانة الجامعة) بتطبيق هذه الفقرة .

٤ - العمل على تجميد عضوية مصر داخل حركة الدول غير المنحازة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية .

٥ - مطالبة الحكومات الأجنبية بعدم تأييد اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية .

٦ - ادانة السياسة التي تمارسها الولايات المتحدة فيما يتعلق بدورها في ابرام اتفاقية كامب ديفيد .

٧ - وقف امداد مصر من القروض والودائع والضمانات او التسهيلات المصرفية والمساهمات والمعونات المالية والفنية .

ملحق رقم (٤)

قرار مجلس الأمم رقم ٦٧٤

(١٩٩٠/١٠/٢٩)

تبني مجلس الأمن أمس قراراً يدين التجاوزات العراقية في الكويت،
ويقرر مبدأ التعويضات المالية ويكلف الأمين العام للأمم المتحدة خافييه
بيريز دى كويان ب مهمة مستاع حميدة لحل أزمة الخليج. وفيما يأتى
النص الحزفى لقرار مجلس الأمن :

إن مجلس الأمن إذ يزيد الحاجة الماسة الى الانسحاب الفوري
وغير المشروط لجميع القوات العراقية من الكويت واستعادة الكويت
لسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية وسيطة حكومتها الشرعية .

إذ يدين الأعمال التى تقوم بها السلطات العراقية وقوات الاحتلال
من اخذ رعايا الدول الأخرى رهائن واساءة معاملة الكويتيين ورعايا
الدول الأخرى واضطهادهم والأعمال الأخرى التى قسمت عنها تقارير الى
المجلس مثل اغدام السجلات السكانية الكويتية وارغام الكويتيين على
الرحيل ونقل السكان الى الكويت والقيام بشكل غير مشروع بتدمير
الممتلكات العامة والخاصة فى الكويت والاستيلاء عليها بما فيها لوازم
ومعدات المستشفيات انتهاكا لمقررات هذا المجلس وميثاق الأمم المتحدة
واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية
والقانون الدولى .

إزاء يعرب عن بالغ قلقه حول مسألة رعايا الدول الأخرى
فى الكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية
لتلك الدول .

وإن يؤكد من جديد أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الكويت.
وإن العراق بوصفه طرفاً متعاقداً أساسياً في تلك الاتفاقية ملزم بالامتثال
التام لجميع أحكامها شأنه في ذلك شأن الأفراد الذين يرتكبون أعمال
الخرق الخطير أو يأمرهم بارتكابها .

وإن يشير إلى الجهود التي يبذلها الأمين العام في ما يتعلق بسلامة
وفاء رعايا الدول الأخرى أو يأمرهم بارتكابها .

وإن يشير إلى الجهود التي يبذلها الأمين العام في ما يتعلق بسلامة
وفاء رعايا الدول الأخرى في العراق والكويت .

وإن يساوره بالغ القلق إزاء التكاليف الاقتصادية وإزاء الخسائر
والمعاناة التي يتعرض لها الأفراد في الكويت والعراق نتيجة لغزوه
 واحتلال العراق للكويت .

وإن يؤكد من جديد هدف المجتمع الدولي المتمثل في صون السلم
والأمن الدوليين بالسعي إلى حل المنازعات والصراعات الدولية بالوسائل
السلمية .

وإن يشير أيضاً إلى أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة
وأمينها العام في حل المنازعات والصراعات الدولية بالوسائل السلمية
وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

وإن تثير جزمة أخطار الأزمة الراهنة الناجمة عن الغزو والاحتلال
العراقيين للكويت مما يهدد مباشرة السلم والأمن الدوليين وسعيها منه إلى
تفادي أي ترد آخر في الحالة .

وإن يطلب إلى العراق الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة
وخاصة القرارات ١٩٩٠/٦٦٠ و ١٩٩٠/٦٦٢ و ١٩٩٠/٦٦٤ .

وإن يؤكد من جديد تصميمه على ضمان امتثال العراق لقرارات
مجلس الأمن باستخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية إلى أقصى حد .

١ - يطالب السلطات وقوات الاحتلال العراقية بأن تقف وتمنع
فوراً عن أخذ رعايا الدول الأخرى رهائن وعن أساءة معاملة الكويتيين
ورعايا الدول الأخرى واضطهادهم وعن أي أعمال أخرى كالأعمال التي
قدمت تقارير عنها إلى المجلس والوارد وصفها أعلاه مما يشكل انتهاكاً
لقرارات هذا المجلس وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة
واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولي .

٢ - يدعو الدول إلى أن تجمع ما تكون في حوزتها أو يقدم إليها .

من معلومات مدعمة بالأدلة بشأن حالات الخرق الخطيرة من جانب العراق على النحو المبين في الفقرة أعلاه وأن تجعل تلك المعلومات متاحة للمجلس .

٣ - يؤكد من جديد مطالبته بأن يقوم العراق فوراً بالوفاء بالتزاماته تجاه رعايا الدول الأخرى بالكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية بموجب الميثاق واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والمبادئ العامة للقانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة .

٤ - يؤكد من جديد كذلك مطالبته العراق بأن يسمح بمغادرة الكويت والعراق فوراً لمن يرغب في ذلك من رعايا الدول الأخرى بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والقنصليون وأن يسهل هذه المغادرة .

٥ - يطالب العراق بأن يكفل فوراً توافر الأغذية والمياه والخدمات الأساسية اللازمة لحماية ورفاه الرعايا للكويتيين ورعايا الدول الأخرى في الكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت .

٦ - يؤكد من جديد مطالبته العراق بتوفير الحماية فوراً لسلامة ورفاه موظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقارها في الكويت والعراق وعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه عرقلة هذه البعثات الدبلوماسية والقنصلية عن أداء مهامها بما في ذلك إمكانية الاتصال بمواطنيها وحماية أشخاصهم ومصالحهم والغاء أوامرهم بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وسحب الحصانة من موظفيها .

٧ - يطلب إلى الأمين العام في سياق مواصلة ممارسة مساعيهِ الحميدة في ما يتعلق بسلامة ورفاه رعايا الدول الأخرى في العراق والكويت أن يسعى إلى تحقيق أهداف الفقرات ٤ و ٥ و ٦ وبخاصة توفير الأغذية والمياه والخدمات الأساسية للرعايا الكويتيين والبعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت واجلاء رعايا الدول الأخرى .

٨ - يذكر العراق بمسؤوليته بموجب القانون الدولي عن أي خسائر أو أضرار أو إصابات تنشأ في ما يتعلق بالكويت والدول الأخرى ورعاياها وشركاتها نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروع للكويت .

٩ - يدعو الدول إلى جمع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمطالبته ومطالبات رعاياها وشركاتها للعراق بجبر الضرر أو التعويض المالي بغية وضع ما قد يتقرر من ترتيبات وفقاً للقانون الدولي .

١٠ - يطلب إلى العراق الامتثال لأحكام هذا القرار وقراراته السابقة . وفي حال عدم الامتثال سيتمين على المجلس اتخاذ تدابير أخرى بموجب الميثاق .

١١ - يقرر مواصلة النظر في المسألة بشكل نشط ودائم إلى أن تستعيد الكويت استقلالها ويستعاد السلم وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

١٢ - يضع ثقته في الأمين العام لاقامة مساعيه الحميدة إذا رأى من المناسب ومواصلتها ولبذل الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة الناجمة عن الغزو والاحتلال العراقيين للكويت وذلك على أساس قرارات مجلس الأمن ، ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) ويدعو جميع الدول سواء الموجودة في المنطقة أو غيرها إلى أن تواصل إعطاء هذا الأساس جهودها لتحقيق هذه الغاية بما يتفق والميثاق من أجل تحسين الحالة واستعادة السلم والأمن والاستقرار .

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن نتائج مساعيه الحميدة وجهوده الدبلوماسية .

ملحق رقم (٥)

هذه هي الاتفاقية التي وقع عليها وتبدلت في رفاح ١٣ شعبان
المعظم سنة ١٣٢٤ الموافق ١٨ ايلول سنة ١٣٢٢ الموافق اول اكتوبر سنة
١٩٠٦ بين مندوبى الدولة العلية ومندوبى الخديوية الجليلة المصرية بشأن
تعيين خط فاصل ادارى بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه
جزيرة طور سينا بما انه قد عهد الى كل من الميرالاي اركان جريب احمد
مطفر بك والبكباشى اركان حرب محمد فهمى بك بصفتهم مندوبى الدولة
الغلية والى كل من امير اللواء ابراهيم فتحى باشا والميرالاي زوجر
كرميكىل روبرت اوين بك بصفتهم مندوبى الخديوية الجليلة المصرية بتعيين
خط فاصل ادارى بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة
طور سينا قد اتفق الفريقان باسم الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية
على ما ياتى :-

المادة الاولى - يبدأ الخط الفاصل الادارى كما هو معين بالخريطة
المرفوقة بهذه الاتفاقية من نقطة رأس طابة الكائنة على الساحل الغربى
يخليج العقبة ويمتد الى قمة جبل فورت مارا على رؤوس جبال طابة
الشرقية المطلة على وادى طابة ثم من قمة جبل فورت يتجه الخط الفاصل
بالاستقامات الآتية :

من جبل فورت الى نقطة لا تتجاوز مائتى متر الى الشرق من قمة
جبل فتحى باشا ومنها الى النقطة الحادثة من تلاقى امتداد
هذا الخط بالعامود المقام من نقطة على مائتى متر من قمة جبل فتحى باشا
طريق غزة الى العقبة بطريق نخل الى العقبة (ومن نقطة التلاقى المذكورة
الى التلة التى الى الشرق من مكان ماء يعرف بثميلة الردادى والمطة على
تلك الثميلة (١) بحيث تبقى الثميلة غربى الخط) ومن هناك الى قمة
رأس الردادى المدلول عليها بالخريطة المذكورة اعلاه بـ A-5 ومن هناك

الى رأس جبل الصفرة المدلول عليه بـ 4. A. ومن هناك الى القمة الشرقية لجبل أم فى المدلول عليها بـ 5. A. ومن هناك الى نقطة مدلول عليها بـ 7. A. الى الشمال من ثميلة سويلمة ومنها الى نقطة مدلول عليها 8. A. الى غرب الشمال الغربى من جبل سماوى ومن هناك الى قمة التلة التى الى غرب الشمال الغربى من بئر المغارة (١) وهو بئر فى الفرع للشمالى من وادى ما بين بحيث يكون البئر شرقى الخط الفاصل (١) ومن هناك الى 9. A. ومنها الى 9 bis. A. غربى جبل المفراه ومن هناك الى رأس العين المدلول عليها بـ 10 bis. A. ومن هناك الى نقطة على جبل أم حواويط مدلول عليها بـ 11. A. ومن هناك الى منتصف المسافة بين عامودين قائمين تحت شجرة على مسافة ثلثماية وتسعون مترا الى الجنوب الغربى من بئر رفاح والمدلول عليه بـ 15. A. ومن هناك الى نقطة التلال الرملية فى اتجاه مايتين وثمانين درجة (٢٨٠) من الشمال المغناطيسى (١) اعنى ثمانين الى الغرب) وعلى مسافة اربعماية وعشرين مترا فى خط مستقيم من العامودين المذكورين ومن هذه النقطة يمتد الخط مستقيما باتجاه ثلثماية واربعة وثلاثين درجة (٣٣٤) من الشمال المغناطيسى (اعنى ستة وعشرون الى الغرب) الى شاطئ البحر الأبيض المتوسط. مارا بتلة قزائب على ساحل البحر .

المادة الثانية - قد دل على الخط الفاصل المذكور بالمادة الاولى بخط اسود متقطع فى نسختى الخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية والتى يوقع عليها الفريقان ويتبادلها بنفس الوقت الذى يوقعان فيه على الاتفاقية . ويتبادلها .

المادة الثالثة - تقام اعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة التى على ساحل البحر الأبيض المتوسط الى النقطة التى على ساحل خليج العقبة بحيث أن كل عامود منها يمكن رؤيته من العامود الذى يليه وذلك بحضور مندوبى الفريقين .

المادة الرابعة - يحافظ على اعمدة الخط الفاصل هذه كل من الدولة العلية والخديوية الجلييلة المصرية .

المادة الخامسة - اذا اقتضى فى المستقبل تجديد هذه الاعمدة او لزيادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوبا لهذه الغاية وتطبق مواقع العمد التى تزداد على الخط المدلول عليه فى الخريطة .

المادة السادسة - جميع القبائل القاطنة فى كلا الجانبين لها حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتهم أى أن القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتعطى التأمينات اللازمة بهذا الشأن الى العربان والعشائر.

وكذلك العساكر الشاهانية وأفراد الأهالي والجندرية ينتفعون من المياه
التي بقيت غربي الخط الفاصل .

المادة السابعة - لا يؤذن للعساكر الشاهانية والجندرية بالمرور إلى
غربي الخط الفاصل وهم مسلحون .

المادة الثامنة - تبقى أهالي وعربان الجماعتين على ما كانت عليه
قبلا من حيث ملكية المياه والحقول والأراضي كما هو متعارف بينهم .

ترجمة طبق الأصل المحرر باللسان

التركي

قول أغاسي أركان حرب

أسعد

كاتب تركي نظارة الحربية

يوسف سامح

المنسوب من قبل الخديوية الجليلة

المصرية

ميرلوا

إبراهيم فتحي

ميرالاي

أوين

المنسوب من قبل الدولة العلية

ميرالاي أركان حرب

مظفر

بكباشي أركان حرب

فهمي

ملحق رقم (٦)

القسم الأول : خاص بالكويت :

١ - تشكل الكويت قضاء مستقلا استقلالاً ذاتياً ، ويرقع شيخ الكويت العلم العثماني كما كان في السابق مع اضافة كلمة « الكويت » اليه .

٢ - وتتعهد الحكومة العثمانية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الوراثة وانما تصدر فقط الفرمانات الخاصة بالتصويب ، كما لا يجوز لها أن تحتل عسكرياً جزءاً من أرض الكويت المحددة في المواد التالية . ويجوز لحاكم الكويت أن يعين وكلاء لرعاية مصالحه في الولايات العثمانية .

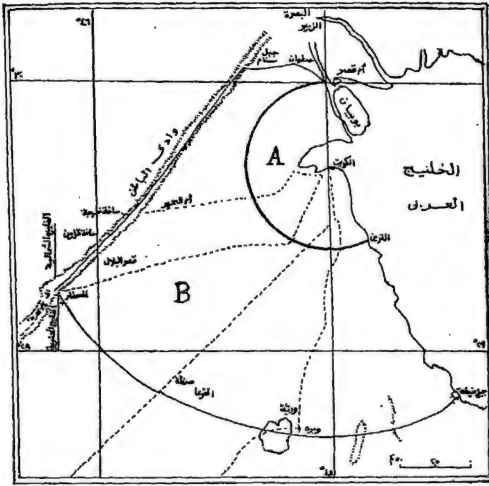
٣ - تعترف الدولة العثمانية بالاتفاقات المعقودة بين الكويت وبريطانيا وخاصة اتفاق يناير سنة ١٨٩٩ كما تقر بالامتيازات التي منحها شيخ الكويت في اراضيها للرعايا البريطانية .

٤ - تعلن الحكومة انها لن تعقد اتفاقاً جديداً أو تسعى لاحتلال الكويت طالما أن الدولة العثمانية لم تنقض هذا الاتفاق .

المواد ٥ - ٧ خاصة بتخطيط الحدود وهي تخرج أم القصر وصفوان من الكويت ، اذ سبق للعثمانيين احتلالهما بينما تضم جزيرتي بوبيان ووارية للامارة رغم ادعاءات العثمانيين السابقة وتجعل خور الزير نهاية الحدود الشمالية والقرين في نهاية الحدود الجنوبية .

٨ - في حالة مد خط حديدي الى الكويت تتفق الحكومتان البريطانية والعثمانية على تنظيم حمايته .

٩ - تحترم املاك شيخ الكويت في البصرة وتغني من الضرائب . ومن الملاحظ أن هذه القضية ستثير خلافات بعد استقلال العراق .



شكل (٢)

خريطة الكويت الملحق بالاتفاقية البريطانية العثمانية لسنة ١٩١٣ - المنطقة (A) التي يمارس لشيخ الكويت الاستقلال الذاتي الكامل فيها وتبنيها جزر وربة ، ويوبيان ، ومسكان وفيلكا ، وأم الردام ، وعوها ، وكبر ، قاروه ، والمقطة مع الجزيرات والمياه الاقليمية الملاصقة (المادة الخامسة من الاتفاقية)

المنطقة (B) وتدخل فيها المناطق التي تعيش فيها القبائل التي تنص المادة السادسة من الاتفاقية على اعتبارها تابعة لشيخ الكويت ، الذي يستوفى منها العشور والمنح الادارية ٠٠ ولا تباشر الحكومة الامبراطورية العثمانية في هذه المنطقة أى عمل ادارى بدون علم ودراية شيخ الكويت ، كما تتمتع عن اقامة حامية عسكرية أو القيام بعمل عسكري مهما كان نوعه ٠٠ الخ وقد حددت حدود هذه المنطقة في المادة السابعة من الاتفاقية .

(صورت عن وزارة الخارجية البريطانية)

ملحق رقم (٨)

رسالتان

من رئيس وزراء العراق ومن حاكم الكويت

تؤكدان الحدود الكويتية العراقية

الاولى : مؤرخة في ١٩٣٢/٧/٢١

والثانية : مؤرخة في ١٩٣٢/٨/١٠

(١)

من : نوري باشا السعيد

الى : السير اى همفرى

مكتب مجلس الوزراء

بغداد في ١٩٣٢/٧/٢١

اظن بان سعادتك توافقون على ان الوقت قد حان لتأكيد الحدود
الموجودة بين العراق والكويت .

ولهذا فاننا ارجو ان تتخذوا الاجراءات الضرورية لأخذ موافقة
السلطات المسؤولة في الكويت على تفصيلات الحدود الموجودة بين
البلدين .

« من تقاطع وادى العوجا بالباطن ومنها في اتجاه شمال خط الباطن
الى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان تماما ، ومنها شرقا قتمر بجنوب

أيار صفوان ، جبل سنام ، وأم قصر ، مجتازا الى العراق وهكذا الى
مفترق طرق خور زبير ، وخور عبد الله .

ان جزيرة وربة ، وبوييان ، مسكان (أو مشجان) ، وفيلكة ،
وعوثة ، وكبر ، وقارو ، وأم المرادم ، هي للكويت .

من حاكم الكويت

الى الوكيل السياسى فى الكويت

فى ١٠/٨/١٩٣٢

بيد السرور تسلمنا رسالتكم السرية ، والمؤرخة فى ٧ الجارى ربيع
الثانى ١٣٥١ الموافق ٩/٨/١٩٣٢ ، وعلمنا بمحتوياته ، وكذلك ترجمة
الرسالة المؤرخة فى ٢١/٧/١٩٣٢ ، المرسلة من سعادة المندوب السامى
فى العراق الى سعادة المقيم السياسى فى الخليج الفارسى ، وترجمة
المؤرخ فى ٢١/٧/١٩٣٢ ، والمرسل الى سعادة نورى باشا السعيد -
رئيس وزراء العراق ، بخصوص الحدود العراقية - الكويتية .

وكذلك علمنا من كتاب سعادة المقيم السياسى المؤرخ فى ٢٠/٧/
١٩٣٢ بان البنود التى اقترحها رئيس وزراء العراق قد وافقت عليها
حكومة صاحب الجلالة .

ولذلك ، نرجو ان نخبركم باننا نوافق على تأكيد الحدود الموجودة
بين العراق والكويت كما هي مفصلة فى كتاب رئيس وزراء العراق .

ملحق رقم (٩)

الخليج ١٩٩١/٤/٥

تعقيبا على مقال د. يونان ليبي رزق

رؤية أخرى للغم

الحدود المصرية - السودانية

فى الحلقة رقم (٢) بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٩١ م من سلسلة مقالاته « الحدود - اللغم المدفون فى العلاقات العربية - العربية » كتب الأستاذ الدكتور يونان ليبي رزق عن أزمة الحدود التى نشبت بين مصر والسودان فى فبراير ١٩٥٨ م . وأود أن أعرض هنا وجهة نظر سودانية حول جذور الأزمة وتداعياتها ، وإن اتناول بالتعليق بعض ما ورد فى مقالة الدكتور يونان .

جذور الأزمة

مما لا شك فيه أن أزمة الحدود السودانية - المصرية تتمحور بصفة رئيسية حول التكييف القانونى لاتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ م بين مصر وبريطانيا بشأن إدارة السودان فى المستقبل والآخر القانونى الذى رتبته القرارات الادارية الصادرة من نظارة الداخلية المصرية فى ٢٦ مارس ١٨٩٩ م و ٢٥ يوليو / ٤ نوفمبر ١٩٠٢ م على المادة الاولى من الاتفاقية . والى تقضى بأن لفظة السودان تطلق على جميع الاراضى الواقعة جنوب خط عرض ٢٢ درجة .

وفى هذا الصدد فأننى اتفق تماما مع الدكتور يونان بأن كل

ما قصدت اليه هذه المادة هو التمييز لأغراض ادارية بحثة بين الاقليمين المصرى والسودانى . فمن الجلى أن القول بغير هذا لا يتواءم مع التفسير المصرى الرسمى لاتفاقية ١٨٩٩ ، وتتعين الاشارة هنا بوجه خاص الى مفاوضات عدلى - كيرزون فى ١٩٢١ م ومفاوضات معاهدة سنة ١٩٣٦ م وخطاب النقراشى باشا أمام مجلس الأمن فى أغسطس ١٩٤٧ م وبيان ٨ أكتوبر ١٩٥١ م بشأن انتهاء العمل بأحكام معاهدة ١٩٣٦ م واحكام اتفاقيتى ١٨٩٩ م .

فطبقا للتفسير المصرى فان اتفاقية ١٨٩٩ م ولم تكن اتفاقية سياسية لأن مصر لم تكن وقت التوقيع عليها تملك أهلية إبرام معاهدات سياسية . ففرمانات الباب العالى كانت تحظر على خديوى مصر الدخول فى معاهدات سياسية مع الدول الأجنبية . كما وكانت تحظر عليه التنازل عن أى من الاقاليم المسندة اليه . وحرى بالذكر أن لورد كرومر توقع فى المذكرة التفسيرية لمشروع اتفاقية ١٨٩٩ م أن يطعن فى الاتفاقية على أساس مخالفتها لهذه الفرمانات . ولكن كان من رأيه أن هذا الطعن يمكن بحضه استنادا الى ان الاتفاقية لم تكن معاهدة بالمعنى الصحيح . وبالتوقيع عليها فان الخديوى لا يؤدى عملا من أعمال السيادة الخارجية وانما يمارس حقه فى وضع ترتيبات الادارة الداخلية للاقاليم التى أسندها اليه الباب العالى .

وطبقا للتفسير المصرى ايضا فان اتفاقية ١٨٩٩ م كانت بشأن ادارة السودان ولم تمس السيادة المصرية عليه . بمعنى آخر أن بريطانيا كانت تشارك فى ادارة السودان ولكن السيادة عليه كانت لمصر وحدها .

وهكذا فطالما ان اتفاقية ١٨٩٩ م أقامت خط ٢٢ درجة كحدود ادارية بين مصر والسودان ، وطالما أن الاتفاقية لم تكن سياسية ولم تمس السيادة المصرية على السودان فلا غرابة فى أن تعتمد توصيات اللجان المحلية لتعديل الحدود الادارية بقرارات ادارية تصدرها نظارة الداخلية المصرية . وهذا ما حدث تماما فى ٢٦ مارس ١٨٩٩ م و ٢٥ يوليو / ٤ نوفمبر ١٩٠٢ م .

وحتى يكون القارئ على بيئة من الظروف والأوضاع وقت صدور هذه القرارات ، يجدر بنا أن نوضح انه فى الفترة التى اعقبت حملة استرداد السودان واستقرار الجزء الأكبر من الجيش المصرى هنالك لم يكن من اليسير التمييز بين الادارتين السودانية والمصرية أو القطع فيما يتصل بالحدود السودانية - المصرية بوجود أطراف سودانية ومصرية لكل قرار أو تصرف . فقد عهد بإدارة السودان للعسكريين البريطانيين الذين كانوا فى خدمة الجيش المصرى . وحتى مقتل سير لى استاك فى القاهرة

فى نوفمبر ١٩٢٤ م كان سردار الجيش المصرى هو أيضا حاكم السودان العام . كما كانت شؤون الحدود فى مصر والسودان يديرها ضباط بريطانيون يعملون فى ادارة مخابرات الجيش المصرى .

ويكفى تدليلا على ذلك انه عندما عدل فى عام ١٩٠٧ م القرار الادارى لسنة ١٩٠٢ م فيما يتعلق بالحدود بين مصر والسودان فى منطقة كورسكو فقد تم ذلك بمقتضى رسائل تبودلت بين همفريز واوين وبراملى وكلهم من البريطانيين الذين كانوا يعملون فى دائرة المساحة المصرية وادارة المخابرات بالجيش المصرى . ولم يجر اعتماد هذا التعديل من قبل نظارة الداخلية المصرية ولكنه حصل على موافقة السردار .

وثمة ملاحظة مهمة ينبغى تسجيلها هنا وهى ان الحديث عن « الطابع الدولى » لاتفاقية ١٨٩٩ م أو الحكم بأن « علاقة تعاقدية » قد تمخضت عنها لايد وان يأخذ فى الاعتبار الرأى المصرى الرسمى الذى ظل حتى انتهاء العمل باتفاقية ١٨٩٩ م . فى أكتوبر ١٩٥١ م يطعن فى صحة الاتفاقية على أساس ان مصر ، لم ترتبط بالاتفاقية طوعاً وبإرادتها الحرة وانه لم تتبع فى ابرامها الاجراءات الرسمية .

فقد قال النقراشى باشا فى خطابه أمام مجلس الأمن فى اغسطس ١٩٤٧ م ان اتفاقية ١٨٩٩ م كانت خالية من الشروط الرسمية وانها وقعت دون تبادل أى وثيقة من وثائق التفويض ولم تكن أحكامها محل تصديق كما ولم تعرض لموافقة المجالس التشريعية . وقال النقراشى أيضاً ان عنوان اتفاقية ١٨٩٩ م يكفى لتوكيد صفتها غير الرسمية ذلك انها وصفت عند ابرامها بأنها تتعلق بالادارة المستقبلية للسودان .

وفى بيان ٨ أكتوبر ١٩٥١ م قال النحاس باشا ان إلغاء اتفاقية ١٨٩٩ م وانهاء العمل بها أهون وأيسر من معاهدة سنة ١٩٣٦ م لأنها عقدت فى وقت لم تكن مصر تملك فيه عقد المعاهدات السياسية وكان الاكراه والاملاء واضحين فيها وفى اللباسات التى سبقت عقدها . ومضى النحاس الى القول بأن الاتفاقية لم تنص على أجل لانتهاء الوضع الذى فرضته [فهو وضع مؤقت أملته السيطرة البريطانية على أمور مصر فى ذلك الحين فلايد أن يزول بزوالها] . وقرق النحاس بين معاهدة سنة ١٩٣٦ م واتفاقية ١٨٩٩ م حينما قال انه كان يكفى لانتهاء العمل باتفاقية ١٨٩٩ م صدور قرار من وزارة الخارجية المصرية . ولكن نظراً لارتباط هذا العمل بقضية الوطن الكبرى فقد فضل أن يتوج بموافقة البرلمان المصرى .

نخلص من كل ما سبق الى أن هناك ما يستند الرأى القائل بأن خط ٢٢ درجة والتعديلات التى ادخلت عليه فى ٢٦ مارس ١٨٩٩ م و ٢٥

يوليو / ٤ نوفمبر ١٩٠٢ و ١٩٠٧ م شكل آنذاك حدودا ادارية بين مصر والسودان وظل كذلك حتى يناير ١٩٥٦ م حيث تحول بعد اعتراف مصر باستقلال السودان الى حدود سياسية .

ومما يجدر ذكره ان الحكومة المصرية لم تعترض أو تحتج أو - على أقل تقدير - تتحفظ على الانتخابات السودانية التى أجريت فى منطقتي وادى حلفا وحلايب فى عام ١٩٥٣ م وفقا لقانون الحكم الذاتى الصادر بموجب اتفاقية الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان المعقودة بين الحكومتين البريطانية والمصرية فى فبراير ١٩٥٣ م . وبمقتضى أحكام هذه الاتفاقية فقد كانت مصر ممثلة فى اللجنة الدولية التى انيط بها اجراء الانتخابات . ولا اعتقد ان فى ما صرح به السفير المصرى فى الخرطوم اللواء محمود سيف اليزل خليفة فى ١٨ فبراير ١٩٥٨ م التبرير الكافى لذلك . فقد قال ان انتخابات عام ١٩٥٣ م كانت لتقرير مصير السودان بين الاتحاد مع مصر أو الاستقلال التام وأما انتخابات عام ١٩٥٨ م فتجرى فى دولة ذات سيادة .

ومع ذلك يبقى عصيا على التبرير عدم مطالبة الحكومة المصرية بمنطقتي وادى حلفا وحلايب فور اختيار البرلمان السودانى بالاجماع فى اول يناير ١٩٥٦ م للاستقلال التام أو عند اعترافها باستقلال السودان فلا جدال فى أنه بات مؤكدا خلال عام ١٩٥٥ م بأن البرلمان السودانى سيختار الاستقلال التام لأن حزب الأغلبية أى الوطنى الاتحادى الذى كان يتزعمه رئيس الوزراء آنذاك السيد اسماعيل الأزهري كان قد تخلى عن فكرة الاتحاد مع مصر وانضم الى مؤيدى خيار الاستقلال التام .

تفجير الأزمة وتصعيدها

! خلافا لما ذكر الدكتور يونان فان حزب الأمة لم يكن يحكم منفردا عندما نشب نزاع الحدود بين مصر والسودان فى فبراير ١٩٥٨ م . فلقد كان السيد عبد الله خليل يرأس آنذاك حكومة ائتلافية مكونة من حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى . وكان يرفع حزب الشعب الديمقراطى السيد على الميرغنى ويتزعمه الشيخ على عبد الرحمن الأمين الذى كان يشغل موقع نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية فى حكومة عبد الله خليل . وغنى عن القول فقد كان حزب الشعب الديمقراطى من أكثر الأحزاب السودانية موالاة مصر .

... ويتبين بمطالعة وثائق الأزمة انه ليس هناك ما يبرر الزعم بان الحكومة السودانية هى التى فجرت الأزمة وسعت الى تصعيدها . فالأزمة لم تتفجر عندما صدر فى عام ١٩٥٧ م أمر تقسيم الدوائر لمجلس النواب السودانى ولكن فى العام التالى لذلك . وكانت العلاقة بين الحكومتين تمر

وقتها بفترة من التوتر بسبب الخلاف حول تقسيم مياه النيل وتعويضات
إمالي مناطق وادى حلفا التى ستغمرها مياه مشروع السد العالى .

على كل حال ، فى أول فبراير ١٩٥٨ م وبينما كانت الحكومة
الائتلافية منهمكة فى الاعداد للانتخابات البرلمانية التى حدد لها يوم ٢٧
فبراير ١٩٥٨ م وكان معظم الوزراء بمن فيهم وزير الخارجية يتابعون
الحملة الانتخابية فى أقاليم السودان المختلفة ، تلقت تلك الحكومة مذكرة
من الحكومة المصرية بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٥٨ م ادعت هذه المذكرة ان ادخال
المنطقة الواقعة شمالى وادى حلفا ومنطقة حلايب الواقعة على ساحل
البحر الأحمر ضمن الدوائر الانتخابية السودانية يناقض اتفاقية ١٩ يناير
١٨٩٩ م ويشكل بذلك خرقا للسيادة المصرية . لأن هذه المناطق مصرية
ولا يحق لحكومة السودان ان تشملها ضمن الدوائر الانتخابية . وطالبت
الحكومة المصرية بإلغاء الحدود التى أنشأتها قرارات نظارة الداخلية
المصرية فى مارس ١٨٩٩ م ويوليو / نوفمبر ١٩٠٢ م على اعتبار انها
كانت حدودا إدارية والعودة الى الحدود التى أنشأتها اتفاقية ٩ يناير
١٨٩٩ م على أساس انها تمثل الحدود السياسية بين مصر والسودان .

وقبل ان يلتئم شمل مجلس الوزراء السودانى لمناقشة المذكرة
المصرية بعثت الحكومة المصرية بمذكرة أخرى بتاريخ ٩ فبراير ١٩٥٨ م
وقد سلمها السفير المصرى الى رئيس وزراء السودان فى ١٣ فبراير
١٩٥٨ م . أعلنت الحكومة المصرية فى هذه المذكرة أنه استنادا الى حقوق
سيادتها فقد قررت أن تتيح لسكان منطقتى وادى حلفا وحلايب فرصة
الاشتراك فى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية بين الرئيسين جمال
عبد الناصر وشكرى القوتلى .

ثم أخطر وزير الخارجية المصرى السفير السودانى فى القاهرة فى
١٦ فبراير ١٩٥٨ م بأنه حتى يتسنى إجراء الاستفتاء فقد تم إرسال لجان
انتخابية وقوات من حرس الحدود الى المناطق التى تطالب بها مصر وأن
هذه اللجان ستكون فى هذه المناطق فى التاريخ المحدد للاستفتاء وهو ٢٠
فبراير ١٩٥٨ م . وفى مذكرة بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٥٨ م عبرت الحكومة
المصرية عن إصرارها على أن يشمل الاستفتاء المناطق المتنازع عليها .
وطالبت من الحكومة السودانية سحب الكتيبة الموجودة هناك الى جنوب
خط ٢٢ درجة .

ومن الثابت ان قوات من حرس الحدود المصرية يقودها النقيب
روؤف الجوهري دخلت منطقة حلايب المتنازع عليها ورفعت فى ٢١ فبراير
١٩٥٨ م العلم المصرى فى ابو رماد التى تقع شمال خط ٢٢ درجة . كما
ان باخرة مصرية اخترقت الحدود السودانية فى ٢٠ فبراير ١٩٥٨ عشية

الاستفتاء المصري ولم ترسخ الأمر بالوقوف الذى اصدرته لها نقطة شرطة
حرس السودانية وتم اعتراض الباخرة فى دبيرة وحجزها فى وادى حلفا .
وقد تكشف ان الباخرة كانت تحمل لجان الاستفتاء وبعض العسكريين .
ويذكر أن السفير المصري فى الخرطوم كان قد أعلن فى مؤتمر
صحفى فى ١٨ فبراير ١٩٥٨ م أن دخول لجان الاستفتاء فى المناطق
المتنازع عليها لا يعتبر تعديا لأن تلك اللجان قد دخلت ارضا مصرية . كما
وأن دخول قوات من حرس الحدود مع لجان الاستفتاء امر طبيعى ولا يمكن
أن يعتبر عملا عسكريا .

السودان يحاول احتواء الأزمة

وبالرغم من تسارع الأحداث فقد حاولت الحكومة السودانية بالذكريات
وعبر الهاتف وبارسال وزير خارجيتها الى القاهرة اقناع الحكومة
المصرية بارجاء بحث مسألة الحدود الى ما بعد الانتخابات السودانية .

فتتفيذا لقرار لمجلس الوزراء حاول عبد الله خليل فى صباح ١٧
فبراير ١٩٥٨ م الاتصال هاتفيا بالرئيس جمال عبد الناصر ولكنه ابلغ بأن
عبد الناصر فى مكان غير معلوم وتلقى المصادثة نيابة عنه زكريا
محيى الدين وزير الداخلية . نقل عبد الله خليل الى زكريا محيى الدين
رغبة حكومة السودان فى أن ترجىء مصر ما اتخذت من اجراء فى المناطق
التي تطالب بها الى ما بعد الانتخابات السودانية . وأكد له استعداد
السودان للدخول فى مفاوضات مع مصر بشأن هذا الموضوع بعد
الانتخابات السودانية .

وبتكليف من مجلس الوزراء سافر وزير الخارجية محمد احمد
محبوب الى القاهرة لينقل الى الرئيس عبد الناصر رغبة السودان فى
تأجيل موضوع الحدود الى ما بعد الانتخابات السودانية . اجتمع محبوب
بعيد الناصر وبزكريا محيى الدين فى ١٨ و ١٩ فبراير ١٩٥٨ م . ابلغ
محبوب الحكومة المصرية انها اذا وافقت على اجراء الانتخابات
السودانية فى المناطق المتنازع عليها ، فإن حكومة السودان ستصدر تعهدا
بانها لن تستد الى اجراء الانتخابات كهيئة لتأييد ادعاء السيادة على هذه
المناطق . رفضت الحكومة المصرية ذلك واقترحت ألا تجرى أى انتخابات
ليس فى المناطق المتنازع عليها فحسب وانما فى كل اجزاء دائرة وادى
حلفا ودائرة البشاريين . وقد رفض السودان هذا الاقتراح ورفض
اقتراحا مصرية آخر بأن تجرى الانتخابات السودانية والاستفتاء المصري
بشرط أن توضع صناديق الاقتراح خارج المناطق المتنازع عليها ، ولم
تسفر المناقشات عن نتيجة تذكر .

ويلاحظ أنه بالرغم من أن الحكومة المصرية رفضت في ١٧ و ١٨ و ١٩ فبراير ١٩٥٨ م اقتراح السودان بتأجيل بحث مسألة الحدود إلى ما بعد الانتخابات السودانية ، إلا أنها قبلت بذلك في ٢١ فبراير ١٩٥٨ م بموجب بيان صحفى أصدرته في القاهرة وتلاه في نفس اليوم على مجلس الأمن المندوب المصرى عمر لطفى وذلك عندما انعقد المجلس للنظر في الشكوى التى قدمها السودان في ٢٠ فبراير ١٩٥٨ م .

حظى موقف حكومة عبد الله خليل من أزمة الحدود وأسلوب معالجته لها بقبول كل الأحزاب والهيئات السودانية بما في ذلك الأحزاب والهيئات الموالية لمصر . ولعل في ذلك ما يدفع عن حكومة عبد الله خليل تهمة المزايدة على العلاقات بين مصر والسودان أو تأليب الشارع السودانى .

ففى المؤتمر الذى عقد بدار اتصاد طلاب جامعة الخرطوم أعلنت كافة الأحزاب والهيئات السودانية تأييدها لموقف الحكومة . وضمن ذلك التأييد فى مذكرة سلمها مندوبو هذه الأحزاب والهيئات الى السفير المصرى فى الخرطوم .

أبدى مؤتمر الأحزاب والهيئات استنكاره واستيائه للأسلوب الذى لجأت اليه مصر لمعالجة مسألة الحدود . وعبر المؤتمر عن رغبته وأمله فى حل الأزمة بالطرق السلمية . وناشد المؤتمر الحكومة المصرية قبول اقتراح حكومة السودان بأرجاء المشكلة بومتها إلى ما بعد الانتخابات السودانية على أن تعطى حكومة السودان تعهدا كتابيا تقرر فيه أن إجراء الانتخابات السودانية فى المناطق المتنازع عليها لن يستعمل حجة ضد مصر أثناء المفاوضات مستقبلا .

وقع على هذه المذكرة الحزب الوطنى الاتحصادى وحزب الشعب الديمقراطى وحزب الأمة والجبهة المتعادية للاستعمار (ولجبهة الحزب الشيوعى) والحزب الجمهورى وجماعة الاخوان المسلمين والجماعة الاسلامية . ومن الهيئات وقع عليها اتحاد عمال السودان واتحاد طلاب الأقسام العالية بالمعهد الفنى واتحاد الشباب السودانى .

وبعث السيد على الميرغنى برسالة الى الرئيس عبد الناصر تقتطف منها الآتى : [نناشذكم باسم الاخاء والروابط العريقة بين البلدين ان توقفوا كل اجراء وان يعود الامر الى ما كان عليه سابقا فتوقفوا أى تدخل فى الأراضى التى كانت ولا تزال تحت الادارة السودانية . وبعد ذلك لرى أن

يجلس الطرفان ليعالجا الأمر بروح ودية تهدف الى احقاق الحق ورعاية حقوق الطرفين وفقا للمعرف الدولي والقانون » .

وعاتب حزب الشعب الديمقراطى فى بيان اصداره فى ١٨ فبراير ١٩٥٨ م الحكومة المصرية • وأعلن حزب الشعب ان حكومة السودان بموافقتها على المفاوضات قد سلكت طريقا صحيحا يتمشى مع الاخلاء الصحيح • واعتبر الحزب خطوة مصر بعد موافقة حكومة السودان غير معقولة ولا مفهومة كما أعرب الحزب عن امله فى أن تسحب مصر لجان الاستفتاء وتنتظر نتيجة المفاوضات •

اللجوء الى مجلس الأمن

يأخذ الدكتور يونان على الحكومة السودانية اللجوء الى مجلس الأمن واعتبر ذلك من قبيل التصعيد غير المبرر • ويبدو انه يشارك السيد عمر لطفى مندوب مصر آنذاك لدى الأمم المتحدة الرأى بأن السودان قد تخطى جامعة الدول العربية •

وحقيقة الأمر ان التدهور السريع فى الموقف والذي نتج عن حشد القوات على جانبي الحدود واصرار الحكومة المصرية على اجراء الاستفتاء فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ م ورفضها اقتراح السودان بتأجيل بحث مسألة الحدود الى ما بعد الانتخابات هو الذى دفع الحكومة السودانية الى اللجوء الى مجلس الأمن • وقد عبر عن ذلك رئيس وزراء السودان فى خطابه بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٥٨ م الى الأمين العام للأمم المتحدة • فقد ابلغ الأمين العام بأن التقارير تشير الى أن مصر قد حشدت قوات عسكرية على الحدود المشتركة وبما انها تصر على اجراء استفتاء فى اقليم سودانى وبما أن السودان عازم على حماية اقليمه ، فان الموقف قد يؤدى الى اخلال بالسلم واذا لم يسيطر عليه فلربما يتطور نزاع مسلح •

ومن ناحية أخرى فان موقف الجامعة العربية من الازمة قد اقسام بالفتور ان لم يكن اللامبالاة • فقد اخطر السودان سفراء الدول العربية فى الخرطوم بتفاصيل الازمة فى ١٨ فبراير ١٩٥٨ م • وفى التاريخ نفسه بعث السودان بمذكرة حول الازمة الى الأمين العام لجامعة الدول العربية • وفى ٢٩ فبراير ١٩٥٨ م طلبت الحكومة السودانية من الجامعة العربية بذل مساعيها الحميدة لتسوية الازمة • ولم يصدر أى شئ عن الجامعة العربية الا فى ٢٠ فبراير ١٩٥٨ م • فقد أصدرت الامانة العامة فى ذلك التاريخ بيانا اشارت فيه الى طلب الحكومة السودانية والى أن الأمين العام أجرى اتصالات مع المراجع المصرية المسؤولة فأكدت له ان الحكومة

المصرية باقية عند موقف المسألة والأخوة وحسن الجوار ، وانه تأييد لهذه الروح فقد أصدرت الحكومة المصرية بيانا أعلنت فيه ارجاء تسوية المسألة الى ما بعد الانتخابات السودانية حيث تبدأ المفاوضات لتسوية المسائل المتعلقة بين البلدين .

ولا يفوتنى ان اذكر اننى قد أعدت قراءة الكلمة الموجزة التى ألقاها مندوب بريطانيا سير بيرسون ديكسون فى مجلس الأمن ، ولكننى اعترف باننى قد اخفقت فى الوقوف على المساعدة التى قدمها للحكومة السودانية لتصعيد الازمة ، خاصة وان المندوب البريطانى قد تحدث بعد أن تلى المندوب المصرى البيان الذى أصدرته مصر فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ م وأعلنت فيه قبول ارجاء بحث مسألة الحدود الى ما بعد الانتخابات السودانية . وقطعا فأنا لا أقصد بهذا الدفاع عن الحكومة البريطانية وانما التأكيد على ان الحكومة السودانية لم تكن فى ادارتها لازمة الحدود تعمل بروحى من الحكومة البريطانية .

وأخيرا آمل حين تنتهى الظروف الموضوعية والمناخ الملائم أن يزال لغم الحدود من العلاقات السودانية - المصرية بما يحفظ اواصر الاخاء والود بين الشعبين الشقيقين ويتفق مع تطلعاتهما للوحدة .

• فيصل عيد الرحمن على طه

استاذ فى جامعة الخرطوم سابقا

ملحق رقم (١٠)

وفاق

بين حكومة جلالة ملكة الإنكليز وحكومة الجنب العالي

خديو مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل

حيث ان بعض اقاليم السيسىودان التي خرجت عن طاعة الحضرة
الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها
بالاتحاد حكومتها جلالة ملكة الانكليز والجنب العالي الخديوي

وحيث قد اصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة
الأقاليم المفتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه
الجنب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى
الآن وما تستلزمه حالة كل من الإحتياجات المتنوعة

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة
على لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإداري والقانوني
الآنف ذكره وفي اجراء تنفيذ مقعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل

وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوبية الجاق وأدى حلقا وسواكن
إداريا بالأقاليم المفتحة المجاورة لهما

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما
من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهن :

(المادة الأولى)

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة إلى
جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي :

أولا - الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ ١٨٨٢ .

أو ،

ثانيا - الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد .

أو ،

ثالثا - الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا ،

(المادة الثانية)

يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معا في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصري فقط .

(المادة الثالثة)

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر عال خديوى يصدر برضاة الحكومة البريطانية .

(المادة الرابعة)

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية إيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحويل أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجنب العالى الخديوى .

(المادة الخامسة)

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر بإجراء منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

(المادة السادسة)

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأزبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

(المادة السابعة)

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية مينا أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

(المادة الثامنة)

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(المادة التاسعة)

يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(المادة العاشرة)

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلاتنا بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(المادة الحادية عشرة)

ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازمة اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

(المادة الثانية عشرة)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة الروحية وبيعها أو تشييلها .

الامضاءات

(كرومر) (بطرس غالى)

حيث قد تقرر فى المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان فى المستقبل أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن ،

وحيث أنه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن فى أى وقت من الأوقات وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن خصوصاً لما يترتب عليه من النقصات ،

وحيث أن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهليها قد ألحق بهم ضرراً جسيماً فيكون حينئذ من الصواب اجراء المساواة بين تلك المدينة وبين باقى السودان ،

وحيث أنه بناء على ما ذكر تراءى لنا تعديل الوفاق المشار اليه .

فيما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام فى ذلك قد حصل التراضى والاتفاق بيننا على ما هو آت :

(المسادة الأولى)

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة فى وفاقنا الرقم ١٩ يناير
سنة ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من احكام النظام
الذى تقرر فى ذلك الوفاق لادارة السودان فى المستقبل .

، تحريراً بمصر فى ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩

امضاء

(بطرس غالى) (كرومر)

ملحق رقم (١١)

نظارة الداخلية

قلم السكرتارية العمومية

صورة ما صدر من الداخلية لمحافظة النوبة بتاريخ ٢٦ مارس ١٨٩٩
(نمرة ٩ ادارة) بشأن الحدود الفاصلة بين مصر والسودان والذي نشر
بالجريدة الرسمية بالعدد نمرة ٣٥ الصادر في ٢٧/٣/١٨٩٩ .

قد اطلعنا على افادة حضرتكم رقم ١٤ مارس ١٨٩٩ (١٩ محاسبة)
المقتض من انه بناء على طلب جناب قومندان حلفا وتنفيذا للوفاق المبرم
بين حكومة جلالة ملكة انجلترا والحكومة المصرية بتاريخ ١٩ يناير ١٨٩٩
فيما يختص بالحدود الفاصلة بين مصر والسودان قد تقرر بين حضرة
القومندان الموما اليه وضابط بوليس التفويقية من جهة وبين مأمور فرقة
أملاك الميرى بمحافظة ذات الطرف ومعاون بوليس مركز حلفا من جهة
اخرى في جعل نهاية حدود بلاد السودان شمالا من الجهة الغربية على
مسافة ٢٠٠ متر شمالا من البرية بناحية فرس من الجهة الشرقية على كل
منهما الشمالية (مصر) والجنوبية (السودان) وكان ذلك بحضور عميد
ومشايع الناحيتين المذكورتين ونتاج عن هذا أن ناحية فرس التي تتبع
السودان ترك من زمامها لمصر ثلاثة أفدنة وقيراطان اطيانا و ٥٨ نخلة
وترك للسودان من زمام ناحية ادندان التابعة لمصر ٩٩ فدانا وسبعة
قرايط اطيانا و ١٥٥ نخلة وانه بهذا التحديد دخل حدود السودان من
بلاد المحافظة عشر بلاد زمامها ٤٠٩٤ فدانا و ١٢ قيراطا وانه بناء على
ما ذكر رأيتم تقسيم البلاد الباقية من مركزى حلفا والكنوز على مركزين
حلفا والكنوز على مركزين كما كانا حسب الآتى بعد :

اولا : مركز حلفا : يسمى مركز الدر ويكون مقره بناحية كروسكو ويتبع
له ٢٢ بلدا من ادندان جنوبا الى شاترما شمالا حيث يكون امتداده ١٥٦

ك.م. ٠ وزمامه ٩١١٧ فداناً و ١٠ قراريط و ٨ أسهم اطيانا و ٢٥٤٧٩٢ نخلة وتعداد اهاليه ٣١٧٠٣ نفساً .

ثانيا : مركز الكتوز : يسمى بمركز ابى هور ومقره يكون بناحية ابى هور ويتبع له ١٨ بلداً تبتدىء من ناحية المضيع الى ناحية الشلال شمالاً حيث يكون امتداده ١٤٤ ك.م. ٠ وزمامه ٨٠٢٥ فداناً و ٥ قراريط و ١١٠٤٤٠ نخلة وتعداد اهاليه ٢٣٣١٩ نفساً .

وهذا حسب الكشف المبين بالكشف الوارد مع الرسم النظرى على افادتكم المذكورة وقد تصادف ورود مكتوب من نظارة المالية نمرة ٥ اموال مقررة بأنها وافقت على ما سرة شرق - فرس - جزيرة فرس - دبيرة - سرة غرب - اشكيت - ارقين - دغيم - عنقش - دبروسة :

وان فيها عدد زمام الذى ذكرتموه ٧٢٠ فدان و ٥ قراريط و ٨ أسهم اطيانا من املاك الميرى المحررة ، وحررت لحضرتكم بذلك ، وحيث اننا قد وافقنا على هذا التحديد الشامل لعدد البلاد والاهالى ومقادير الزمام مع تسمية مركز حلفا بمركز كورسيكو كما رأت المالية وكاسم الناحية التى سيكون بها وتسمية المحافظة بمديرية اسوان فاقتضى ترقيمه بحضرتكم بذلك ولنظارة الحاقانية والأشغال العمومية والمالية والعلم به .

ناظر الداخلية

امضاء (مصطفى فهمى)

نشر بالجريدة الرسمية بالعدد ٣٥ فى ٢٧/٣/١٨٩٩

ملحق رقم (١٢)

قرار

ناظر الداخلية في ٤ نوفمبر ١٩٠٢

انه بالنسبة لتتبع مديرية اسوان لنظارة الداخلية قد اقتضى الحال وضع نظام مخصوص لعربان هذه المديرية لأن نظام العربان الصادر به القرار من هذه الوزارة بتاريخ ٣ مايو ١٨٩٥ لا ينطبق على أحوال عربان تلك المديرية .

ولما كان من الضروري لصالح الأشغال الادارية تحديد منطقة قبائل عربان مصر والسودان بصفة نهائية فلذلك قد حصل الاتفاق بين نظارتي الداخلية والحربية على تشكيل قومسيون لهذا الغرض تحت رئاسة المدير وأعضاء ثلاثة مفتشون أحدهم من الداخلية والثاني من حكومة السودان والثالث من مصلحة خفر السواحل ويحضر فيه مشايخ العربان المقيمون بصحراء المديرية ، وحيث ان هذا القومسيون قد اجتمع بتاريخ ٣١ مايو ١٩٠٢ وأدى مأموريته ووردت للنظارة صورة من قراره مرفقة بخريطة مرسوم بها المنطقة والآبار المخصصة لكل قبيلة وتلك الخريطة مرفقة بهذا .

وحيث انه تقرر ان حدود منطقة القبائل التابعة للهيئة الادارية في السودان تحتوى على كافة القبائل البشارية وحدود منطقة القبائل التابعة للهيئة الادارية في القطر المصرى تحتوى على قبائل العباددة ما عدا قبيلة المليكاب والبرر المعروف ببئر بحوات اللذان يتبعان حكومة السودان وحيث انه قد رؤى للنظارة موافقة ما يشتمل عليه القرار المذكور بناء على ذلك قررنا ما هو آتى :

(المادة الأولى)

يعتمد قرار القومسيون المشار اليه بالكيفية المبنية بالمواد الآتية :

(المادة الثانية)

صار تحديد آبار منطقة عريان البشاريين الموجودة بالأراضى المصرية كالآتى :

بئر أم بشتيت وهى تبغ قبيلة الكورييلات شياخة محمد كاتون وبئر الدلديب وهى تبغ العشب شياخة حسن حسائ وبئر ايبس تبغ الملقاب شياخة محمد عيد وبئر مهرجة تبغ الحمد غراب شياخة مطران على تبوع وبئر مصيع تبغ العليات شياخة محمد خير الجغب تبغ العليات شياخة محمد كاتون وبئر الابجات تبغ الملك شياخة عيسى وبئر ماضى تبغ الكورييلات شياخة محمد كاتون وبئر فجيج تبغ المليكاب والحمد غراب بالاشتراك وبئر الشلاتين تبغ العشب شياخ حسن حسائ وبئر راسين وبئر جدير تبغ الكونيل شياخة عيسى عبد الله وبئر أبو هديرة وبئر هديدة تبغ الكورييلات شياخة محمد كاتون وحدود تلك المنطقة من بحرى بيتدىء من بئر الشلاتين بحدوده البحر الأحمر الى بئر المنيحة ومنه الى جبل نيجروب ومنه الى جبل أم الطيور ومنه الى جبل الضيقة ومن الضيقة الى بئر خمسة عمر ومنه الى جبل برتازوجا ومنه الى كورسكو ومن الجهة القبلية متصلة بحدود السودان .

(المادة الثالثة)

حيث تبين ان جماعة عريان العشب التابعين لعمودية بشير بك جبران شياخة حسن حسان هم بشاريين الأصل كان تتبعهم الى بشير بك لقرابتهم للعشائريات من جهة الزحم فيجرى فصلهم عن قبيلة العشابات واعتبارهم بشاريين متتابعين لحكومة السودان .

(المادة الرابعة)

صار تحديد وتعيين الآبار والعيون والحدود التابعة لقبيلة المليكاب عمودية عبد العظيم بك خليفة كالآتى :

بئر الحديث وبئر ديفة وبئر كرنجيجة وبئر أم سعفة وبئر المسبيع ثم يتبع ذلك تلك الآبار منطقة وادى الحوضين ووادى النوم وحدود تلك المنطقة من بحر بيتدىء من جهة جبل ابنى منتبغ وادى حوضين لغاية البحر الأحمر ومن الشرق بالبحر الأحمر ومن قبلى بيتدىء من بئر الشلاتين الى بئر منيجة ومن بئر منيجة الى جل نيجروب ومنه الى جبل أم الطيور ومن الغرب خط تصورى بيتدىء من جبل أم الطيور الى جبل ابيق .

(المادة الخامسة)

صار تحديد آبار ومنطقة الأراضى التابعة لقبيلة العتوديين والشناتير
شياخة بأشرف بك محمد على كالاتى :

بئر الغليب ويتبعه المنطقة المحدودة من بحرى بوادى العلاقى الى
النيل لحدوده ومن شرق خط تصورى يبتدىء من نصف المسافة الكائنة
بين بئر الغليب واحير وكذا من نصف المسافة كائنة ما بين الغليب وبئر
انجا ومن قبلى حدود المليكاب وهى تبتدىء من جبل يرتازوجا الى
كورسكو .

(المادة السادسة)

الآبار والمنطقة التابعة لقبيلة العشابات عمودية بشير بك جبران هى
كالاتى :

بئر أم جبال وبئر النقيب وبئر احيمر وانجا وبئر الطويل وبئر شنشف
وبئر دجلة وبئر كرد وباقى الأراضى الموجودة بالمنطقة لغاية الحدود بين
مديريتى أسوان وقنا وحدوده المنطقة التابعة له وتبتدىء من قبلى بالحدود
المحدودة بمنطقة باشيرى بك محمد على من بحرى ويعدها تتبع الحدود
الشرقية له أيضا لغاية جبل يرتازوجا الى خمسة عشر المحودة بحدود
البشارية من الجهة البحرية من بر خمسة عشر الى جبل الضيقة ثم من جبل
أم الطيور الى جبل ابرى بالحد الفاصل بينه وبين المليكاب أيضا ثم يبتدىء
حدوده من الشرق بالبحر الأحمر لغاية حدوده القصير ومن الغرب يبتدىء
من سيالة آخر حدود العمودين على النيل لغاية الحدود الفاصلة بين
المديرية ومديرية قنا .

(المادة السابعة)

يكون لكل من هذه القبائل التابعة للثلاثة العمد المذكورين قبل مشايخ
العربان المقيمين بالآبار والمنطقة المحدودة لكل منهم وأن مشايخ الفرع
المذكورين يكونون مقيمين مع العربان فى تلك الجهات وتعين وكلاء منهم
أيضا يكونون مقيمين بالمراكز والتابعة منطقتهم اليها لتأدية ما يكافسون
به من طلبات الى آخره .

(المادة الثامنة)

تعيين عمد ووكلاء القبائل المذكورة ومشايخ القرى بها يتبع فى قرار
نظارة الداخلية الصادر فى تاريخ ٣ مايو ١٨٩٥ المتبع فى باقى المديریات
فى شأن العربان .

(المادة التاسعة)

على حضرة مدير اسوان تنفيذ هذا القرار

ناظر الداخلية

(امضاء)

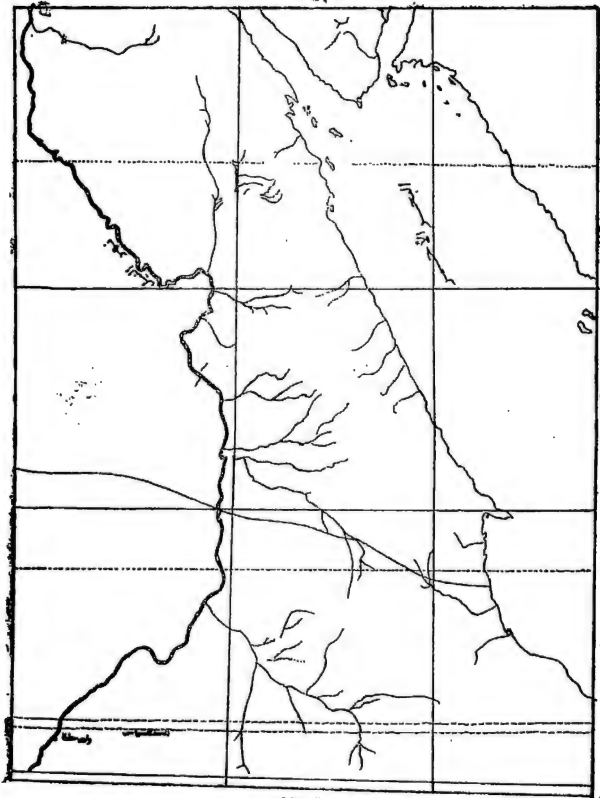
تحريرا في ٢ شعبان ١٣٢٠

٤ نوفمبر ١٩٠٢

صورة طبق الاصل اخذت من الصورة المحفوظة بملف سلام الحدود

رقم م س ١/١/٢١ ص ٦٢ و ٦٣ و ٦٤

موقع رقم ١٢٤



الموقع رقم ١٢٤

ملحق رقم (١٤)



الحدود الجزائرية المغربية ، وعلى الخريطة تبدو مكان تندوف

نص قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨

(١٩٩٠/١١/٢٩)

— عقد مجلس الأمن الدولي جلسة مساء ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ على مستوى وزراء الخارجية ، حيث صدر القرار رقم ٦٧٨ بأغلبية الأصوات مع رفض اليمن وكوبا للقرار وامتناع الصين عن التصويت وفيما يلي نص القرار :

ان مجلس الأمن ، اذ يشير الى ، ويعيد تأكيد قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٦٦ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) و ٦٦٩ (١٩٩٠) و ٦٧٠ (١٩٩٠) و ٦٧٤٤ (١٩٩٠) و ٦٧٧ (١٩٩٠) .

واذ يلاحظ رغم كل ما تبذله الأمم المتحدة من جهود ، ان العراق يرفض الوفاء بالتزامه بتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة المشار اليها اعلاه ، مستخفا بالمجلس استخفافا صارخا .

واذا وضع في اعتباره واجباته ومسئوليته المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة تجاه صيانة السلم والأمن الدوليين وحفظهما ، وتصميما منه على تأمين الامتثال التام لقراراته .

١ — يطالب بأن يمثل العراق امتثالا تاما للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة ، ويقرر في الوقت الذي يتمسك فيه بقراراته ، أن يمنح العراق فرصة أخيرة ، كلفته تنم عن حسن النية ، للقيام بذلك .

٢ — يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ، ما لم ينفذ العراق في ١٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٩١ ، أو قبله القرارات السالفة الذكر تنفيذا كاملا ، كما هو منصوص عليه في الفقرة ١ اعلاه ، بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦٠

١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة واعادة السلام والامن
الدوليين الى نصابهما في المنطقة .

٢ - يطلب الى جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب للاجراءات التي
تتخذ عملا بالفقرة ٢ من هذا القرار .

٣ - يطلب الى الدول المعنية أن توالى ابلاغ المجلس تباعا بالتقدم
المحيز فيما يتخذ من اجراءات بالفقرتين ٢ و ٣ من هذا القرار .

٤ - يقرر أن يبقى المسألة قيد النظر .

ملحق رقم (١٦)

صورة نسخة معاهدة بين الحكومة الانجليزية

وبين الحكومة المصرية فى شأن ابطال تجارة الرقيق

لما كان من اقتضى امال كل من حكومتى جناب ملكة بريطانيا العظمى وايرلانده المتحدة وحضرة خديو مصر التعاون فى ابطال ومنع بيع الرقيق بالكلية ، وكاننا قد صمما على عقد معاهدة للوصول لهذا الغرض حصل الرضا والاتفاق بين الراضعين امضاهم ادناه المأذونين بهذا الشأن على تدوين البنود الآتية وهى : -

بنس (١) :

حيث أن سابق صدور لائحة من الحكومة الخديوية بمنع بيع الرقيق السودانى والحبشى فى الجهات التابعة لها فتتعهد الحكومة المشار اليها بأن تمنع منعاً كلياً من الآن فصاعداً ادخال العبيد السودانين والحبشيين بأراضى القطر المصرى وملحقاته سواء كان بطريق البر أو بالبحر المارة من تلك الأراضى وبأن تعاقب بأشد الجزاء على مقتضى القوانين المصرية الجارى العمل بها أو بموجب ما سيأتى بيانه بهذه المعاهدة كل من وجد متعاطياً بيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة غيره وكذلك تتعهد بأن تمنع اخراج الرقيق السودانى أو الحبشى خارج القطر المصرى وملحقاته منعاً مطلقاً ما لم تحقق ويثبت صحة عتقه أو حريته . ولابد أن يذكر بورقة العتق أو بالباسبور الذى يعطى لأولئك السودانين أو الحبشيين من طرف الحكومة المصرية قبل خروجهم بأنهم أحرار ويمكنهم أن يكونوا امراء أنفسهم كيف شاءوا بلا قيد أو شرط ما .

بنس (٢) :

كل شخص يوجد بأرض مصر أو بحدودها أو بالجهات التابعة لها بوسط افريقيا متعاطياً بيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة

غيره تعتبر الحكومة المصرية ومن يكون مشتركا معه بمنزلة السارقين القتالين ، فان كان من تبعيتها يحاكم أمام مجلس عسكري والا تحال حالا محاكمته على المجالس المختصة بذلك وترسل لها المحاضر المحصرة من الجهة العليا من جهات الحكومة المصرية فى المحل الذى يثبت فيه حصول التجارة وكافة الأوراق والمستندات الدالة على حجته للحكم فيها بمقتضى قوانين الحكومة التى يكون تابعا لها ما دامت هذه القوانين تجيز ذلك . وما يوجد من الرقيق السودانى أو الحبشى بأيدي أى تاجر كان يصير إعطاه حريته ومعاملته بمقتضى المدون ببند ٣ الآتى والذيل المؤشر عليه بحرف (١) المتعم لهذه المعاهدة .

بند (٣) :

نظرا لكون إعادة الرقيق السودانين والحبشيين لبلادهم بالتالى سواء كانوا منزوعين من أيدي المتجرين فيهم أو معتوقين يتعذر حصولها وينشأ منها أما هلاكهم من التعب أو من الفاقة أو وقوعهم فى ريقة الرق ، ثانيا تستمر الحكومة بأن تجرى معهم الاجراءات السابق اتخاذها بمعرفتها فى حق الرقيق ومذكورة فى الذيل المؤشر عليه بصرف (١) المحكى عنه .

بند (٤) :

تستعمل الحكومة المصرية سطوتها على قدر الاستطاعة لمنع ما يجرى من المقاتلات بين قبائل افريقيا الوسطى بقصد الاستيلاء على الرقيق وبيعه، وتتعهد بأن تعامل معاملة القتالين كل من يوجد متعاطيا بيع الأولاد أو جلبها فان كان المرتكبون ذلك من تبعة الحكومة المصرية تصير محاكمتهم أمام مجلس عسكري والاتحال محاكمتهم على المجالس المختصة بالحكم وترسل لها المحاضر والأوراق والمستندات للفصل فى الدعوى بمقتضى قانون بلادهم كما هو مذكور (ببند ٣) .

بند (٥) :

تتعهد الحكومة المصرية بنشر أمر خصوصى يرفق بهذه المعاهدة ويكون من مقتضاه منع بيع الرقيق بالكلية فى أى جهة من مصر من ابتداء تاريخ يتحدد بالأمر المشار اليه ويخصص نوع الجزاء الذى يترتب على من يخالف منطوقها .

بند (٦) :

لأجل زيادة الوثوق فى منع بيع الرقيق السودانى والحبشى بالبحر الأحمر ترضى الحكومة المصرية بأن السفن الانجليزية تجسرى التفتيش

والبحث وألقبض عند اللزوم على أى مركب تكون متعاطية تجارة الرقيق من السودان أو الحبش وتسلمها لأحد مراكز الحكومة المصرية القريب من محل (القبض عليه) أو للمركز الأوفق لأجل الحكم على تلك المركب بما يلزم وكذلك يصير ضبط أى مركب مصرية تحقق فيها شبهة وجود رقيق بها للبيع أو تكون تعاطت ببيع الرقيق فى أثناء سفريتها واجراء التفتيش وضبط الرقيق يكونان بخليج عدن وفى سواحل بلاد العرب وبالجبهة الشرقية من افريقيا ومياه سواحل مصر والجهات التابعة لها .

وما يوجد من الرقيق السودانى أو الحبشى بأى مركب مصرية ويضبط بمعرفة المراكب الانجليزية لدى التفتيش يبقى تحت اذن الحكومة الانجليزية وهى تتعهد بأى ما تقتضى لحصوله على تمام الحرية اما المركب وشحناتها وطقم بحريتها فيصير تسليمها لأقرب مركز من مراكز الحكومة المصرية بمحل الواقعة أو للمركز اللائق لأجل توقيع الحكم عليها بما يلزم فاذا لم يتيسر لقبودان المركب الانجليزى تسليم ما يكن صار ضبطه من الرقيق لمحل تابع لحكومة الانجليز أو اذا دعت الضرورة فى مصلحة الرقيق السودانى أو الحبشى تسليمهم للحكومة المصرية فالحكومة المصرية المشار اليها تتعهد بناء على طلب قبودان المركب الانجليزى أو الضابط الذى يتنبه لذلك أن تقبل الرقيق السودانى أو الحبشى وتعطيهم حريتهم وتمنحهم من الامتيازات التى تمنحها للرقيق السودانى أو الحبشى المضبوط بمعرفة جهاتها كذلك تقبل الحكومة الانجليزية فى جهتها بأن أى مركب سايرة ببنديرة انجليزية فى البحر الأحمر أو فى خليج عدن أو فى ساحل بلاد العرب أو فى المياه الداخلة بالقطر المصرى أو فى الجهات التابعة لهم توجد متعاطية التجارة فى الرقيق سودانى أو حبشى يصير تفتيشها وحجزها أو ضبطها بمعرفة الحكومة المصرية ، انما المركب بشحناتها وطقم بحريتها يصير تسليمها لأقرب جهة من جهات الحكومة الانجليزية لأجل توقيع الحكم عليها وما يصر ضبطه من الرقيق السودانى أو الحبشى تعطى لهم الحرية بمعرفة الحكومة المصرية ، وتبقى مسئولية أسره اذا حكم بعدم صحة الحجز أو الضبط أو اقامة الدعوى من المجلس المختص بالحكم فالحكومة التابعة لها المركب التى أجزرت ذلك تكون ملزمة بأن تعطى

تعويضاً لاثقاً بحسب الأحوال لحكومة المركب التى صار ضبطها أو إقامة
الدعوى عليها .

بند (٧) :

يكون اجرى العمل بمقتضى هذه المعاهدة فى القطر المصرى من
أسوان من تاريخ توقيع الامضاء عليها وفى ملحقات الحكومة المصرية
بأفريقيا العليا وسواحل البحر الأحمر من بعد مضى ٣ شهور من ذلك
التاريخ .

بناء عليه قد تحررت هذه المعاهدة بتاريخ وتوقعت عليها امضاء
وأختام الواضعين اسماءهم فيه أدناه .

(*) صورة نسخة معاهدة بين الحكومة الانجليزية وبين الحكومة المصرية فى شأن
ابطال تجاره الرقيق .

ملحق رقم (١٧)

قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨

(٥ ابريل ١٩٩١)

ان مجلس الأمن ، اذ يضع فى اعتباره واجباته ومسؤولياته ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بالنسبة لصيانة السلم والأمن الدوليين •
وان يشير الى الفقرة ٧ من المادة ٣ من ميثاق الأمم المتحدة •

وان يساوره شديد القلق ازاء القمع الذى يتعرض له السكان المدنيون العراقيون فى اجزاء كثيرة من العراق والذى شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية وادى الى تدفق اللاجئين على نطاق واسع عبر الحدود الدولية والى حدوث غارات عبر الحدود بما يهدد السلم والأمن الدوليين فى المنطقة •

وان يشعر بانزعاج بالغ لما ينطوى عليه ذلك من الام مبرحة يعانى منها البشر هناك

وان يحيط علما بالرسالتين المرسلتين من الممثلين الدائمين لتركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين فى ٣ نيسان / ابريل ١٩٩١ و ٤ نيسان / ابريل ١٩٩١ ، على التوالى (S/22442, S/22435)

وان يحيط علما أيضا بالرسالتين اللتين ارسلهما الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية لدى الأمم المتحدة والمؤرختين فى ٣ و ٤ نيسان / ابريل ١٩٩١ ، على التوالى (S/22447, S/22436)

وان يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء تجاه سيادة العراق وجميع دول المنطقة ، وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسى •

وان يضع فى اعتباره تقرير الأمين العام المؤرخ فى ٣٠ اذار / مارس ١٩٩١ (S/22366)

١ - يدين القمع الذى يتعرض له السكان المدنيون العراقيون فى اجزاء كثيرة من العراق والذى شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية وتهدد نتائجها السلم والأمن الدوليين فى المنطقة .

٢ - يطالب بأن يقوم العراق على الفور ، كاسهام منه فى ازالة الخطر الذى يتهدد السلم والأمن فى المنطقة ، بوقف هذا القمع ، ويعرب عن الأمل ، فى السياق نفسه ، فى اقامة حوار مفتوح لكافة احترام حقوق الانسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين .

٣ - يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الانسانية الدولية، على الفور ، الى جميع من يحتاجون الى المساعدة فى جميع انحاء العراق ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها .

٤ - يطلب الى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الانسانية فى العراق ، وأن يقدم على الفور ، وإذا اقتضى الأمر على أساس ايفاد بعثة اخرى الى المنطقة ، تقريراً عن محنة السكان المدنيين العراقيين ، وخاصة السكان الأكراد ، الذين يعانون من جميع اشكال القمع الذى تمارسه السلطات العراقية .

٥ - يطلب كذلك الى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه ، بما فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ، للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين والمساكين العراقيين المشردين .

٦ - يناشد جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الانسانية أن تسهم فى جهود الاغاثة الانسانية هذه .

٧ - يطالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات .

٨ - يقرر ابقاء هذه المسألة قيد النظر .

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة
٦	الموضوع الأول : حول بعض الدعاوى والممارسات العراقية .
٧	- الفصل الأول : عبد الناصر و صدام حسين - ملاحظات تاريخية
١٩	- الفصل الثانى : أزمة الخليج و « الموقع العربى » من التاريخ
٢٩	الموضوع الثانى : مصر وأزمة الخليج
٣١	- الفصل الثالث : قوات مصر خارج الحدود - الخروج السرايع
٤٣	- الفصل الرابع : أثر الأزمة على العلاقات مع السودان النظام السودانى بين الخطأ السياسى والخطيئة التاريخية
٥٣	الموضوع الثالث : الحرب
٥٥	الفصل الخامس : الحرب الملعونة
٦٦	الموضوع الرابع : الحدود - اللغم المدفون فى العلاقات العربية - العربية
٦٧	- الفصل السادس : صناعة الحدود العربية - العربية
٧٧	- الفصل السابع : الحدود الكويتية - العراقية - اللغم الذى تفجر

الموضوع	صفحة
- الفصل الثامن : الحدود المصرية - السودانية - خصام الآخرة	٨٧
- الفصل التاسع : الحدود المغربية - الجزائرية - لغم يهود الوحدة المغاربية	٩٧
- الموضوع الخامس : خصام العاصفة	١٠٨
- الفصل العاشر : حول التفسير التامرى للتاريخ	١٠٩
- الفصل الحادى عشر : من « النظام الدولى الجديد » الى « الباكس امريكانا »	١١٩
- الفصل الثانى عشر : ديپلوماسية القاذفات والتدخل تحت دعاوى انسانية	١٣١
- الملحق	١٤٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص.ب: ٢٣٥ الرقم البريدى: ١١٧٩٤ رمسيس

www.maktabetelosra..org

E-mail: info@egyptianbook.org

رقم الإيداع بدار الكتب ١٠١٧٥ / ٢٠٠٥

I.S.B.N. 977 - 01 - 9615 - 0



إن القراءة كانت ولا تزال وسوف تبقى، سيدة
مصادر المعرفة، ومبعث الإلهام والرؤية
الواضحة.. وعلى الرغم من ظهور مصادر
حديثه للمعرفة، وبرغم جاذبيتها ومنافستها
القوية للقراءة، فإننى مؤمنة بأن الكلمة
المكتوبة تظل هى مفتاح التنمية البشرية،
والأسلوب الأمثل للتعلم، وهى وعاء القيم
وحافظة التراث، وحاملة المبادئ الكبرى
فى تاريخ الجنس البشرى كله.

سوزانه مبارك

